بغية الإيضاح

لتلخيص المفتاح

في علوم البلاغة

تأليف

عبد المتعال الصعيدي

الأستاذ بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

الجزء الأول

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز ت ٩١٨٦٧١١-٩١٩٣٢٧٧

المطبعة النموذجية

٢ سكة الشابورى بالحلمية الجديدة



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم للشارح :

أردت قبل الشروع فى شرح كتاب – الإيضاح لتلخيص المفتاح – لأبى عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزوينى ، بكتابى بغية الايضاح لتلخيص المفتاح – أن أضع هذا التقديم ، لأبيّن فيه منزلة كتاب الايضاح بين كتب البلاغة ، ولِماذا آثرته من بينها بشرحى له ؟

والكلام فى هذا يرجع بى إلى المدرسة التى ينتمى إليها كتاب الايضاح من بين مدارس علوم البلاغة ، وهى مدرسة الشيخ الامام عبد القاهر الجرجانى الذى ذهب بالشهرة فى هذه العلوم ، حتى عدوه بحق شيخ البلاغة ، لأنه هو الذى وضع أساسها الصحيح بكتابيه – دلائل الاعجاز ، وأسرار البلاغة – وكان يسمّى مسائل البلاغة علم البيان ، وقد ذكر أن هذا العلم لقى من الضيم ما لقى ، ودخل على الناس من الغلط فى معناه ما دخل ، فأراد أن يوفّيه حقه ويقرّر قواعده تقريراً يليق به ، فوضع فيه هذين الكتابين .

وهو يسميه علم البيان بالمعنى الذى يشمل علوم البلاغة الثلاثة الآتية : المعانى ، والبيان ، والبديع – لأن البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير ، والعلوم الثلاثة لها تعلق بالكلام الفصيح تصحيحاً وتحسيناً ، على ما سيأتى من الفرق بينهما فى ذلك ، وإذا كان عبد القاهر لم يفصح عن هذا الفرق بين مباحثها ، فقد أشار إليه بتخصيص كتابه – دلائل الاعجاز – لمباحث نظم الكلام من ذكر وحذف وتقديم وتأخير ونحوها ، فإنه لا يتعرض لغيرها فيه إلا نادراً ، وهذه المباحث هى : مباحث علم المعانى ، وبتخصيص كتابه – أسرار البلاغة – لمباحث الدلالة من الحقيقة والمجاز والتشبيه والاستعارة ونحوها ،

وهذه المباحث هي مباحث علم البيان بمعناه الذي صار إليه أخيراً، ثم ذكر المحسنات التي اختصّ بها أخيراً علم البديع وأشار إلى منزلتها من البلاغة من رجوعها إلى التحسين لاغير، فلا تطلب فيها على سبيل الوجوب كما يطلب ما يتعلّق منها بالنظم والدلالة، وقد ذهب إلى أن الحسن لا يمكن أن يكون للّفظ في ذاته من غير نظر إلى المعنى، حتى ما يتوهّم في بدء الفكرة أن الحسن فيه لا يتعدّى اللفظ والجرس كالتجنيس، لأنك لا تستحسن تجانس اللفظين إلا إذا كان موقع معنييهما من العقل موقعاً حميداً ولهذا استُقبح قول أبي تمّام:

ذهبتْ بمذهبه السَّماحةُ فالتوتْ فيه الظنونُ أمَذْهَب أم مُذْهَبُ

لأنه لم يزد على أن أسمعك حروفاً مكرَّرة تروم لها فائدة فلا تجدها إلا مجهولة منكرة.

وكان أسلوب عبد القاهر في كتابيه أسلوباً بليغاً ممتازاً، يساعد على تربية ملكة البلاغة ولا يفسدها، ولا عيب فيه إلا أن يسرف في العبارات المترادفة حتى تطغى على تقرير القواعد وعلى ما عُنِيَ به من استخلاص أسرارها من الشواهد النثرية والشعرية، وهو فيما عُني به من الأمرين الناقد الأديب، والبليغ الممتاز، وقد طفر بهذا في علم البلاغة طفرةً لم يُسْبَق إليها، ولم يأت بعده من سار على هديها حتى لا تقف عند هذا الحد، لأن شمس العلم في عصره كانت آخذة في الأفول، كما يقول في ذلك:

كبرْ على العلم يا خليلي ومِلْ إلى الجهل مَيْلَ هائمْ
وعِشْ حماراً تعش سعيداً فالسعدُ في طالع البهائم

وإذا كان هذا حال عصره فإن حال ما بعده من العصور كان أسوأ، فتقهقر علم البلاغة بعده ولم يتقدّم.

ثم جاء أبو يعقوب السكّاكيّ بعد عبد القاهر فلمح ما أشار إليه فيما سبق من الفروق الثلاثة بين مباحث علم البلاغة، فميّز بعضها عن بعض تمييزاً تاماً، وجعل لكل مبحث منها علماً خاصاً، فكان من هذه علوم البلاغة الثلاثة السابقة

ثم جاراه فى تقرير قواعدها ، وزاد عليه زيادات كثيرة فى تقريرها ، وهذا فى قسم البيان من كتابه — مفتاح العلوم — وقد جرى على ترتيبه لهذه المباحث من أتى بعده من المتأخرين ، فكان عمدتهم فى هذا الترتيب ، ولم يستفيدوا إلا قليلا ممن كتب قبله أو بعده فى علم البلاغة ، ممن لم يجر فيها على منواله ، ولم ينح فيها نحوه .

ولا شك أن السكاكى بهذا يعدّ إلى حد ما من تلاميذ مدرسة عبد القاهر ، ولكنه كان ناقداً ولم يكن أديباً ، لأن أسلوبه فى كتابه لم يكن أسلوب البليغ الممتاز مثل عبد القاهر ، لأن العجمة كانت غالبة على أسلوبه ، وكان الأسلوب التقريرى الذى لا يُعْنَى إلا بتقرير القواعد غالباً عليه ، فكان فى أسلوبه كثير من الغموض والتعقيد وضعف التأليف ، ومثل هذا قد يفيد الناظر فيه علما ، ولا يفيده أسلوباً بليغاً ، بل يفسد فيه ملكة البلاغة ، وبهذا يكون ضرره أكبر من نفعه .

وقد جاء بعد السكاكى عالمان كبيران أرادا أن يحذوا فى علم البلاغة حذوه : أولهما : ابن مالك النحوىّ المشهور ، فى كتابه — المصباح لتلخيص المفتاح — وثانيهما الخطيب القزوينى فى كتابيه — تلخيص المفتاح ، والإيضاح لتلخيص المفتاح — وثانيهما كالشرح للأول ، فأما مصباح ابن مالك فإنه لم يهذّب كثيراً من مفتاح السكاكى فى علم البلاغة ، لأن ملكة النحو كانت غالبة عليه ، وكان هذا سبباً فى إعراض المتأخرين عن كتابه ، وأما تلخيص الخطيب القزوينى فإنه هذّب كثيراً فى مفتاح السكاكى ، فقدّم فى مباحثه وأخّر ، وزاد عليه ما تجب زيادته من كتب البلاغة ، وكان أسلوبه فيه أوضح من أسلوب السكاكى ، ولكنه جعله أسلوباً تقريرياً لا يُعْنَى إلا بجمع القواعد فى أوجز لفظ ، حتى أسرف فى الإيجاز إسراف عبد القاهر فى الإطناب ، وجعل من تلخيصه متناً يحتاج إلى شروح وحواشٍ وتقادير ، ولكن عيبه هذا كان موضع تقدير المتأخرين وإعجابهم .

فلما فرغ من تلخيصه شعر هو أيضاً بحاجته إلى شرح ، فوضع كتابه الإيضاح كشرح له ، يجرى على ترتيبه فى إطناب يختصره أحياناً من كتابى عبد القاهر ، وأحياناً من كتاب السكاكى مع شىء من التهذيب فيه ، ومع كثير من النقد الذى يفصّله أحياناً ، ويرمز إليه أحياناً بقوله : وفيه نظر ، وبهذا جاء الإيضاح وسطاً بين إيجاز التلخيص وإسهاب عبد القاهر ، وكان بهذا هو الكتاب الممتاز على غيره من كتب البلاغة القديمة .

ولكنه على هذا لم يرزق من الحظوة عند المتأخرين ما رزق التلخيص ، لأنهم شُغِفوا بالمتون حفظاً وشرحا ، وقد نظروا إلى التلخيص على أنه متن من المتون ، فشغفوا بحفظه وشرحه ، وكان من السابقين إلى شرحه سعد الدين التفتازانىُ ، من علماء العَجَم ، فوضع له شرحاً مطولا سمّاه « المطول » وشرحا مختصراً سماه « المختصر » ، وكان سعد الدين من علماء العجم الذين تأثروا بالسكاكى فى طريقته التقريرية ، وفى ضعف أسلوبه لضعف سليقته العربية ، بل كان هو وأمثاله ممن أتى بعد السكاكى من علماء العجم أضعف منه ذوقا أدبيًا ، وسليقة عربية ، فمضوا فى الطريقة التقريرية إلى أن وصلوا إلى نهايتها فى البعد عن الذّوق الأدبى ثم أخذوا ينشرونها هنا وهناك إلى أن غزت علماء العرب ، وغزت جميع العلوم من عربية ، إلى دينية ، إلى غيرها من العلوم ، وصارت عنايتها بتقرير عبارات المتون أكثر من عنايتها بتقرير مسائل العلوم .

ثم تهافت المتأخرون من علماء البلاغة على شرحى سعد الدين على التلخيص يضعون عليهما الحاشية بعد الحاشية، ويضعون على الحاشية التقرير بعد التقرير وشُغف المدرسون بتلك الكتب فى الجامع الأزهر وغيره من الجامعات الإسلامية فى الأقطار المختلفة ، يتعمّقون فى درسها إلى أقصى حدود التعمّق ، ويتنقلون فى درسها من المتن، إلى الحاشية إلى التقرير ، فى استقصاء غريب ، وتفنن فى الفهم والبحث ، ولو أن كل هذا فى صميم مسائل البلاغة لهان الخطب، ولكن أكثره فى بحوث خارجة عن هذه المسائل ، وفى أسلوب ركيك يفسد ملكة البلاغة ،

فإذا كانت فيه فائدة قليلة ، فإنها تضيع فى هذا الخضمّ الذى لافائدة فيه .

وقد تأبّى كتاب الإيضاح وطريقته السابقة على المتأخرين من علماء البلاغة فلم يضعوا عليه من الشروح والحواشى والتقارير مثل ما وضعوا على كتاب التلخيص اللهم إلا شرحاً ضعيفاً الأقسرائى لا يزال مخطوطاً بدار الكتب المصرية ، ومن الخير أن يبقى مخطوطاً فيها ، لأنه يذهب مذهب غيره فى الطريقة التقريرية ، وينأى عن طريقة كتاب الإيضاح السابقة ، فيكون ضرره فيها أكثر من نفعه .

ولمّا كان كتاب التلخيص كالأصل لكتاب الإيضاح ، كان هذا مما يدعو قارئه إلى أن يرجع فى كثير من مسائله إلى ما وضع على كتاب التلخيص من شروح وحواش وتقارير ، فإذا رجع إليها غرق فى ذلك الخضمّ من البحوث التى لا طائل تحتها ، وضاع به ما يكتسبه من كتاب الإيضاح من ذَوْق أدبى ، لأن تلك الشروح والحواشى والتقارير تغطى عليه .

فرأيت أن أنأى بقارىء كتاب الإيضاح عن تلك الشروح والحواشى والتقارير بوضع تعليقات عليه تشتمل على ما يأتى :

١ — اختيار ما تلزم إضافته إليه ، مما هو من صميم مسائل البلاغة من تلك الشروح والحواشى والتقارير ، واختيار هذا من ذلك الخضَمّ من المماحكات اللفظية ليس بالأمر السهل ، لأنه يحتاج إلى فهم صحيح لها ، وإلى ذَوْق أدبى يميز الصالح للاختيار من غيره .

٢ — شرح شواهد النظمية شرحا موجزاً ينسبها إلى قائليها ، ويفسر غريبها ويبين ما فيها من فوائد بلاغيَّة ، وموضع الشاهد فيها ، ويعلم الله كم تعبت فى ذلك كله ، ولا سيَّما فى نسبتها إلى قائليها .

٣ — وضع عناوين كل باب من أبوابه لموضوعاته المختلفة ، ليسهل الرجوع إليها ، ووضع تمرينات آخر كل موضوع منها للاختبار فيها ، ولفت طالب علوم البلاغة إلى أهم ناحية فيها .

٤ — نقد ما يجب نقده من مسائله ، ولا سيَّما المسائل التى ينقلها عن السكاكى ، وفيها من التكلُّفات والتعقيدات ما ينأى عن ذَوْق الأدب والبــــلاغة .

٥ — صياغة التعليقات فى أسلوب لا يكون فيه تعقيد ، ولا تطويل مُمِلٌ ، ولا إيجاز مُخِلٌ ، حتى تكون ملائمة لذوق موضوعها من علوم البلاغة وقد سَمَّيْت ما وضعته من هذه التعليقات : « بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح » .

والله أسأل النفع بها ، وأن تكون خطوة فى هذه العلوم لما بعدها ؟

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة الإيضاح :

قال الشيخ الإمام العالم العلامة خطيب الخطباء مفتى المسلمين جلال الدين أبو عبد الله محمد ، ابن قاضى القضاة سعد الدين أبى محمد عبد الرحمن ، ابن إمام الدين أبى حَفْصٍ عُمرَ القَزوينىّ الشافعى ، متع الله المسلمين بحيَّاه ، وأحسن عُقبَاه .

الحمد لله رب العالمين ، وصلاته على محمد وعلى آل محمد أجمعين — أما بعد — فهذا كتاب فى علم البلاغة وتوابعها ، ترجمته — بالإيضاح — وجعلته على ترتيب مُختصرى الذى سميته — تلخيص المفتاح — وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له ، فأوضحت مواضعه المشكلة ، وفصلت معانيه المُجْمَلة وعمدت إلى ما خلا عنه المختصر مما تضمنه — مفتاح العلوم — وإلى ماخلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجُرجانى رحمه الله فى كتابيه — دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة — وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما ، فاستخرجت زُبدةَ ذلك كله ، وهذبتها ورتبتها حتى استقر كل شىء منها فى محله ، وأضفت إلى ذلك ما أدّى إليه فكرى ، ولم أجده لغيرى ، فجاء بحمد الله جامعاً لأشتات هذا العلم ، وإليه أرغب أن يجعله نافعاً لمن نظر فيه من أولى الفهم ، وهو حسبى ونعم الوكيل .

مقدمة

في الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علم المعاني والبيان[1]

الخلاف في تفسير الفصاحة والبلاغة :

للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة[2] لم أجد فيما بلغني منها ما يصلح

---

(١) إنما حصر علم البلاغة في علم المعاني والبيان لأن علم البديع يبحث في المحسنات التي تكون بعد رعاية وجوه البلاغة والفصاحة في الكلام ، وقدم الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة على بيان انحصار علم البلاغة في هذه العلوم ، لأن معرفة انحصاره فيها تتوقف على الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة ، وبهذا كان صنيعه أحسن من السكاكي . لأنه ذكر الكلام على الفصاحة والبلاغة في آخر علم البيان .

(٢) منها قول أكثم بن صيفيّ : البلاغة الإيجاز . وقول أرسطو : البلاغة حسن الاستعارة . وقول ابن المقفَّع : البلاغة قلة الحصر ، والجراءة على البشر . وقول بعضهم : البلاغة تصوير الحق في صورة الباطل ، وتصوير الباطل في صورة الحق . والأول كقول محمد بن عبد الملك الزيات : الرحمة خور في الطبيعة ، وضعف في المُنّة . والثاني كقول الحارث بن حلزة :

عيشي بجد لا يضر ك النوك ما لاقيت جدا
والعيش خير في ظلا ل النوك ممن عاش كدا

وأقوال المتقدمين كثيرة في البلاغة ، والظاهر أن جمهورهم لم يكن يفرق بينها وبين الفصاحة ، وقد نقل عن أفلاطون أن الفصاحة لا تكون إلا لموجود ، والبلاغة تكون لموجود ومفروض ، ولعله يعني بالموجود اللفظ ، وبالمفروض المعنى . وقال العاص بن عدي : الشجاعة قلب ركين ، والفصاحة لسان رزين . =

لتعريفهما به [١] ولا يشير إلى الفرق بين كونِ الموصوف بهما الـكلام وكون الموصوف بهما المتكلم، فالأَوْلىَ أن نقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين، فنقول :

كل واحدة منهما تقع صفة لمعنيين : أحدهما الكلام ، كما فى قولك — قصيدة فصيحة أو بليغة ، ورسالة فصيحة أو بليغة — والثانى المتكلم [٢] كما فى قولك —

= وهو يعنى باللسان اللفظ ، وبالرزين ما فيه فخامة وجزالة ، وقال بعضهم : الفصاحة تمـام آلة البيان . وهى عنده مقصورة على اللفظ أيضاً ، لأن الآلة - وهى اللسان - تتعلق باللفظ دون المعنى .

(١) لأن هذه الأقوال يقصد منها ذكر أوصاف البلاغة والفصاحة ، ولا يقصد منها حقيقة الحد والرسم ، وقد قصد بعض العلماء بعد هذه الأقوال إلى حقيقة الحد والرسم ، فقاربوا ولم يصلوا إليهما ، ومنهم أبو هلال العسكرى فى - الصناعتين - فعرّف البلاغة بأنها كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع لتمـكنه فى نفسه كتمـكنه فى نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن ، وذكر أنه اختلف فى الفصاحة ، فقيل : إنها مأخوذة من قولهم : أفصح عما فى لسانه إذا أظهره ، وعلى هذا ترادف البلاغة وقيل : إنها تمـام آلة البيان ، فلا يكونان مترادفين ، لأن الفصاحة تـكون حينئذ مقصورة على اللفظ ، وكذلك كان السكاكى — فى المفتاح — كما سيأتى فى كلامه عليهما .

(٢) يرى أبو هلال العسكرى أن البلاغة من صفة الـكلام لا المتـكلم : ولهذا لا يجوز أن يسمى الله تعالى بليغاً ، إذ لا يجوز أن يوصف بصفة كان موضوعها الـكلام ، وأما تسمية المتكلم بليغاً فتوسع ، وحقيقته أن كلامه بليغ ، ثم كثر استعمال ذلك حتى صار كالحقيقة ، ويرى أيضاً أنه لا يجوز أن يسمى فصيحاً ، لأن الفصاحة تتضمن معنى الآلة وهى اللسان . هذا ، وقد اعتمد الخطيب فى ذلك التقسيم على ما جاء فى — حسن التوسل — لأبى الثناء الحلبى ، وكذلك اعتمد عليه فى كثير من الموضوعات الآتية فى العلوم الثلاثة .

شاعر بليغ أو فصيح ، وكاتب فصيح أو بليغ — والفصاحة خاصّة تقع صفة للمفرد فيقال — كلمة فصيحة — ولا يقال — كلمة بليغة .

﴿ فصاحة المفرد ﴾ : أما فصاحة المفرد فهى خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوى .

فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية فى الثقل على اللسان وعسر النطق بها[١] كما رُوِىَ أن أعرابياً سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهُعْخُع[٢] ومنه ما هو دون ذلك ، كلفظ — مستشزر — فى قول امرىء القيس :

---

(١) ذكر ابن الأثير أن المعول فى ذلك على الذوق الصحيح ، فما يعده ثقيلا عسر النطق فهو متنافر ، سواء أكان ذلك من قرب مخارج الحروف أم من بعدها أم من غيرهما ، وذكر ابن سنان الخفاجى أن قرب المخارج يكون سبباً فى قبح اللفظ وبعدها يكون سبباً فى حسنه ، وذلك غير صحيح ، لأن الكلمتين قد تتركبان من حروف واحدة وتكون إحداهما ثقيلة دون الأخرى ، وذلك مثل (عَلِمَ وَمَلَعَ) فالأولى خفيفة على اللسان ولا ينبو عنها الذوق بخلاف الثانية مع اتحاد حروفهما ، وقد تتألف الكلمة من حروف متقاربة ولا ثقل فيها مثل (ذقته بفمى) فالباء والفاء والميم أحرف شفوية متقاربة ولا ثقل فيها ، ولكنه مع هذا لا يمكن إنكار ما لمخارج الحروف وصفاتها وهيئة تأليفها من الأثر فى خفة الكلمة وثقلها ، وإنما عول على الذوق دونه لأنه لا يجرى على قاعدة معروفة ، وقد زعم الزَّوْزنى أن فى قوله تعالى - ى ٦٠ س ٣٦ (أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يا بنى آدمَ) ثقلا قريباً من التناهى لقرب مخرج الهمزة والعين والهاء ، مع أن الكلمة خفيفة فى الذوق ، وهى سقطة من الزوزنى .

(٢) قيل إنه اسم شجر . وقيل : إنه معاياة لا أصل لها . ومثله كل كلمة يجمع فيها بين العين والحاء أو بين الغين والخاء أو بين الجيم والصاد أو بين الجيم والقاف أو بين الدال والزاى ونحو ذلك ، مثل عِقْجُق والظش والشصاصاء ونحوها ،

غدائرُهُ مُستَشزِراتٌ إلى العُلا (١)

والغرابة أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها (٢) فيُحتاجُ فى معرفته

---

(١) هو من قول حُندج بن حجر الكندى المعروف بامرىء القيس فى معلقته :

وفرع يزينِ المتنَ أسودَ فاحم　　أثيث كقِنو النخلة المُتَعَثكل

غدائره مستشزرات إلى العلا　　تضلُّ المدارَى فى مُثنّى ومُرسَل

وفرع المرأة شعرها ، والمتن الظهر ، والأثيث الكثير الشعر ، والقنو العنقود ، والمتعثكل المتراكم ، والغدائر الذوائب ، والمستشزرات المرتفعات ، والمدارى الأمشاط جمع مِدرَى ، والمثنى المفتول . والمرسل غير المفتول ، وسبب ثقل — مستشزر — توسط الشين المهموسة الرخوة بين التاء المهموسة الشديدة والزاى المجهورة . ومثل مستشزرات — اطلخم — فى قول أبى تمام :

قد قلت لمّا اطلخم الأمر وانبعثتْ　　عشواءُ تاليةً غُبساً دهاريسا

وكذلك — سويداواتها — فى قول المتنبى .

إن الكريم بلا كرامٍ منهمُ　　مثل القلوب بلا سوَيدَواتها

وقد نشأ ثقلها من طولها ، وهى مفردة أيضاً لأنها مركب إضافى .

(٢) عدم ظهور المعنى ينشأ عن وحشية الكلمة . ومعنى وحشيتها كونها غير مأنوسة الاستعمال عند العرب الخلّص ، فلا يعول فى ذلك على غيرهم من المحدثين الذين ظهروا بعد فساد اللغة ، ولا يَرِدُ على هذا متشابه القرآن ومجمله ، لأن المراد عدم ظهور المعنى الموضوع له ، والمعنى الوضعى فى المتشابه والمجمل ظاهر لا خفاء فيه ، وإنما الخفاء فى مراد الله تعالى منهما ، ومن المتشابه فى القرآن قوله تعالى ى ١٠ س ٤٧ (يدُ الله فوقَ أيديهمْ) ومنه فى الحديث قوله صلى الله عليه وسلم : « ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا » ومنه فى الشعر قول أبى تمام :

وَلهَتْ فأظلَمَ كُلُّ شىء دونها　　وأضاء منها كلُّ شىء مظلم

فالوَله والظلمة والإضاءة ألفاظ ظاهرة المعنى ، ولكن البيت بجملته يحتاج =

إلى أن ينقّر عنها فى كتب اللغة المبسوطة ، كما رُوِىَ عن عيسى بن عمر النحوى أنه سقط عن حمار فاجتمع عليه الناس ، فقال : ما لكم تكأكأتم علىَّ تكأكؤكم على ذى جِنَّة ، افرنقِعوا عنى ، أى اجتمعتم ، تنحّوا ، أو يخرَّج لها وجه بعيد (١) كما فى قول العجّاج :

وفاحماً ومَرْسِناً مسَرَّجاً (٢)

فإنه لم يُعرف ما أراد بقوله — مسرجا — حتى اختلف فى تخريجه (٣) ،

= فهمه إلى استنباط ، ومراده أنها ولهت فاظلم ما بينه وبينها من جزعه لولهها ، وظهر له ما خفى عنه من حبها له .

وإنى أرى أن الغرابة وحدها لا تخل بفصاحة الكلمة ، وقد بينت هذا فى كتابى البلاغة العالية — وكذلك أرى أن ابتذالها لا يعيبها ما دامت معانى الكلام جيدة ، وهو ما اختاره ابن شرف القيروانىّ ، وعليه بعض نقاد الإنجليز الذين يرون أن الابتذال يكون فى الفكرة لا فى الكلمة .

(١) إنما يلجأ عندهم على تخريجها على وجه بعيد إذا وقعت من عربى عارف باللغة ، لأنه لا يصح حمل كلامه على الخطأ ، والحق أن العربى قد يخطىء فى لغته ، وأن الحمل على الخطأ خير من تكلف ذلك التخريج البعيد .

(٢) هو لعبد الله بن رؤبة التميمى السعدى المعروف بالعجاج من قوله :

أيّام أبدتْ واضحاً مُفلَّجا ... أغَرَّ برّاقا وطَرفاً أبرجا

ومُقلة وحاجباً مزجَّجا ... وفاحماً ومَرْسِناً مُسرجا

والفاحمُ الشعرُ الشديد السواد ، والمرسن اسم لمحل الرَّسن وهو أنف البعير ثم أطلق وأريد به الأنف مطلقاً على سبيل المجاز المرسل . وقيل : إن الشاهد لرؤبة بن العجاج .

(٣) سبب اختلافهم أن مسرجاً اسم مفعول من — سرَّج — وصيغة فعَّلَ تأتى للنسبة إلى مصدرها ، كما تقول — كرَّمتُه — بمعنى نسبته إلى الكرم ، ولما

فقيل : هو من قولهم للسيوف سُرَيْجِيَّةٌ منسوبة إلى قين يقال له سُرَيْجٌ ، يريد أنه فى الاستواء والدقة كالسيف السريجى ، وقيل من السراج ، يريد أنه فى البريق كالسراج ، وهذا يقرب [١] من قولهم — سَرِجَ وجهه — بكسر الراء : أى حسُنَ ، وسَرج الله وجهه : أى بهَّجَهُ وحسَّنه .

ومخالفة القياس [٢] كما فى قول الشاعر :

= كان هذا غير ممكن فى — سَرَّجَ — تكلفوا له أصلا ينسب إليه ، وهو السيوف السرْيجيَّة أوالسراج ، وهذا إلى أن — مسرجا — فى قول العجاج بمعنى شبيه بالسراج أو السيوف السريجية ، وهوفى أصل وضعه يدل على النسبة إلى أصله ، ولا يستفاد منه التشبيه إلا بتكلف . والحق أن أخذه من السراج لا غرابة فيه من جهة الاشتقاق والتشبيه ، لأن الاشتقاق من الاسم الجامد قد جاء فى كلام العرب ، كما فى قول ابن المُفَرَّغ :

وبُرُودٍ مدَنَّرات وَقَزٍّ ومُلاء من أعتَقِ الكتان

فالمعنى فى ذلك التشبيه ، أى برود وَشْيُها كالدنانير .

(١) إنما كان قول العجاج قريباً من هذا الاستعمال ولم يكن منه ، لأنه كما جاء فى — التاج — استعمال غريب أو مُولَّدٌ ، والعجاج شاعر إسلامى ، فلا يقال فى كلمته إنها مولدة ، والحق أن هذا الاستعمال من الغريب لا المولد ، لأن العجاج شاعر إسلامى ، ولكن غرابته لا تكون من غرابة التخريج على وجه بعيد ، وإنما هى القسم الأول .

ومن الكلمات الغريبة الحلَّقدُ بمعنى السىء الخُلُق ، والابتِشاك بمعنى الكذب كما فى قول الشاعر :

وما أرضى لمُقْلته بحُلم إذا انتبهتْ توَهَّمَه ابتشاكا

(٢) المراد به القياس اللغوى كما سبق ، ومخالفته بأن تكون الكلمة على خلاف ما ثبت عن الواضع ، وقد حمله بعضهم على القياس الصَّرْفىّ وهو خطأ ، =

الحمد لله العَلِى الأجلَلِ (١)

فإن القياس الأجلّ بالإدغام .

وقيل : هي خلوصه مما ذُكِر ومن الكراهة فى السمع : بأن تمجّ الكلمة ويتبرأ من سماعها كما يتبرأ من سماع الأصواتِ المنكرة ، فإن اللفظ من قَبِيل الأصواتِ ، والأصواتُ منها ما تستلذ النفس سماعه ، ومنها ما تكره سماعه .

= لأن مخالفة القياس الصرفى لا تخل دائماً بالفصاحة ، إذ توجد كلمات كثيرة فصيحة على خلافه ، وذلك مثل آل وماء ويأبى وعَوِرَ يعْوَرُ ، هذا ويدخل فى مخالفة القياس اللغوى كل ما تكره اللغة لمأخذ لغوى أو صرفى أو غيرهما . وذلك كالمقراض فى قول أبى الشيص :

وجناح مقصوص تحيَّف ريشَهُ رَيْبُ الزمانِ تحيُّفَ المقرَاضِ

لأنه لم يسمع فى كلامهم إلا مثنى خلافاً لسيبويه ، وكالأيم فى قول أبى عبادة :

يشُق عليه الريحُ كلَّ عشيَّة جُيوبَ الغمام بين بكر وأيم

لأنه وضعها مكان الثيب مع أن الأيم هى التى لا زوج لها ولو كانت بكراً .
وكحذف النون من — لكنْ — فى قول النجاشى :

فلستُ بآتيه ولا أستطيعُهُ وَلاكِ اسْقِنِى إن كان ماؤك ذا فضلِ

أراد — ولكن اسقنى .

(١) هو لأبى النجم الفضل بن قُدامة العجْلى من قوله فى مطلع أرجوزته :

الحمد لله العلى الأجلل الواهب الفضل الكريم المجزل

والذى ألجأه إلى فك الإدغام ضرورة الشعر ، ولكن ذلك لا يمنع الإخلال بالفصاحة ، لأن من الضرورات الشعرية ما هو مستقبح ، وقد روى مطلعها .

الحمد لله الوهوب المجزل أعطى فلم يبخل ولم يبخَّل

فلا يكون فيه شاهد لمخالفة القياس ، ومنه قول الشاعر :

مهلا أعاذلُ قد جربت من خُلُقى أنى أجود لأقوام وإن ضَنُّوا

كلفظ — الجرشى — فى قول أبى الطيب :

كريم الجرشى شريف النسب [١]

أى كريم النفس ، وفيه نظر [٢]

ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيراً [٣] أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها [٤] .

فصاحة الكلام : وأما فصاحة الكلام فهى خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها [٥] .

---

(١) هو لأحمد بن الحسين الجعفى الكندى المعروف بأبى الطيب المتنبى ، من قوله فى مدح سيف الدولة :

مُبَارَكُ الاسم أغرُّ اللَّقَبْ   كريم الجِرِشَّى شريف النَّسَبْ

وقد أخذ الدسوقى فى حاشيته على المختصر من قوله — شريف النسب — أن سيف الدولة من بنى العباس ، وهو خطأ ظاهر ، لأن سيف الدولة من تغلب .

(٢) وجه النظر أن الكراهة فى السمع لا تكون إلا من تنافر حروف الكلمة أو بغرابتها ، فليست شيئاً آخر غيرهما ، والجرشى فى بيت المتنبى تدخل فى الغرابة .

(٣) هذا إذا لم يكن لها مرادف .

(٤) هذا إذا كان لها مرادف ، ولكن هذا يقتضى نفى الفصاحة عن مرادفها . مع أن مراتب الفصاحة متفاوتة ، فلا مانع من أن يكون كل منهما فصيحاً ولو كان أحدهما أكثر استعمالا ، فالأولى الاقتصار على الشق الأول من هذه العلامة .

(٥) أى مع فصاحة الكلمات لأن فصاحة الكلمة شرط فى فصاحة الكلام ، فلو خلا من الثلاثة واشتمل على كلمة غير فصيحة لم يكن فصيحاً ، وذلك كقول أبى الطيب :

مُبَارَكُ الاسم أغرُّ اللَّقَبْ   كريم الجِرِشَّى شريف النَّسَبْ

فالضعف[١] كما فى قولنا — ضرب غلامُهُ زيداً — فإن رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظاً ممتنع عند الجمهور ، لئلا يلزم رجوعه إلى ماهو متأخر لفظاً ورتبة ، وقيل : يجوز[٢] كقول الشاعر :

جزى ربُّه عنى عَدِىَّ بن حاتم　　　جزاء الكلاب العاويات ، وقد فَعَلْ[٣]

وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر — جزى — أى رب الجزاء ، كما فى قوله[٤] تعالى (اعْدِلوا هو أقْرب للتقوى) أى العدل .

والتنافر منه ما تكون الكلمات بسببه متناهية فى الثقل على اللسان وعسر النطق بها متتابعة ، كما فى البيت الذى أنشده الجاحظ :

---

(١) ضعف التأليف هو أن يكون تأليف الكلام على خلاف المشهور من قواعد النحو ، وإنما قيد الخلاف بالمشهور من القواعد لأن خلاف المجمع عليها خطأ لاضعف تأليف .

(٢) هذا مقابل قوله — ممتنع عند الجمهور — فهو قول بعض النحاة أيضا ، وليس قولا لبعض علماء البلاغة ، لأنهم متفقون على أن ذلك ضعف تأليف .

(٣) هو لزياد بن معاوية « المعروف بالنابغة الذبيانى » ، وقيل : إنه لأبى الأسود الدؤلى . وقيل : إنه مولد مصنوع ، وجزاء الكلاب الضرب بالحجارة ، وجملة — جزى ربه — دعائية ، يعنى أنه يدعو عليه بذلك وقد حقق الله دعاءه ، ولا يخفى مافى هذا من عدم التلاؤم ، والأولى أن يعود ضمير — فعل — إلى عدى ، والمراد مافعله معه من الإساءة إليه ، والحق أن هذا البيت ليس للنابغة ، وإنما هو اشتباه بقوله :

جزى الله عبساً عبس آل بغيض　　　جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

(٤) — ى ٨ س ٥ — وهذا قياس مع الفارق ، لأن الضمير فى الآية ظاهر العود إلى العدل ، أما البيت فضميره ظاهر العود إلى عدى ، ولا داعى إلى تكلف عوده إلى الجزاء . =

وقبرُ حرب بمكان قفرُ ... وليس قربَ قبر حرب قبرُ (١)

ومنه ما دون ذلك ، كما فى قول أبى تمام :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى ... معى وإذا ما لمته لمتـــه وحدى (٢)

فإن فى قوله — أمدحه — ثقلاً مَا ، لما بين الحاء والهاء من التنافر (٣)

والتعقيد ألاّ يكونَ الكلام ظاهر الدلالة على المراد به (٤) وله سببان :

= ومن ضعف التأليف وقوع ضمير الوصل بعد — إلا — فى قول الشاعر :

وما علينا إذا ما كنت جارتنا ... ألا يجاورنا إلاك ديّار

ومنه حذف — أن — مع بقاء عملها ، كقول طرفة :

ألا أيهذا الزاجرى أحضرَ الوغى ... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

(١) هو فيما زعموا لبعض الجن ، وكان قد صاح على حرب بن أمية فى فلاة فمات بها ، والقفر الخالى ، وهو مرفوع صفة لمكان على القطع ، أو خبر للمبتدأ وهو قبر ، والمعنى أنه مع مكانه قفر ، وفى هذا الوجه تكلف .

(٢) هو لحبيب بن أوس الطائى المعروف بـ « أبى تمام » يمدح به موسى بن إبراهيم الرافقى ، والورى الخلق ، ولا يخفى نبو الشطر الثانى عن المدح ولا سيما مع — إذا — للفيدة للتحقق ، وأخذ عليه أيضاً مقابلة المدح باللوم لا الهجاء ، ولعله أراد أن ينزهه عنه .

(٣) الحق أنه لاتنافر فى ذلك لأنه ثقل محتمل ، وقد جاء فى قوله تعالى (فسبحه) . وقيل إن الذى أوجب التنافر فى البيت هو التكرير فى قوله — أمدحه — مع الجمع بين الحاء والهاء ، ومع هذا لا يقال إن هذا التعليل يقبل لو كان يتحدث عن تنافر الحروف ، ولكنه بصدد الحديث عن تنافر الكلمات .

ومن تنافر الكلمات قول الشاعر :

وازورّ من كان له زائراً ... وعاف عافى العرف عرفانه

(٤) أى لا للوضوع له كما فى الغرابة ، ولا يدخل فى التعقيد للتشابه والمجمل ، لأن =

أحدهما ما يرجع إلى اللفظ ، وهو أن يختل نظم الكلام[1] ولا يدرى السامع كيف يتوصل منه إلى معناه ، كقول الفَرَزْدَقِ :

وما مثْلُهُ فى الناس إلا مُمَلَّكا   أبو أُمِّهِ حى أبوه يُقَارِبُهْ[2]

كان حقه أن يقول : ومامثله فى الناس حىٌّ يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه ، فإنه بمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومى خال هشام بن عبد الملك بن مروان فقال : وما مثله — يعنى إبراهيم الممدوح — فى الناس حى يقاربه — أى أحد يشبهه فى الفضائل[3] إلا مملكا — يعنى هشاماً — أبو أمه — أى أبو أم هشام — أبوه — أى أبو الممدوح ، فالضمير فى — أمه — للملك ، وفى — أبوه — للممدوح ، ففصل بين — أبو أمه — وهو مبتدأ و — أبوه — وهو خبره ، بحى ، وهو أجنبى ، وكذا فصل بين حى ويقاربه وهو نعت حى ،

= عدم ظهور المراد فيهما ليس لاختلال النظم أو نحوه مما يأتى ، وقد اختلف فى دخول اللغز والمعمى فى التعقيد ، فقيل : إنهما منه ، وقيل : إنهما من المحسنات البديعية إن كانت الدلالة فيهما ظاهرة للفطن ، وكل منهما قول يدل ظاهره على خلاف المراد ، ولكن اللغز يكون على طريق السؤال ، كقول الحريرى فى الميل :

وما ناكح أختين سراً وجهرة   وليس عليه فى النكاح سبيل

(١) قد يكون اختلاله باجتماع أمور فيه توجب صعوبة الوصول إلى معناه وإن كانت جائزة فى النحو ، وهذه الأمور كالتقديم والتأخير والحذف والإضمار ونحو ذلك ، وبهذا يكون التعقيد اللفظى غير ضعف التأليف ، ولكنهما قد يجتمعان فى مثال واحد ، كما فى بيت الفرزدق ، وينفرد ضعف التأليف فى مثل — ضرب غلامه زيداً — وينفرد التعقيد فى مثل — إلا عمراً الناس ضارب زيد — بتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدأ ، وهذا جائز فى النحو ، والأصل — زيد ضارب الناس إلا عمراً .

(٢) هو لهمام بن غالب التميمى المعروف بالفرزدق ، وقيل : إن البيت ليس له

(٣) فيقاربه فى البيت بمعنى يضاهيه ويشبهه ، ويجوز أن يكون من قرب النسب

وقدّم المستثنى على المستثنى منه ، فهو كما تراه فى غاية التعقيد [١] .

فالكلام الخالى من التعقيد اللفظى ما سلم نظمه من الخلل ، فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية ، كما سيأتى ذلك كله وأمثلته اللائقة به .

والثانى ما يرجع إلى المعنى ، وهو ألاّ يكونَ انتقال الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثانى الذى هو لازمه والمراد به ظاهراً [٢] كقول العباس بن الأحنف :

سأطلب بُعْدَ الدارِ عنكم لِتَقرَبُوا   وتَسكُبُ عيناىَ الدموعَ لِتَجْمُدَا [٣]

---

(١) حمله بعضهم على وجه لا تعقيد فيه ، فجعل الاستثناء من الضمير المستتر فى متعلق الجار والمجرور قبله ، وجعل قوله — حى — خبرا لقوله — أبو أمه ، وكذلك قوله — أبوه — فهو خبر بعد خبر ، وجملة ذلك صفة قوله — مملكا — وكذلك جملة — يقاربه — فهى صفة بعد صفة ، ويكون المعنى — إلا مملكا يقاربه أبو أمه حى ، وهو أبو الممدوح ، ولا يخفى ما فى الإخبار بحى من التهافت .

ومن التعقيد اللفظى قول أبى تمام :

ولقد هنى الأحشاء من برحائها   أن صار بابك جار مازيّار
ثانيه فى كبد السماء ولم يكن   كاثنين ثان إذ هما فى الغار

يريد أنه لم يكن كثانى اثنين ، وقيل : إن — ثانية — خبر ثان لصار ، وثان اسم يكن وكاثنين خبره ، والأولى جعل ثانيه خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هو .

(٢) للمعنى الأول هو المعنى الأصلى، وللمعنى الذى هو لازمه هو المعنى المجازى أو الكنائى .

(٣) قوله — وتسكب — بالرفع ، ونصبه بالعطف على — بعد — أو على — تقربوا — وهم، والحق أنه لا شىء فى عطفه على — تقربوا — والسين فى قوله — سأطلب — لمجرد التأكيد، ومعنى الشطر الأول أنه يفارقه رجاء أن يغنم فى سفره فيعود إليه فيطول اجتماعه به .

كنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن (١) وأصاب، لأن من شأن البكاء أن يكون كناية عنه، كقولهم — أبكانى وأضحكنى — أى ساءنى وسرنى. وكما قال الحماسيُّ:

أبكانىَ الدهــرُ ويارُبَّما أضحكنى الدهرُ بما يُرْضى (٢)

ثم طرد ذلك فى نقيضه، فأراد أن يكني عما يوجبه دوام التلاقى من السرور بالجمود، لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شىء آخر، وأخطأ (٣) لأن الجمود خلو العين من البكاء فى حال إرادة البكاء منها، فلا يكون كناية عن المسرة، وإنما يكون كناية عن البخل، كما قال الشاعر:

ألا إن عَيْناً لمْ تَجُدْ يوم واسِط عليك بجارى دمعها لَجَمُودُ (٤)

---

(١) قيل: إنه لا حاجة إلى الكناية بسكب الدموع عن هذا، لأنه يجوز أن يراد به حقيقة.

(٢) هو لحطّان بن المعلى من شعراء الحماسة، وقد كنى فيه بإبكاء الدهر له عن إساءته، وبإضحاكه له عن سروره.

(٣) أى فى نظر علماء البيان وإن كان لكلامه وجه من الصحة بأن يكون استعمل جمود العين وهو يبسها فى خلوها من الدموع وقت الحزن مجازاً مرسلا علاقته اللزومية، ثم استعمله فى خلوها من الدموع مطلقاً مجازاً مرسلا من استعمال المقيد فى المطلق، ثم كنى به عن دوام السرور، وفى ذلك من البعد والتعقيد بكثرة الوسائط ما يجعله خطأ فى نظر علماء البيان.

(٤) هو لأفلح بن يسار وقيل مرزوق بن يسار المعروف بأبى عطاء الخراسانى فى رثاء ابن هبيرة، وبعده:

عشية قام النائحات وشققت جيوب بأيدى مأتم وخدود

وواسط مدينة بالعراق بناها الحجاج بن يوسف، وقد قتل ابن هبيرة فى معركة وقعت فيها، وقد كنى فيه بجمود العين عن بخلها بالدمع فى الوقت الذى يجب فيه أن تدمع. =

ولو كان الجمود يصلح أن يراد به عدم البكاء فى حال للسرة لجاز أن يُدْعَى به الرجل فيقال — لا زالت عينك جامدة كما يقال — لا أبكى الله عينك — وذلك مما لا يُشكّ فى بطلانه ، ومن ذلك قول أهل اللغة — سَنَة جماد لامطر فيها ، وناقة جماد لا لبن لها — فكما لا تجعل السنة والناقة جماداً إلا على معنى أن السنة بخيلة بالقَطرِ والناقة لا تسخو بالدَّر لا تجعل العين جَمُوداً إلا وهناك ما يقتضى إرادة البكاء منها ، وما يجعلها إذا بكت محسنة موصوفة بأنها قد جادت ، وإذا لم تبك مسيئة موصوفة أنها قد ضَنَّت .

فالكلام الخالى عن التعقيد للعنوى ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثانى الذى هو المراد به ظاهراً ، حتى يُخَيَّل إلى السامع أنه فهمه من حاقّ اللفظ [1] كما سيأتى من الأمثلة المختارة للاستعارة والكناية .

وقيل فصاحة الكلام هى خلوصه مما ذُكِرَ ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات ، كما فى قول أبى الطيب :

سَبُوحٌ لها منها عليها شواهِدُ [2]

= ومن التعقيد المعنوى قول أبى تمام :

من الهيف لو أن الخلاخل صيرت   لها وشحا جالت عليها الخلاخل

أراد وصفها بدقة الخصر فكنى عنه بأن الخلاخل لو جعلت لها وشحاً لجالت عليها ، وهذا لا يدل على مراده ، بل يدل على بلوغها غاية القصر ، لأنه أمكن أن تكون الخلاخل وشحاً لها ، والوشاح يضرب لها من العاتق إلى الكشح .

(١) حاق الشىء وسطه .

(٢) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبي فى وصف فرسه :

وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة   سبوح لها منها عليها شواهد

والغمرة الشدة ، والسبوح السريعة ، والشواهد العلامات ، وهو فاعل قوله — لها — لاعتماده على الموصوف قبله أو مبتدأ مؤخر ، والشاهد فى كثرة الضمائر وتكرارها .

وفى قول ابن بابَكَ :

حَمامةَ جَرْعا حَومَةِ الجندلِ اسجَعى [1]

وفيه نظر ، لأن ذلك إن أفضى باللفظ إلى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم [2] وإلا فلا يخل بالفصاحة ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : « الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق ابن إبراهيم » [3] .

قال الشيخ عبد القاهر [4] قال الصاحب [5] : إياك والإضافات المتداخلة فإنها لا تحسن ، وذكر أنها تستعمل فى الهجاء ، كقول القائل :

يا علىَّ بن حمزة بن عمارَهْ أنت والله ثلجة فى خيارهْ [6]

---

(١) هو لعبد الصمد بن منصور البغدادى المعروف بابن بابك من قوله :

حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى فأنت بمرأى من سعادَ ومَسمعِ

والجرعاء مؤنث الأجرع وهو المكان ذو الرمل لاينبت شيئاً ، وحومة الشىء معظمه ، والجندل الحجارة ، ومرأى ومسمع اسما مكان أى بمكان تراك منه سعاد وتسمعك ، والشاهد فى إضافة حمامة إلى جرعا ، وجرعا إلى حومة، وحومة إلى الجندل.

(٢) يعنى بالتنافر .

(٣) فى الحديث كثرة تكرار وهى ظاهرة ، وفيه تتابع إضافات ، لأن الإضافات تشمل المتداخلة كما فى قول ابن بابك ، وغير المتداخلة كما فى الحديث ، والمتداخلة هى التى يضاف فيها الأول للثانى ، والثانى للثالث .

(٤) ٧٠ — دلائل الإعجاز — للطبعة العربية .

(٥) هو إسماعيل بن عباد المعروف بالصاحب لصحبته ابن العميد .

(٦) لايعرف قائله ، وفى قوله — ثلجة فى خيارة — قلب ، والأصل خيارة فى ثلجة ، واعترض على الخطيب بأنه سيذكر هذا البيت فى الاطراد من أنواع البديع فكيف يجيء هنا ، والحق أنه ليس فيه تتابع إضافات ، وإنما هذا اشتباه نظر=

ثم قال الشيخ : ولا شك فى ثقل ذلك فى الأكثر ، ولكنه إذا سلم من لاستكراه ملح ولطف ، ومما حسن فيه قول ابن المعتز أيضاً [١] :

وظلّتْ تدير الرّاح أيدى جآذرٍ عِتَاقِ دنانير الوجوه مِلاَحِ [٢]

ومما جاء فيه حسناً جميلا قول الخالدى يصف غلاماً له :

ويعرفُ الشعر مثل معرفتى وهو على أن يزيد مجتهدُ
وصَيرَفِيُّ القريض وَزّانُ دينـ ـار المعانى الدقاق منتقد [٣]

فصاحة المتكلم وأما فصاحة المتكلم فهى مَلَكَةٌ يُقْتَدَرُ بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ، فالملكة قسم من مَقولةِ الكيف التى هى هيئة قارّة لا تقتضى قسمة ولا نسبة [٤] وهو مختص بذوات الأنفس راسخ فى موضوعه . وقيل ـ ملكة ـ ولم يقلْ صفة ليُشعرَ بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة ،

=من عبد القاهر . وقد ترجم ياقوت لعلى بن حمزة فى الجزء الخامس من معجم الأدباء

(١) أى كما حسن فيما ذكره له قبل ذلك ، وهو قوله :

يا مسكة العطّارِ وخالَ وجهِ النّهارِ

(٢) هو لعبد الله بن المعتز ، والراح الخمر ، والجآذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية ، والعتاق جمع عتيق بمعنى كريم ، وإضافة دنانير إلى الوجوه من إضافة المشبه به إلى المشبه ، والشاهد فى قوله — عتاق دنانير الوجوه .

(٣) هما لأبى عثمان سعيد بن هاشم المعروف بالخالدى ، والصيرفى : المحتال فى الأمور ، والقريض الشعر ، والمنتقد فى الأصل الخبير بتمييز الدراهم ، ثم أطلق على تمييز الدراهم وغيرها ، والشاهد فى قوله — وزان دينار المعانى .

(٤) خرج بهذا القيد مقولة الكم ، كالعدد ، وكذلك مقولة بالإضافة كالأبوة ، وهذا تعريف فلسفى للكيفية ، وهى صفة وجودية إن اختصت بالنفس الناطقة فهى نفسانية ، فإن رسخت بتوالى أمثالها فهى ملكة ، وهذا التعريف أليق بعلوم البلاغة .

حتى لا يكون للمعبر عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحاً إلا إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخة فيه ، وقيل — يقتدر بها — ولم يقل يُعَبِّرُ بها ليشمل حالتى النطق وعدمه ، وقيل — بلفظ فصيح — لِيَعُمَّ المفرد والمركب .

بلاغة الكلام وأما بلاغة الكلام فهى مطابقته لِمُقتضى الحال [1] مع فصاحته [2] ومقتضى الحال مختلف ؛ فإن مَقَامَاتِ [3] الكلام متفاوتة ، فمقام التنكير يباين مقام التعريف ، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد ، ومقام التقديم يباين مقام التأخير ، ومقام الذكر يباين مقام الحذف ، ومقام القصر يباين مقام خلافه ، ومقام الفصل يباين مقام الوصل ، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة ، وكذا خطاب الذكىِّ يباين خطاب الغبىِّ ، وكذا لكل كلمة

---

(١) الحال هو الأمر الداعى للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خصوصية ما ، ومقتضى الحال هو تلك الخصوصية ، ومطابقة الكلام له بمعنى اشتماله عليه ، فإذا كان المخاطب ينكر قيام زيد مثلا ، فإنكاره حال يدعو المتكلم إلى أن يخبره بقيامه مؤكداً — إن زيداً قائم — وتأكيد الخبر هو مقتضى الحال .

(٢) فصاحته تكون بخلوه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد ، على ماسبق فى بيان فصاحة الكلام ، وهذا قيد يخرج به كل كلام غير فصيح ؛ فلا يكون بليغاً وإن كان مطابقاً لمقتضى الحال ، ويجب عندى أن يزاد فيها قيد آخر أى مع فصاحته وأصالته ، لأن المعنى إذا لم يكن أصيلا لم يكن بليغاً ، على نحو ما يأتى فى السرقات الشعرية آخر الكتاب ، وبهذا يكون الكلام فيها عندى من علم المعانى .

(٣) المقامات جمع مقام وهو اسم مكان من — قام — والمراد به الحال السابق . وذلك أن البلغاء كانوا يلقون خطبهم وأشعارهم وهم قيام ، فأطلق المقام على الحال الداعى إليها لأنه سبب فيه .

مع صاحبتها مقام[1] إلى غير ذلك كما سيأتى تفصيل الجميع .

وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول[2] بمطابقته للاعتبار المناسب ، وانحطاطه بعدم مطابقته له ، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب[3] وهذا — أعنى تطبيق الكلام على مقتضى الحال — هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم[4] حيث يقول : النظم تأخى[5] معانى النحو[6] فيما بين الكلم على حسب الأغراض التى يصاغ لها الكلام .

---

(١) هذا كالفعل الذى يقترن بالشرط ، فله مع — إن — مقام ليس له مع — إذا — وهكذا. ومن ذلك ماروى أن رجلا أنشد ابن هَرْمة قوله :

بالله ربك إن دخلت فقل لها   هذا ابن هرمة قائماً بالباب

فقال له : ماهكذا قلت، أكنت أتصدق ؟ قال : فقاعدا . قال : أكنت أبول ؟ قال : فماذا ؟ قال : واقفاً ، ليتك علمت ما بين هذين من قدر اللفظ والمعنى . ولعل ابن هرمة يعنى من ذلك أن القيام يقتضى الدولم والثبوت بخلاف الوقوف ، تقول : وقف الحاج بعرفة . ولا تقول : قام .

وتحقيق هذا أن الألفاظ المركبة فيها جمال وقبح كالألفاظ المفردة ، حتى إنه قد يحدث أن يتألف الكلام من ألفاظ جميلة فى ذاتها قبيحة فى تركيبها لفقدها مايسمى جمال الانسجام ، وهذا هو مايعنون بقولهم — ولكل كلمة مع صاحبتها مقام .

(٢) عطف القبول على الحسن ليدل على أن المراد الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة لا الحسن العَرَضى الحاصل بالمحسنات البديعية .

(٣) أى الأمر الذى اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة أو بحسب ماعرفه من أساليب البلغاء .

(٤) ٥٥ — دلائل الإعجاز .

(٥) تأخيت الشىء تحريته وتلبثته .

(٦) يريد بمعانى النحو الخصوصيات التى هى مقتضى الحال من التقديم والتأخير =

فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب[1] وكثيراً ما يسمى ذلك[2] فصاحة أيضاً ، وهو مراد الشيخ عبد القاهر[3] بما يكرره في — دلائل الإعجاز — من أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى دون اللفظ ، كقوله في أثناء فصل منه علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجرى في طريقهما أوصاف راجعة إلى المعانى ، وإلى ما يدل عليه بالألفاظ دون الألفاظ أنفسها[4] وإنما قلنا مراده ذلك لأنه صرح في مواضع من — دلائل الإعجاز — بأن فضيلة الكلام

= وغيرهما ، والأغراض في قوله — على حسب الأغراض — هى الأحوال الداعية إليها ، أو المعانى الثانوية التى يقصد من الخصوصيات إفادتها ، وقيل : إن عبد القاهر لا يقف في هذا بالنحو عند وظيفته التي قصر أخيراً عليها ، وهى الحكم بالصحة والخطأ في المعانى الأصلية ، بل يجعل له حكما أيضاً في المعانى الثانوية ، ولهذا عرفه ابن جنى بأنه انتحاء كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ليلتحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة .

(١) أى لا باعتبار أنه لفظ وصوت ، ولا باعتبار الألفاظ المفردة والكلم المجردة ، والمراد بالمعنى الذى تعتبر به البلاغة المعنى الثانوى ، وهو مدلول الخصوصيات السابقة في علم المعانى ، والمعانى المجازية والكنائية في علم البيان ، أما المعنى الأصلى وهو مجرد ثبوت المسند للمسند إليه فلا تعتبر به البلاغة أصلا ، وقد تطلق المعانى الثانوية على نفس الخصوصيات .

(٢) أى الوصف المذكور وهو البلاغة ، وعلى هذا تكون مرادفة للفصاحة .

(٣) فهو يريد بالفصاحة في كلامه البلاغة ، لأن الفصاحة بمعناها السابق ترجع في التنافر والغرابة ومخالفة القياس والتعقيد اللفظى إلى اللفظ وحده ، ولا ترجع إلى المعنى إلا في التعقيد المعنوى ، وكذلك يريد من رجوع الفصاحة بمعنى البلاغة إلى المعنى أنها صفة اللفظ باعتبار المعنى ، ولا يريد أنها لا ترجع إلى اللفظ أصلا .

(٤) ١٦٩ — دلائل الإعجاز .

للفظ لا لمعناه ، منها أنه حكى قول من ذهب إلى عكس ذلك[1] فقال : فأنت تراه لا يقدم شعراً حتى يكون قد أودع حكمة أو أدباً ، أو اشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر[2] ثم قال : والأمر بالضد إذا جئنا إلى الحقائق وما عليه المحصلون ، لأنا لا نرى متقدما فى البلاغة مُبَرِّزاً فى شأوها إلا وهو ينكر هذا الرأى . ثم نقل عن الجاحظ فى ذلك كلاماً منه قوله : والمعانى مطروحة فى الطريق ، يعرفها العجمى والعربى ، والقَروِىُّ والبدوى ، وإنما الشأن فى إقامة الوزن، وتخير اللفظ وسهولة المخرج ، وصحة الطبع ، وكثرة الماء ، وجودة السبك. ثم قال[3]: ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة ، وأن سبيل المعنى الذى يعبر عنه سبيل الشىء الذى يقع التصوير فيه، كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم وأسوار ، فكما أنه مُحَال إذا أردت النظر فى صوغ الخاتم وجودة العمل ورداءته أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة أو الذهب الذى وقع فيه ذلك العمل ، كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية فى الكلام أن تنظر فى مجرد معناه ، وكما لو فضلنا خاتماً على خاتم بأن تكون فِضّة هذا أجودَ أو فصُّه أنفس لم يكن تفضيلا له من حيث هو خاتم ، كذلك ينبغى إذا فضلنا بيتاً على بيت من أجل معناه ألاَّ يكونَ ذلك تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام . هذا لفظه ، وهو صريح فى أن الكلام من حيث هو كلام لا يوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه ، ولا شك أن الفصاحة[4] من صفاته الفاضلة ، فلا تكون راجعة إلى المعنى ، وقد صرح فيما سبق بأنها راجعة إلى المعنى دون اللفظ، فالجمع بينهما بما قدمناه بحمل كلامه ، حيث نفى أنها من صفات اللفظ ، على نفى أنها من صفات

---

(١) عكسه هو أن فضيلة الكلام للمعنى لا للفظ .

(٢) ١٦٤ — دلائل الإعجاز .

(٣) ١٦٦ — دلائل الإعجاز .

(٤) يريد من الفصاحة ما يرادف البلاغة ، جرياً على مذهب عبد القاهر .

المفردات من غير اعتبار التركيب[1] وحيث أثبت أنها من صفاته على أنها من صفاته باعتبار إفادته المعنى عند التركيب[2] .

وللبلاغة طرفان: أعلى، إليه تنتهى، وهو حد الإعجاز وما يقرب منه[3]. وأسفل، منه تبتدىء[4] وهو ما إذا غُير الكلام عنه إلى ما هو دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وإن كان صحيح الإعراب، وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة.

وإذ قد عرفت معنى البلاغة فى الكلام وأقسامها ومراتبها ، فاعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة[5] غير راجعة إلى مطابقة مقتضى الحال ولا إلى الفصاحة تورث الكلام حسناً وقبولاً[6] .

---

(١) اى من غير اعتبار مايفيده التركيب من المعانى الثانوية .

(٢) فالمعنى الذى أرجع الفصاحة إليه هو المعنى الثانوى باعتبار استفادته من اللفظ عند تركيب ، والمعنى الذى نفى البلاغة عنه هو المعنى الأصلى للفظ المفرد والكلام المجرد عن الخصوصيات .

(٣) حد الإعجاز منتهاه ، لأن الحد فى اللغة منتهى الشىء ، ومايقرب من الإعجاز هو مادونه من مراتب الإعجاز ، لأن الحق أن القرآن متفاوت الإعجاز وليس كل آياته فى درجة واحدة من البلاغة ، وبهذا يكون قوله ـ ومايقرب منه ـ معطوفاً على حد الإعجاز وقيل: إنه معطوف على قوله ـــ وهو ـــ على معنى أن حد الإعجاز هو الطرف الأعلى ومايقرب منه كما قال السكاكى، ولكن حمل ماهنا عليه لايخلو من تكلف.

(٤) من العلماء ـ كالفخر الرازى ـ من يرى أن هذا ليس من البلاغة ، فيلحق بأصوات الحيوانات أيضاً ، والحق أنه منها لأنه لابد من اشتماله على خصوصية ما ، فيدخل فى تعريف البلاغة .

(٥) هى المحسنات البديعية الآتية فى علم البديع .

(٦) المراد بالقبول هنا مايرادف الحسن لاالقبول بمعنى الصحة ، لعدم توقف صحة الكلام عليها .

بلاغة المتكلم : وأما بلاغة المتكلم فهى ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ

حصر علوم البلاغة : وقد عُلِمَ بما ذكرنا أمران :

أحدهما : أن كل بليغ ـ كلاماً كان أو متكلماً ـ فصيح ، وليس كل فصيح بليغاً [١] .

الثانى : أن البلاغة فى الكلام مَرجِعُها إلى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد [٢] وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره [٣] . والثانى ـ أعنى التمييز ـ منه ما يتبين فى متن اللغة أو التصريف أو النحو أو يُدْرَكُ بالحِسِّ وهو ماعدا التعقيد المعنوى [٤] وما يُحْتَرَزُ به عن الأول — أعنى الخطأ — هو علم

(١) مما هو فصيح وليس ببليغ قول نُصيب :

فإنْ تصلى أصلكِ وإن تعودى ... لهجر بعد وصلكِ لا أبالى

لأنه نسيب ردىء ، ومنه أيضاً قول جميل :

فلو تركت عقلى معى ما طلبتها ... ولكن طِلابيها لما فات من عقلى

زعم أنه يهواها لذهاب عقله ، وأنه لو كان عاقلا ما طلبها ، وأين هذا من قول بعضهم :

وما سرنى أنى خلى من الهوى ... ولو أن لى من بين شرق إلى غرب

فإن كان هذا الحب ذنبي إليكم ... فلا غفر الرحمان ذلك من ذنب

(٢) هو المعنى الثانوى ، والاحتراز عن الخطأ فيه بمراعاة مقتضى الحال .

(٣) لأن الفصاحة شرط فى البلاغة كما سبق ، وتمييز ذلك يكون بمعرفة الأمور المخلة بالفصاحة من التنافر والغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف وغير هذا مما سبق.

(٤) ماعدا التعقيد المعنوى ، هو الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظى والتنافر ، والأول يعرف بعلم متن اللغة ، والثانى بالتصريف وغيره لأنه لا يختص به ، والثالث والرابع بالنحو ، والخامس يدرك بالحس والذوق ، وبهذا تتوقف علوم البلاغة على هذه العلوم ، وعلى تربية الحس والذوق بمطالعة كلام العرب.

المعانى . وما يحترز به عن الثانى — أعنى التعقيد المعنوى ـ هو علم البيان .
وما يُعْرَفُ به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مُقْتَضَى الحال
وفصاحته هو علم البديع [1] . وكثير من الناس يُسَمّى الجميع علم البيان [2]
وبعضهم يسمى الأول علم المعانى ، والثانى والثالث علم البيان ، والثلاثة علم
البديع [3] .

---

(١) بهذا تنحصر علوم البلاغة فى العلوم الثلاثة ، وإنما لم تجعل علوم اللغة والتصريف والنحو من علوم البلاغة مع توقف الفصاحة عليها أيضاً ، لأنها تقصد لأغراض غير الفصاحة ، ومعرفة بعض نواحى الفصاحة منها تأتى بطريق العَرَض .

(٢) لأن البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير ، وهذه العلوم لها تعلّق بالكلام الفصيح تصحيحاً وتحسيناً .

(٣) إما لبداعة مباحثها ، أو لأنها يعرف بها أمور مبتدعة بالنسبة إلى تأدية أصل المراد الذى يعرفه الخاصة والعامة . والظاهر أن الذى يسمى الثلاثة علم البديع بعض آخر غير من ذهب إلى ما قبله .

تمرينات على الفصاحة والبلاغة

تمرين — ١

١ — وازن بين هذين البيتين من جهة الفصاحة :

لا يَرْفَعُ الناسُ ما أَوْهَتْ أَكُفُّهُمُ   عند الدفاع ولا يُوهُون ما رفعُوا
فلا يُبرَمُ الأمر الذى هو حالِلٌ   ولا يُحْلَلُ الأمر الذى هو يُبرِمُ

٢ — بَيِّنْ ما فى هذا البيت مما يُخِلُّ بالفصاحة :

وشَوَّهَ تَرْقيش المُرَقِّش رَقْشُهُ   فأشياعُهُ يشكونه ومَعَاشِرُهُ

تمرين — ٢

١ — قال بعض الشعراء :

خَلَتِ البلادُ من الغزالة ليلَها   فأَعَاضهاكَ اللهُ كَىْ لاَ تَحزَنَا

وقال آخر :

فَكُلُّكُمُ أتى مَأتَى أبيهِ   فَكلُّ فِعالِ كلّكم عُجابُ

فبيِّن ما فيهما مما يخل بالفصاحة .

٢ — لماذا كان عود الضمير على متأخر لفظاً غير مخل بالفصاحة فى قول الشاعر :

جاء الخلافةَ أو كانت له قَدَراً   كما أتى رَبَّهُ موسى على قَدرِ

وكان مخلا بها فى قول الآخر :

ولو أن مجداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحداً   من الناس أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مطعِما

تمرين — ٣

قال الأخطل فى مدح عبد الملك بن مروان :

وقد جعل الله الخلافة منهمُ   لأَبْلَجَ لا عارِى الخوان ولا جدْب

فأخذ هذا عليه، فبين ما ترجع إليه هذه المؤاخذة من البلاغة أو الفصاحة .

تمرين — ٤

١ — من أى التعقيدين قول الشاعر :

أنى يكون أبا البرايا آدم وأبوك والثقلان أنت محمدُ

٢ — قال قاض لرجل خاصمته امرأة : أئن سألتك ثمن شكرها وشبرك أخذت تطلها وتضهلها .

فبين ما فيه مما يخل بالفصاحة والبلاغة .

تمرين — ٥

١ — لماذا لم تعد علوم اللغة والتصريف والنحو من علوم البلاغة مع توقف الفصاحة عليها ؟

٢ — ما الفرق بين القياس اللغوى والصرفى ؟ وأيهما تخل مخالفته بالفصاحة ؟

٣ — ما الذى يرجع إلى اللفظ من الفصاحة ؟ وما الذى يرجع منها إلى المعنى ؟

تمرين — ٦

١ — وازن بين لفظ — شىء — من جهة البلاغة فى هذه الأبيات :

ومن مالىء عينيه من شىء غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدُّمى

إذا ما تقاضى المرء يوم وليلةٌ تقاضاه شىء لا يمَلُّ التقاضيا

لو الفلكُ الدوَّارُ أبغضتَ سعيَهُ لعوَّقه شىء عن الدورانِ

٢ — أى الأمرين أنفع : جمع علوم البلاغة تحت اسم واحد ، أم توزيع مسائلها على علومها الثلاثة ؟

الفن الأول علم المعانى

تعريف علم المعانى : وهو علم يُعرَف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق مقتضى الحال[1] قيل — يعرف — دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات ، كما قال صاحب

---

(١) المراد بأحوال اللفظ مايشمل أحوال الجملة وأجزائها ، فأحوال الجملة : كالفصل ، والوصل ، والإيجاز ، والإطناب ، والمساواة . وأحوال أجزائها : كأحوال المسند إليه ، وأحوال المسند ، وأحوال متعلقات الفعل ، وهذه الأحوال هى التى يقتضيها الحال فى اللفظ ، فهى بعينها مقتضى الحال ، وبهذا يكون فى التعريف تهافت ظاهر ، ويمكن أن يجاب عنه بأنه نظر إليها أولا من حيث ذاتها لا من حيث أنها مقتضى حال ، وإنما قيد أحوال اللفظ بما يطابق بها مقتضى الحال لتخرج الأحوال التى ليست بهذه الصفة ، كالإعلال والإدغام والرفع والنصب وغير ذلك مما لابد منه فى تأدية المعنى الأصلى ، وكذلك المحسنات البديعية لأنها تكون بعد رعاية المطابقة ، ويخرج أيضاً علم البيان لأنه لايبحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الجهة . وقد تبحث أبوابه من هذه الجهة فيكون ذلك من علم المعانى ، كما قال الأخطل فى مدح عبد الملك بن مروان :

وقد جعل الله الخلافة منهم لأبلج لاعارى الخوان ولاجدب

فكنى بهذا عن كرمه ، وهو لا يليق فى مدح الملوك ، وإنما تمدح الملوك بمثل قول الشاعر :

له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

هذا وبعض الأحوال التى يبحث عنها فى علم المعانى قد يبحث عنها فى علم النحو كالذكر والحذف ، ولكن علم النحو يبحث عنها من جهة صحتها وفسادها ، أما علم المعانى فيبحث عنها لبيان الأحوال التى يرجع بعضها على بعض ، فلا تظهر المزية فيها إلا إذا احتمل الكلام وجهاً غير الوجه الذى جاء عليه ، فيكون الحال مرجحاً له .

القانون[١] فى تعريف الطب : الطب علم يعرف به أحوال بدن الإنسان . وكما قال الشيخ أبو عمرو[٢] رحمه الله: التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم .

وقال السكاكى[٣] علم المعانى هو تتبع خَوَاصّ[٤] تراكيب الكلام فى الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره[٥] ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحالُ ذِكْرَهُ . وفيه نظر ، إذ التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه ، فلا يصح تعريف شىء من العلوم به، ثم قال: وأعنى بالتراكيب تراكيب البلغاء . ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة ، وقد عرفها فى كتابه[٦] بقوله : البلاغة هى بلوغ المتكلم فى تأدية المعنى حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها[٧] وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها[٨] . فإن أراد بالتراكيب فى حد البلاغة تراكيب البلغاء

---

(١) هو كتاب فى الطب للحسين بن عبد الله المعروف بابن سينا .

(٢) هو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب صاحب الشافية ـ فى التصريف.

(٣) ٨٦ ـ المفتاح ـ المطبعة الأدبية .

(٤) المراد بها أحوال اللفظ فى تعريف الخطيب .

(٥) غير الاستحسان هو الاستهجان ، ويريد بذلك أن تراكيب الكلام لها خواص مستحسنة وخواص مستهجنة وكل منهما يبحث فى علم المعانى .

(٦) ٢٠٨ ـ المفتاح .

(٧) هذا يكون بإيرادها مطابقة لمقتضى الحال .

(٨) بأن تكون خالية من التعقيد المعنوى ، وبهذا يرجع عنده علم البيان الى البلاغة لا الى الفصاحة كما ذكر الخطيب فى المقدمة ، وإنما لم يقيد تعريف البلاغة بفصاحة الكلام ليحترز به عن غير التعقيد أيضاً كما سبق فى تعريفها، لأنه يرى=

وهو الظاهر فقد جاء الدور[١] وإن أراد غيرها فلم يبينه ، على أن قوله ـ وغيره ـ مبهم لم يبين مراده به[٢] .

أبواب علم المعانى : ثم المقصود من علم المعانى منحصر فى ثمانية أبواب : أولها أحوال الإسناد الخبرى ، وثانيها أحوال المسند إليه ، وثالثها أحوال المسند ، ورابعها أحوال متعلقات الفعل ، وخامسها القصر ، وسادسها الإنشاء ، وسابعها الفصل والوصل ، وثامنها الإيجاز والإطناب والمساواة .

ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء ، لأنه إما أن يكون لنسبته خارج[٣] تطابقه أولا تطابقه أولا يكون لها خارج ، الأول الخبر ، والثانى الإنشاء ، ثم الخبر لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند ، وأحوال هذه الثلاثة هى الأبواب الثلاثة الأولى ، ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو متصلا به أو فى معناه[٤] كاسم الفاعل ونحوه ، وهذا هو الباب الرابع ، ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر ، وهذا هو الباب الخامس ، والإنشاء هو الباب السادس ، ثم الجملة إذا قُرِنت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة ، وهذا هو الباب السابع . ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد عليه ، وهذا هو الباب الثامن .

= أنها غير لازمة لها ، وسيأتى زيادة بيان لهذا فى آخر علم البيان .

(١) لأن معرفة البلاغة على هذا تتوقف على معرفة البلغاء ، مع أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة .

(٢) يجاب عنه بأنه سبق بيان مراده به فلا شىء عليه فيه ، ومع هذا أرى أن تعريف السكاكى ركيك العبارة ، وأنه كان الأجدر بالخطيب إهماله .

(٣) المراد بالخارج الواقع ونفس الأمر ولو لم يكن له وجود خارجى .

(٤) يريد بالمتصل الفعل اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما ، ويريد بما فى معنى الفعل المصدر ، لأنه يدل على الحدث كالفعل .

تنبيه

انحصار الخبر فى الصادق والكاذب : اختلف الناس فى انحصار الخبر فى الصادق والكاذب[1] فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيهما، ثم اختلفوا، فقال الأكثر منهم : صدقه مطابقة حكمه للواقع ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له ، هذا هو المشهور وعليه التعويل .

وقال بعض الناس[2] : صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صواباً كان أو خطأ ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له[3] واحتَجَّ بوجهين :

أحدهما أن من اعتقد أمراً فأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال — ما كذب ، ولكنه أخطأ — كما رُوِيَ عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت فيمن شأنه كذلك : ما كذب ، ولكنه وَهِمَ . ورُدَّ بأن المنفىَّ تعمُّد الكذب ، لا الكذب ، بدليل تكذيب الكافر كاليهودى إذا قال — الإسلام باطل — وتصديقه إذا قال — الإسلام حق — فقولها — ما كذب — متأوَّل بما كَذَبَ عمداً .

الثانى قوله[4] تعالى (واللهُ يَشْهَدُ إنَّ المنافقينَ لَكاذِبونَ) كذَّبهم فى قولهم (إنَّك لرسولُ اللهِ) وإن كان مطابقاً للواقع ، لأنهم لم يعتقدوه ، وأجيب عنه بوجوه : أحدها أن المعنى[5] نشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا ألسنتنا كما يترجم

---

(١) مثل هذا لا يصح الاشتغال به فى علوم البلاغة . لأنه لا فائدة فيه .

(٢) هو إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام .

(٣) أى لاعتقاده ، وهذا بأن يكون له اعتقاد يخالفه أو لا يكون له اعتقاد أصلا ، فيدخل خبر الشاك عند النظام فى الكذب ، ويكون من يقول — محمد رسول — وهو شاك فيه ، كاذباً عنده ، وهو صادق عند الجمهور ، وقيل : إن خبر الشاك ليس خبراً ، فهو خارج عن القسم، ولكن هذا لا يأتى مع ما سيأتى عن الجاحظ .

(٤) — ى — ا — س — ٦٣ .

(٥) يريد معنى قولهم (نشهد إنك لرسول الله) .

عنه - إن واللام وكون الجملة اسمية[١] فى قولهم (إنك لرسول الله) فالتكذيب فى قولهم (نشهد) وادعائهم فيه المواطأة ، لافى (إنك لرسول الله) . وثانيها أن التكذيب فى تسميتهم إخبارهم شهادة لأن الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة فى الحقيقة ، وثالثها أن المعنى لكاذبون فى قولهم (إنك لرسول الله) عند أنفسهم ، لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ماعليه حال المخبَر عنه[٢] .

وأنكر الجاحظ انحصار الخبر فى القسمين ، وزعم أنه ثلاثة أقسام : صادق، وكاذب ، وغير صادق وكاذب ، لأن الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له أو عَدَمِهِ[٣] وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه[٤] . فالأول أى المطابق مع الاعتقاد[٥] هو الصادق . والثالث أى غير المطابق مع الاعتقاد[٦] هو الكاذب . والثانى والرابع أى المطابق مع عدم الاعتقاد[٧] وغير المطابق مع عدم الاعتقاد[٨] كل منهما ليس بصادق ولا كاذب[٩] . فالصدق عنده مطابقة

---

(١) لأن كل واحد من الثلاثة يفيد تأكيد الخبر كما سيأتى .

(٢) فيكون الكذب راجعاً إلى الواقع فى زعمهم كما عليه الجمهور لا إلى الاعتقاد ، وعلى هذا يكون التكذيب فى المشهود به لا فى الشهادة كما فى الوجه الثانى.

(٣) أى مع اعتقاد المخبر بأنه مطابق أو عدم اعتقاده بأنه مطابق .

(٤) أى مع الاعتقاد بأنه غير مطابق أو عدم الاعتقاد بأنه غير مطابق .

(٥) بأنه مطابق . (٦) بأنه غير مطابق .

(٧) بأنه مطابق ، وعدم الاعتقاد بهذا تحته صورتان : ألا يكون عنده اعتقاد أصلا ، وأن يكون عنده اعتقاد بأنه غير مطابق ، والصورة الأولى تأتى فى خبر الشاك ، والثانية كقول المنافق — محمد رسول .

(٨) بأنه غير مطابق ، وعدم الاعتقاد بهذا تحته صورتان أيضاً : عدم الاعتقاد أصلا ، والاعتقاد بأنه مطابق ، كقول الكافر — محمد غير رسول .

(٩) بهذا يكون بين الصدق والكذب واسطة عند الجاحظ بخلاف الجمهور والنظام

الحكم للواقع مع اعتقاده ، والكذب عدم مطابقته مع اعتقاده ، وغيرهما ضربان : مطابقته مع عدم اعتقاده ، وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده ، واحتج بقوله[1] تعالى (أفترى عَلَى الله كذباً أمْ به جِنّةٌ) فإنهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم الرسالة فى الافتراء والإخبار حال الجنون ، بمعنى امتناع الخلو[2] وليس إخباره حال الجنون كذبا ، لجعلهم الافتراء فى مقابلته، ولا صدقا لأنهم لم يعتقدوا صدقه ، فثبت من الخبر ماليس بصادق ولا كاذب . وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذب عن عمد ، فهو نوع من الكذب ، فلا يمتنع أن يكون الإخبار حال الجنون كذبا أيضا ، لجواز أن يكون نوعا آخر من الكذب ، وهو الكذب لا عن عمد ، فيكون التقسيم للخبر الكاذب لا للخبر مطلقاً ، والمعنى أفترى أم لم يفتر ؟ وعبر عن الثانى بقوله : (أم به جنة) لأن المجنون لا افتراء له[3] .

تنبيه آخر

وهو مما يجب أن يكون على ذكر الطالب لهذا العلم ، قال السكاكى:[4] ليس من الواجب فى صناعة وإن كان المرجع فى أصولها وتفاريعها إلى مجرّد العقل أن يكون الدخيل فيها كالناشىء عليها فى استفادة الذوق منها ، فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى تحكمات وضعية ، واعتبارات إلفية ، فلا على الدخيل فى صناعة علم المعانى أن يقلد[5] صاحبه فى بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك ، إلى

(١) — ى — ٨ — ص — ٣٤ .

(٢) أى والجمع ، لأن قوله ـ وليس إخباره حال الجنون كذباً ـ يدل على أنها مانعة جمع أيضاً ـ ولو كانت مانعة خلو فقط لجاز أن يكون إخباره حال الجنون كذباً ، لأن مانعة الخلو تجوز الجمع ، فلا تثبت الواسطة بين الصدق والكذب .

(٣) رأيى فى هذه الخلافات بعد الانتهاء منها أنها خلافات لاطائل تحتها .

(٤) ٩٠ — المفتاح .

(٥) خير له عندى ألا يقلد فى ذلك إلى أن يتربى له الذوق فيذوق بنفسه .

أن يتكامل له على مَهَل موجبات ذلك الذوق .

وكثيراً ما يشير الشيخ عبد القاهر فى — دلائل الإعجاز — إلى هذا، كما ذكر فى موضع[1] ما تلخيصه هذا : « اعلم أنه لا يصادف القول فى هذا الباب موقعاً من السامع ، ولا يجد لديه قبولا ، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة ، ومن تحدثه نفسه بأنَّ لِمَا تُومىء إليه من الحسن أصلا ، فيختلف الحال عليه عند تأمُّلِ الكلام ، فيجد الأرْيَحِيَّة تارة ، ويعرى منها أخرى ، وإذا عجَّبته تعجَّب ، وإذا نبهته لموضع المزية انتبه ، فأما من كان الحالان[2] عنده على سواء ، وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة ، وإلا إعرابا ظاهراً ، فليكن عندك بمنزلة من عَدِمَ الطبع الذى يدرك به وزن الشعر ، ويميز به مُزاحفه من سالمه ، فى أنك لا تتصدى لتعريفه، لعلمك أنه قد عدم الأداة التى بها يعرف[3] واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفَةَ العظمى فى هذا الباب ، فإن من الآفة أيضاً من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة فى شىء ما تُعرَفُ المزية فيه ، ولا يَعْلَمُ إلا أن له موقعًا من النفس ، وحظا من القبول[4] فهذا يتوازنيه فى حكم القائل الأول[5] . واعلم أنه ليس إذا لم يمكن معرفة الكل وجب ترك النظر فى الكل،

= لأن التقليد مذموم فى كل علم، على أن دعواه أن هذه الصناعة مستندة إلى تحكمات وضعية لا تصح فى علم المعانى ، وإنما تصح فى علم النحو ، كما ذكره ابن الأثير فى المثل السائر .

(١) ١٩٠ ، ١٩١ — دلائل الإعجاز .

(٢) يعنى الحال التى توجب الأريحية والحال التى تعرى منها .

(٣) عبد القاهر فى هذا يخالف السكاكى فى تجويزه التقليد عند تعذر المعرفة .

(٤) فلا يعرف لذلك علة وسبباً ، لأنه لا سبيل إلى معرفة ذلك عنده ، وإنما هو ذوق لا غير .

(٥) هو من كانت الحالان عنده على سواء .

ولأنْ تعرفَ العلة في بعض الصور فتجعله شاهداً في غيره أحرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك، وتعودها الكسل وَالهُوَيْنَى . قال الجاحظ: وكلام كثيرٌ جرى على ألسنة الناس وله مضرة شديدة ، وثمرة مُرَّةٌ ، فمن أضَرِّ ذلك قولهم : لم يَدَع الأول للآخر شيئاً . فلو أن علماء كل عصر مُذْ جرت هذه الكلمة في أسماعهم تركوا الاستنباط لِمَا لم يَنْتَهِ إليهم عمن قبلهم ، لرأيت العلم مُخْتَلاً .

القول في أحوال الإسناد الخبري

أغراض الخبر : من المعلوم لكل عاقل أن قصد المخبر بخبره إفادة المُخَاطَبِ إمَّا نَفْسَ الحكم ، كقولك — زيد قائم — لمن لا يعلم أنه قائم ، ويسمى هذا [١] فائدة الخبر ، وإما كَوْنَ المُخْبِر عالماً بالحكم ، كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك — زيد عندك — ويسمى هذا [٢] لازمَ فائدة الخبر.

---

(١) اسم الإشارة يعود إلى إفادة المخاطب نفس الحكم ، لأن هذا هو الذي يُسمى فائدة الخبر ، وقيل إنه يعود إلى نفس الحكم ، ورُدَّ بأن الحكم ركن من أركان الخبر ، وفائدة الشيء لا تكون جزءاً منه ، وهذه الفائدة هي المقصد الأول من مقاصد الإسناد الخبري .

(٢) أي كون المخبر عالماً بالحكم ، وإنما سُمِّيَ هذا لازم فائدة الخبر لأنه يلزم من إفادة المخاطب الحكم إفادته أن عنده علماً أو ظناً به ، ولازم فائدة الخبر هو المقصد الثاني من الإسناد الخبري .

وللإسناد الخبري مقاصد وأغراض أخرى : منها إظهار التحسر ، كما في قوله تعالى : حكاية عن امرأة عِمْرَانَ (رَبِّ إني وضَعْتُهَا أنثى) — ى٣٦ — س٣

ومنها إظهار الفرح ، كما في قول الشاعر :

هَنَاء مَحَا ذاك العزاء المُقَدَّما ... فما عَبَسَ المحزونُ حتى تَبَسَّما

ومنها إظهار الضعف والخشوع ، كقول الآخر :

قال السكاكى (١) والأولى (٢) بدون هذه (٣) تمتنع ، وهذه بدون الأولى لا تمتنع ، كما هو حكم اللازم المجهول المساواة (٤) أى يمتنع ألاّ يحصلَ العلم الثانى من الخبر نفسه عند حصول الأول منه ، لامتناع حصول الثانى قبل حصول الأول ، مع أن سماع الخبر من المُخبِرِ كافٍ فى حصول الثانى منه (٥) ولا يمتنع ألاّ يحصلَ الأول من الخبر نفسه عند حصول الثانى منه ، لجواز حصول الأول قبل حصول الثانى (٦) وامتناع حصول الحاصل .

وقد يُنزَّل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل لعدم جريه على مُوجَب العلم ، فَيُلْقى إليه الخبر كما يُلقَى إلى الجاهل بأحدهما (٧)

= إلهى عَبْدك العاصى أتاكا مقراً بالذنوب وقد دعاكا

ومنها توبيخ السامع ، كقول الحماسية :

وأنتَ الذى أخلفتنى ما وعدتنى وأشْمَتَّ بى من كان فيك يلوم

والغرض الأول وهو فائدة الخبر يستفاد من ذات الخبر ، وما عداه من الأغراض يدل عليها الخبر دلالة تبعية ، فهى من مُسْتَتْبِعات الكلام ، ولا توصف بأنها حقيقة ولا مجاز ولا كناية .

(١) ٨٨ - المفتاح . (٢) هى فائدة الخبر .

(٣) اسم الإشارة يعود إلى لازم فائدة الخبر ، وقد أنثه باعتبار كونه فائدة أيضاً .

(٤) كلزوم الحيوانية للإنسانية ، لأن الحيوانية أعم ، فيلزم من العلم بالإنسانية العلم بالحيوانية ، ولا يلزم من العلم بالحيوانية العلم بالإنسانية .

(٥) لأن من يخبر بشىء لابد أن يكون عنده علم أو ظن به ، فالمراد بالعلم الثانى علم المخاطب بأن المخبر عالم بالحكم ، والمراد بالعلم الأول علمه بذلك الحكم .

(٦) بأن يكون المخاطب عالماً بالحكم قبل الإخبار به ، فيحصل بالخبر فى هذه الحالة لازم فائدته دونها لامتناع تحصيل الحاصل .

(٧) من تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها قول الفرزدق لهشام بن عبدالملك =

قال السكاكي [١] وإن شئت فمايلك بكلام [٢] رب العزة (ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ماشروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون) كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي ، وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ، ونظيره في النفي والإثبات (وما رميت إذ رميت) [٣] وقوله [٤] تعالى (وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون) هذا لفظه ، وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما ، وليست منها ، بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم ، والفرق بينهما ظاهر [٥] .

= حيث تجاهل معرفة على بن الحسين رضى الله عنهما :

هذا ابن خير عباد الله كلهم ... هذا التقي النقي الطاهر العلم

هذا ابن فاطمة إن كنت جاهله ... بجده أنبياء الله قد ختموا

ومن تنزيل العالم بلازم الفائدة منزلة الجاهل به قولك لمن يؤذيك وهو يعلم أنك مسلم — الله ربنا ومحمد نبينا — وقد جعل السكاكي هذا من باب تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، فهو عنده مثل تنزيل غير السائل منزلة السائل ونحوه مما يأتي ، وقيل : إن الخطيب لم يجعل ما هنا من ذلك الباب لأن الخبر لا يختلف في التأكيد وتركه في مخاطبة الجاهل بفائدة الخبر ولازمها ومخاطبة العالم بهما المنزل منزلة الجاهل ، أما تنزيل غير السائل منزلة السائل ونحوه فيختلف في ذلك كما سيأتي ، والخطب في هذا سهل .

(١) ٩٢ — المفتاح . (٢) — ى — ١٠٢ — س — ٢

(٣) — ى — ١٧ — س — ٨ (٤) — ى — ١٢ — س — ٩

(٥) أجيب عن السكاكي بأن غرضه التنظير لتنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها =

أضرُب الخبر : وإذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الامرين فينبغى أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة .

فإن كان المخاطب خالى الذهن من الحكم بأحد طرَفَى الخبر على الآخر والتردُّدِ فيه استغنى(١) عن مؤكدات الحكم ، كقولك — جاء زيد ، وعمرو ذاهب — فيتمكن فى ذهنه لمصادفته إياه خاليا .

وإن كان متصوِّراً لطرفيه مُتردِّداً فى إسناد أحدهما إلى الآخر طالباً له حسن تقويته بمؤكِّد (٢) كقولك — لَزَيدٌ عارف ، أو إن زيداً عارف .

= منزلة الجاهل بهما، وليس غرضه التنزيل له، ولهذا ذكر أيضاً قوله تعالى وما رميت إذ رميت) وهو من تنزيل الموجود منزلة المعدوم وليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل .

(١) مثله إذا كان المخاطب عالماً بالحكم وأراد المخبر إفادته لازم فائدة الخبر أو إظهار التحسر ونحوه أو تنزيله منزلة الجاهل ، فيستغنى فى ذلك أيضا عن المؤكدات.

(٢) أى واحد ليزيل تردده فى الإسناد بالتوكيد ، ومثل التردد فى الإسناد التردد فى لازم فائدة الخبر ، وحسن التأكيد فى ذلك إنما هو بالنظر إلى حال الإنكار ، وإلا فهو واجب أيضا ، ولا يراد إلا التمييز باللفظ بين الحالين ، وأن درجة الوجوب فى التردد ليس كدرجة الوجوب فى الإنكار ، والمراد بالمتردد ما يشمل الظان والمتوهم، وقد ذهب عبد القاهر إلى أنه لا يحسن التأكيد إلا إذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكم المتكلم ، وسيأتى قريبا ما يفيد جواز تعدد التوكيد فى التردد كالإنكار ،

ومن التأكيد للتردد فى الحكم قوله تعالى (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيراً ؛ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّى أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ).

— ى — ٩٦ س — ٢٩

وإن كان حاكماً بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار[١] فتقول ـ إنى صادق ـ لمن ينكر صدقك ولا يبالغ فى إنكاره ، و ـ إنى لَصادقٌ ـ لمن يبالغ فى إنكاره ، وعليه قوله[٢] تعالى (وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ، إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ، قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمٰنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ ، قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ) حيث قال[٣] فى المرة الأولى (إنا إليكم مرسلون) وفى الثانية (إنا إليكم لمرسلون) .

ويؤيد ما ذكرناه جواب أبى العباس للكِنْدِىِّ[٤] عن قوله : إنى أجد فى كلام العرب حشواً ، يقولون ـ عبد الله قائم ، وإن عبد الله قائم ، وإن عبدالله لقائم ـ والمعنى واحد ، بأن قال : بل المعانى مختلفة ، فعبد الله قائم إخبارٌ عن قيامه ، وإن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل ، وإن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر .

---

(١) فيؤتى له بمؤكد واحد أو اثنين أو أكثر على حسب إنكاره فى القوة والضعف ، وقيل : إنه لا يكتفى فى الإنكار بمؤكد واحد ، ومثل إنكار الإسناد فى هذا إنكار لازم فائدة الخبر ، ومن هذا قوله تعالى (قالوا نشهد إنك لرسول الله) ى ـ ١ ـ س ٦٣ ـ لأنه ينكر علمهم بذلك فأكدوا له .

ومن أدوات التأكيد: إن،والقسم ، ونونا التوكيد ،ولام الابتداء،وأما الشرطية، وحروف التنبيه ، وضمير الفصل ، وقد ، وأدوات الاستفتاح ، والحروف الزائدة .

(٢) ـ ى ـ ١٣ ، ١٤ ، ١٥، ١٦ ـ س ـ ٣٦ .

(٣) فأكد فى المرة الأولى بأن واسمية الجملة . وفى الثانية بهما وبالقسم واللام ؛ لأنهم بالغوا فى الإنكار فقالوا (ما أنتم إلا بشر مثلنا ـ الآية) .

(٤) أبو العباس هو محمد بن يزيد المبرد والكندى هو يعقوب بن إسحاق الفيلسوف .

ويسمى النوع الأول من الخبر ابتدائياً ، والثانى طلبيا ، والثالث إنكاريا ، وإخراج الكلام على هذه الوجوه [١] إخراجاً على مقتضى الظاهر [٢] .

تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر : وكثيراً ما يخرّج على خلافه [٣] فينزّل غير السائل منزلة السائل إذا قُدم إليه ما يلوّح له بحكم الخبر ، فيَسْتَشْرف له استشراف المتردد الطالب [٤] كقوله [٥] تعالى (وَلاَ تُخَاطِبْنِى فِى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ) وقوله (وَمَا أُبَرِّىءُ نَفْسِى إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ [٦]) وقول بعض العرب :

---

(١) هى الخلو عن التأكيد فى الأول . وعن التقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ووجوبا فى الثالث .

(٢) أى يسمى إخراجا على مقتضى الظاهر : والمراد به ظاهر الحال . وهو الحال الداعى الذى له ثبوت فى الواقع . كخلو المخاطب من الحكم أو تردده أو إنكاره والحال أعم من ظاهر الحال . لأنه يشمل أمرين: أحدهما ماله ثبوت فى الواقع ، والثانى مالا ثبوت له . كتنزيل غير السائل منزلة السائل ونحوه مما سيأتى .

(٣) هذا باب من البلاغة أوقع فى النفس من تخريج الكلام على مقتضى الظاهر ، لدقة مسلكه ، وحسن موقعه فى النفس . وقد قيل : إنه باب الكناية . وقيل: إنه من الاستعارة بالكناية والتخييل . وقيل : إنه من مستتبعات الكلام فلا يوصف بحقيقة ولا مجاز ولا كناية .

(٤) الحال هنا تقديم مايلوح للمخاطب بالخبر . ومن نكت تنزيل غير السائل منزلة السائل أيضا الاهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعداً ، والتنبيه على غفلة السامع ، وغير ذلك .

(٥) ـ ى ٣٧ ـ س ـ ١١ . فإن قوله (ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا) يلوح باستحقاقهم العذاب .

(٦) — ى — ٥٣ — س ١٢ — فإن قوله (وما أبرىء نفسى) يلوح=

فغنّها وَهْيَ لك الفِدَاء إن غِنَاء الابل الحُدَاء[1]

وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقةٌ وغموض ، روى عن الأصمعى أنه قال : كان أبو عمرو بن العَلاَء[2] وخَلَفٌ الأحمر يأتيان بَشَّاراً فيسلمان عليه بغاية الإعظام ، ثم يقولان : يا أبا معاذ ، ما أحدثت ؟ فيخبرهما وينشدهما ويكتبان عنه متواضعين له ، حتى يأتى وقت الزوال ، ثم ينصرفان. فأتياه يوما ، فقالا : ما هذه القصيدة التى أحدثتها فى ابن قُتَيبة ؟ قال : هى التى بلغتكما . قالا : بلغنا أنك أكثرت فيها من الغريب . قال : نعم ، إن ابن قتيبة يَتَباصرُ بالغريب ، فأحببت أن أوردَ عليه مالا يعرف . قالا : فأنشدناها يا أبا معاذ ، فأنشدهما :

بَكِّرَا صاحبىَّ قبل الهَجيرِ إن ذاك النجاح فى التبكير[3]

حتى فرغ منها ، فقال له خلف : لو قلت يا أبا معاذ مكان - إن ذاك النجاح -

---

= يقبح نفسها ، ولا يخفى أن هنا توكيدين . وهذا يفيد جواز تعدد التوكيد فى التردد وما ينزل منزلته . فيكون الفرق بينه وبين المنكر فى الوجوب والاستحسان فقط . وقيل : إن أحد التوكيدين لاستبعاد الخبر فى ذاته .

(١) لايعلم قائله . والضمير فى قوله - فغنها - للإبل أى غن لها . والحداء بضم الحاء وكسرها مصدر - حدا الإبل - إذا ساقها وغنى لها . والشاهد فى أنه حين يقول غنها ليشتد سيرها يفهم السامع أن غناءها هو الحداء الذى تساق به ، فتستشرف له نفسه . ومن هذا قول أبى نواس :

عليك باليأس من الناس إن غنى نفسك فى الياس

(٢) رواية الأغانى : كان خلف بن عمرو بن العلاء وخلف الأحمر ... وقد ساق القصة كما هنا .

(٣) هو لبشار بن برد . والهجير من الزوال الى العصر ... أو شدة الحر . والشاهد فى أن الشطر الأول يلوح بالثانى . ولهذا أتى به مؤكداً .

بكراً فالنجاح ، كان أحسن . فقال بشار : إنما بنيتها أعرابية وحشية[1] فقلت — إن ذاك النجاح — كما يقول الأعراب البدويون ، ولو قلت — بكرا فالنجاح — كان هذا من كلام المُوَلَّدين ولا يشبه ذلك الكلام[2] ولا يدخل فى معنى القصيدة . قال : فقام خلف فقبَّلَ بين عينيه . فهل كان ما جرى بين خلف وبشار بمحضر من أبى عمر بن العلاء وهم من فُحُولةِ هذا الفن إلا لِلُطف المعنى لذلك وخفائه .

وكذلك يُنزلُ غيرالمنكر منزلة المنكر[3] إذا ظهر عليه شىء من أمارات الإنكار ؛ كقوله :

جاء شقيقٌ عارضاً رُمحَهُ إن بنى عمكَ فيهم رماح[4]

فإن مجيئه هكذا مُدِلاًّ بشجاعته قد وضع رمحه عرْضاً دليل على إعجاب شديد منه واعتقاد أنه لا يقوم إليه من بنى عمه أحد ، كأنهم كلهم عزل ليس مع أحد منهم رمح .

---

(١) وحشية : صفة كاشفة لأعرابية ، ولا يريد الوحشية المخلة بالفصاحة .

(٢) لأنه ليس فيه من دقة الإشارة إلى تنزيل غير السائل منزلة السائل ما فى قوله — إن ذاك النجاح — وإنما فيه تكرير الأمر بالتبكير لتأكيده على وجه ظاهره لا دقة فيه .

(٣) غير المنكر يشمل خالى الذهن من الحكم والمتردد والعالم به من غير إنكار ولكنه لا يعمل بعلمه ، كقولك للمسلم التارك للصلاة — إن الصلاة واجبة — وفائدة تنزيل المتردد منزلة المنكر : المبالغة فى توكيد الخبر له .

(٤) هو لحَجل بن نضلة الباهلى ، وبعده :

هل أحدث الدهر لنا ذلةً أم هل رقت أمّ شقيق سلاح

وقوله — عارضاً رمحه — معناه أنه وضعه على عَرْضه . بأن جعله على فخذيه بحيث يكون عرضه إلى جهتهم ، وكان هذا من أمارة عدم التصدى للحرب ،

وكذلك يُنزلُ المنكر منزلة غير المنكر[1] إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع عن الإنكار ، كما يقال لمنكر الإسلام — الإسلامُ حقٌّ[2] وعليه قوله[3] تعالى في حق القرآن (لا رَيْبَ فيه) .

ومما يتفرع على هذين الاعتبارين[4] قوله[5] تعالى : (ثم إنكم بعْدَ ذلكَ

= والشاهد في قوله — إن بني عمك فيهم رماح — وهو من تنزيل العالم منزلة المنكر .

(١) المراد بغير المنكر خالي الذهن من الحكم فقط ، لأنه لا فائدة لتنزيل المنكر منزلة المتردد ، وقيل : إن له فائدة في تقليل التوكيد كما سيأتي في قوله تعالى : (ثم إنكم يومَ القيامة تُبعثونَ) .

هذا وقد ترك تنزيل السائل منزلة غير السائل ، وهو أيضاً مما يدخل في باب تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، وإنما ينزل السائل منزلة غير السائل إذا لم يكن هناك وجه لتردده .

(٢) أي من غير تأكيد ، واعترض على هذا بأنه جملة اسمية ، وأجيب بأن الجملة الاسمية إنما تفيد التوكيد إذا اعتبر تحويلها عن الجملة الفعلية ؛ نحو — زيد يقوم — فإنها يمكن اعتبارها محولة عن يقوم زيد .

(٣) — ى — ٢ — س — ٢ — فإن معناه أن القرآن ليس محل شك ، وهذا ينكره المخاطبون من الكفار ، فكان حقه في الظاهر التأكيد ، ولكنهم نزلوا منزلة غير المنكرين ، فترك التأكيد لهم ، وقيل : إن هذا ليس تمثيلا لتنزيل المنكر منزلة غير المنكر بناء على أن المراد نفي الريب نفسه مع أنه واقع منهم تنزيلا له منزلة عدمه ، فيكون هذا تنظيرا لتنزيل المنكر منزلة غيره لا تمثيلا له ، ويؤيد هذا أن قوله فيما يأتي — وهكذا اعتبارات النفي . ظاهر في أنه لم يسبق مثال منه .

(٤) يعني اعتبار تنزيل غير المنكر منزلة المنكر ، واعتبار تنزيل المنكر منزلة غير المنكر .

(٥) — ى — ١٥ ، ١٦ — س ٢٣

لَميتونَ، ثم إنكمْ يومَ القيامةِ تُبعثونَ) أكد إثبات الموت تأكيدين وإن كان مما لا ينكر ، لتنزيل المخاطبين منزلة من يبالغ فى إنكار الموت ، لتماديهم فى الغفلة والإعراض عن العمل لِمَا بعده ، ولهذا قيل (ميتون) دون تموتون كما سيأتى الفرق بينهما[1] وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان مما ينكر ، لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بألاّ ينكرَ ، بل إما أن يُعترف به أو يترددَ فيه، فنزِّل المخاطبون منزلة للترددين تنبيهاً لهم على ظهور أدلته، وحثا على النظر فيها ، ولهذا جاء (تبعثون) على الأصل[2] .

هذا كله اعتبارات الإثبات ، وقِسْ عليه اعتبارات النفى ، كقولك — ليس زيد أو ما زيد منطلقاً أو بمنطلق ، ووالله ليس زيد أوما زيد منطلقا أو بمنطلق ، وما ينطلق أو ما إن ينطلق زيد ، وما كان زيد ينطلق وما كان زيد لينطلقَ ، ولا ينطلق زيد ولن ينطلق زيد ، ووالله ما ينطلق أوما إن ينطلقُ زيد[3] .

---

(١) أى فى الكلام على المسند من أن ذكره قد يكون ليتعين كونه اسما فيستفاد منه الثبوت ، أو كونه فعلا فيستفاد منه التجدد ، وبهذا يكون ما فى الآية من تنزيل العالم منزلة المنكر .

(٢) أى على الفعلية دون الاسمية ، لأن المعنى على التجدد ، لا الثبوت ، وبهذا يكون ما فى الآية من تنزيل المنكر منزلة المتردد .

(٣) هذا والتأكيد يأتى أيضاً فى الإنشاء كما يأتى فى الخبر ، كقول الشاعر :

هَلاَّ تمنن بوعد غير مخلِفة ... كما عهدتُك فى أيامِ ذى سَلَمِ

ولكن التأكيد لا يأتى فى الإنشاء لدفع التردد والإنكار لأنهما لا يأتيان فيه وإنما يأتى لأغراض أخرى من أغراض التأكيد فى الخبر ، لأنها لا تنحصر فيما ذكر — : فمنها الدلالة على استبعاد الحكم من المخبر ، كما فى قوله تعالى:(رَبِّ إنَّ قَوْمى كذَّبون) — ى — ١١٧ — س — ٢٦ ، ومنها الاعتناء بشأن الحكم ، كما فى قول أبى بكر=:

تمرينات على أغراض الخبر وأضربه

تمرين — ١

بين الغرض من الخبر فيما يأتى :

١ — ذهب الذين يعاشُ فى أكنافهم وبقيتُ فى خَلَفٍ كجلد الأجربِ

٢ — محا البينُ ما أبقت عيونُ المهامنىً فشبتُ ولم أقض اللُّبانةَ من سنٍ

٣ — قوله تعالى (اقتربَتِ الساعةُ وانشقَّ القمر) — ى ١ — س — ٥٤

تمرين — ٢

من أى أضرب الخبر ما يأتى :

١ — عليك باليأسِ من الناسِ إنَّ غنى نفسك فى اليَاسِ

٢ — لقد عظم البعير بغير لُبٍّ فلم يستغن بالعِظَم البعيرُ

٣ — ما إن ندمتُ على سكوتى مرةً ولقد ندمتُ على الكلام كثيراً

تمرين — ٣

بين ماجرى من أضرب الخبر على مقتضى الظاهر أو خلافه فيما يأتى :

= إن البلاء مُوكَّلٌ بالمنطق . ومنها تهيئة النكرة للابتداء بها ، كما فى قول الشاعر

إنَّ دهراً يَلُفُّ شملى بِسُعْدَى لَزَمانٌ يهُمُّ بالإحسانِ

ومنها إظهار صدق الرغبة فى الحكم وقصد ترويجه ، كما فى قوله تعالى : (وإذا لقُوا الذى آمنوا قالوا آمنَّا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معَكُم) — ى — ١٤ — س — ٢ — لم يؤكدوا فى خطاب المؤمنين لعدم رواجه منهم عندهم ، وأكدوا فى خطاب إخوانهم لصدق رغبتهم فيهم .

١ — ترجو النجاةَ ولم تسلك مسالكها   إنَّ السفينةَ لا تجرى على اليَبَس

٢ — قوله تعالى : (إنَّ قارونَ كانَ مِنْ قومِ موسى فبَغَى عليهِم)
- ى ٧٦ - س - ٢٨ .

٣ — قوله تعالى : (ألاَ إنَّ أولياء اللهِ لا خوفٌ عليهمْ ولا همْ يحزنون)
- ى - ٦٢ - س ١٠ .

تمرين — ٤

بين الغرض من التأكيد فيما يأتى :

١ — إن محـــلاً وإن مرتَحلاً   وإن فى السَّفْرِ إذ مَضوا مَهَلاَ

٢ — قوله تعالى : (إنَّ الباطِلَ كانَ زَهوقا) ى ٨١ - س - ١٧

٣ — إن البُغَاثَ بأرضنا يستنسر .

٤ — ألاَ إن أخلاق الفتى كزمانِهِ   فمنهنَّ بيضٌ فى العُيون وسُودُ

فصـــل

الحقيقة والمجاز العقليان : الإسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلى[1]
أما الحقيقة فهى إسناد الفعل[2] أو معناه إلى ما هو له[3] عند المتكلم فى الظاهر[4]

(١) الحقيقة والمجاز العقليان يأتيان فى الإسناد الإنشائى أيضاً ، وقيل . إنهما يأتيان فى الإسناد الإضافى ونحوه ، كما فى قوله (مكرُ الليل والنهار) — ى — ٣٣ — س — ٣٤ (ذلك هو الضلالُ البعيدُ) — ى ١٢ — س ٢٢ — وقيل : إن الإضافة قد تكون لمطلق الملابسة ، فتكون فى نحو (مكر الليل) حقيقة عقلية ويسمى المجاز العقلى مجازا حكميا ومجازا إسناديا أيضا ، ومن الإسناد ما لا يكون حقيقة ولا مجازا كما سيأتى .

(٢) المراد بالإسناد ما يشمل الإسناد الإيجابى والسلبى .

(٣) الإسناد إلى ما هو له يشمل الإسناد إلى الفاعل وإلى المفعول . ويريد بكونه له إذا كان فاعلا أن معناه قائم به ووصف له وحقه أن يسنَدَ إليه ، سواء أكان مخلوقا لله تعالى كما يقول أهل السُّنة ، أم كان لغيره كما يقول المعتزلة ، والأفعال من هذه الجهة تنقسم إلى أفعال استأثر الله بها مثل الخلق والرزق ، إلى أفعال لغيره كسب فيها ، مثل — أحسن وأساء وقام وقعد — وإلى أفعال يراد من إسنادها مجرد الاتصاف بها ، مثل — صح ومرض وعظُم وتنزّه — فالأولى إسنادها إلى الله حقيقى ولا يصح إسنادها إلى غيره إسناداً حقيقياً ، والثانية يصح إسنادها إلى غيره إسناداً حقيقياً ، ومنها ما لا يصح إسنادها إليه تعالى مثل — قام وقعد — والثالثة منها ما يسند إليه تعالى ، مثل — عظم وتنزه — ومنها ما يسند إلى غيره مثل — صح ومرض — هذا والمعول عليه عند الخطيب هو إسناد الفعل أو معناه ولو فى جملة اسمية ، كما سيأتى تحقيقه .

(٤) أى فى ظاهر حال المتكلم ، بألا ينصبَ قرينة تدل على أنه غير ما هو له فى اعتقاده كما سيأتى .

والمراد بمعنى الفعل نحو المصدر واسم الفاعل[١] وقولنا ـ فى الظاهر ـ ليشمل مالا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع وما لا يطابقه ، فهى أربعة أضرب :

أحدها مايطابق الواقع واعتقاده ، كقول المؤمن ـ أنبت الله البقل ، وشفى الله المريض .

والثانى ما يطابق الواقع دون اعتقاده ، كقول المُعتزلىّ لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه[٢] : خالق الأفعال كلها هو الله تعالى .

والثالث ما يطابق اعتقاده دون الواقع ، كقول الجاهل ـ شفى الطبيب المريض ـ معتقداً شفاء المريض من الطبيب ، ومنه قوله تعالى[٣] حكاية عن بعض الكفار : (وَمَا يُهْلِكُنا إلاَّ الدَّهْرُ) ولا يجوز أن يكون مجازاً ، والإنكارُ عليهم من جهة ظاهر اللفظ ، لما فيه من إيهام الخطأ[٤] بدليل[٥] قوله تعالى : عقيبهَ : (وما لَهُمْ بذَلكَ مِنْ عِلْم ، إنْ هُمْ إلا يظُنونَ) والمُتَجوزُ المخطىء فى العبارة لا يُوصَفُ بالظن ، وإنما الظان من يعتقد أن الأمر على ماقاله .

والرابع مالا يطابق شيئاً منهما ، كالأقوال الكاذبة التى يكون القائل عالماً بحالها دون المخاطب[٦] .

---

(١) مثلها اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظروف ، لأن المراد بالإسناد ما يشمل الإسناد على جهة المفعولية كما سبق ، فيدخل فى ذلك إسناد اسم المفعول كما يدخل فيه إسناد الفعل إلى المفعول .

(٢) لأن الإسناد فى قوله حينئذ يكون إلى ماهو له فى ظاهر حاله ، ولا يخفى أن الجملة هنا مركبة من مبتدإ و خبر ، ولكن يصدق عليها أن فيها إسناد معنى الفعل لما هو له .

(٣) — ى — ٢٤ — س — ٤٥ .

(٤) هذا تعليل للإنكار عليهم مع كونه مجازا ، فقوله ـ لما ـ متعلق بالإنكار

(٥) متعلق بقوله — ولا يجوز

(٦) قيل : إن الأقوال الكاذبة حقيقة عقلية ولو علم المخاطب بحالها ، لأن الفعل=

وأما المجاز فهو إسناد الفعل[١] أو معناه إلى مُلابس له[٢] غير ماهو له بتأوُّل[٣] وللفعل[٤] مُلابَساتٌ شتى : يلابس الفاعل ، والمفعول به ، والمصدر ، والزمان ، والمكان ، والسبب[٥] .

فإسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيا له حقيقة ، كما مر ، وكذا إلى المفعول إذا كان مبنيا له[٦] . وقولنا ـ ماهو له ـ يشملهما .

وإسناده إلى غيرهما[٧] لمضاهاته[٨] لما هو له في ملابسة الفعل مجاز ، كقولهم

= فيها مسند إلى ماهو له بحسب وضع اللغة، فهو بظاهره من شأنه أن يدل على ذلك وإن تخلفت الدلالة لمانع اعتقاد الكاذب، وبهذا تنقسم الحقيقة العقلية إلى صادقة وكاذبة.

(١) المراد بالإسناد هنا أيضا ما يشمل الإيجابي والسلبي ، والثاني كقوله تعالى (فما ربحتْ تجارتهم)ـ ى ـ ١٦ ـ س ٢ ـ وكذلك مايشمل إسناد الفعل إلى الفاعل وإلى المفعول ، كما في قولك ـــ أجرى الله النهر .

(٢) يشير بهذا إلى أنه لا بد فيه من العلاقة كسائر المجازات ، فالعلاقة هنا هى الملابسة، أى ملابسة الفعل للفاعل المجازى من جهة وقوعه عليه أو فيه أو به أو نحو ذلك.

(٣) أى بقرينة صارفة عن إرادة الظاهر ، لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره إلى غيره، فالمتبادر في نحو ـ أنبت الربيع البقل ـ أن الإسناد فيه إلى ماهو له والقرينة تصرفه عن ظاهره .

(٤) مثله مافي معناه بقرينة التعريف .

(٥) لم يذكر المفعول معه والحال ونحوهما لأن الفعل لايسند إلى ذلك على سبيل المجاز العقلي .

(٦) نحو ـــ أُنْبِتَ البقلُ .

(٧) هذا يشمل إسناد ماهو للفاعل إلى المفعول به ، نحو ـــ عيشة راضية ـــ وإسناد ماهو للمفعول إلى الفاعل ، نحو ـــ سيل مفعَم .

(٨) يريد بالمضاهاة في ذلك علاقة الملابسة السابقة ، ولا يريد أن العلاقة =

فى المفعول به[١] عيشة راضية ، وماء دافق[٢] ، وفى عكسه سيل مُفْعَم[٣]، وفى المصدر شِعْرٌ شاعر[٤] وفى الزمان نَهَارُهُ صائم، وليله قائم[٥] ، وفى المكان طريق سائر ، ونهر جارٍ[٦] وفى السبب بنى الأمير المدينة ـ وقال :

= فى ذلك للشابهة لأن للشابهة علاقة المجاز بالاستعارة لا المجاز العقلى، وقيل : إن العلاقة هنا للشابهة فى الملابسة ، وهو تكلف يأباه أسلوب المجاز العقلى ، لأنه لا يلاحظ فيه ذلك أصلا ، على أن علاقة المشابهة لاتكفى فيها هذه الملابسة

(١) أى فى إسناد ماهو للفاعل إلى المفعول به ، والعلاقة فيه الملابسة بالمفعولة

(٢) منه أيضاً قول الشاعر:

دَعِ المكارم لاترحلْ لبغيتها ... واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى

يريد المطعوم المكسو ، والأصل فى ذلك ـ راض صاحبها ، ودافق دافقه ، وطاعم وكاس : طاعمه وكاسيه .

(٣) منه أيضا قوله تعالى (إنّه كان وعده مأتيا) — ى — ٦١ — س — ١٩ أى آتيا ، والعلاقة فيه الملابسة بالفاعلية ، والأصل مفعم واديه ، ومأتى مضمونه .

(٤) منه أيضا قول الشاعر :

سيذكرنى قومى إذا جَدّ جِدُّهم ... وفى الليلة الظلماء يفتقد البدر

والأصل ـ فى ذلك ـ شعر شاعر صاحبه وجَدّ صاحب جدِّهم ، والعلاقة فيه الملابسة بالمصدرية .

(٥) منه أيضا قوله تعالى : (فذلك يومئذٍ يومٌ عسيرٌ) ـ ى ـ ٩ ـ س ـ ٧٤ والعلاقة فيه الملابسة بالزمانية ، والأصل صائم الصائم فيه الخ .

(٦) العلاقة فيه الملابسة بالمكانية ، والأصل ـ سائر السائر فيه . . . إلخ .

إذا رَدَّ عافى القِدْر مَنْ يستعيرها[1]

وقولنا ـ بتأول ـ يخرج نحو قول الجاهل ـ شفى الطبيب المريض فإنّ إسناده الشفاء إلى الطبيب ليس بتأول ، ولهذا لم يُحْمَلْ نحو قول الشاعر الحماسى :

أشابَ الصغيرَ وأفنى الكبيـ ـرَ كَرُّ الغداة ومرُّ العشى[2]

على المجاز ما لم يُعْلَمْ أو يُظن أن قائله لم يُرِدْ ظاهره[3] ، كما استُدِلَّ على أن إسناد ـ ميَّز ـ إلى جذب الليالى فى قول أبى النجم :

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعى علىَّ ذنباً كلّه لم أصنعِ

---

(١) هو لعوف بن الأحوص من قوله :

فلا تسألينى واسألى عن خليقتى إذا رد عافى القدر من يستعيرها

وقد نسب فى ـ أساس البلاغة ـ للكميت ، والعلاقة فى ذلك الملابسة بالسببية ، والأصل ـ بنى البناء المدينة بسببه ، ورد المعير القدر بسببه ، وعافى القدر : المرق الذى يبقى فيها فيكون سبباً فى رد المستعير لها ، فإسناد الرد إلى عافى القدر من الإسناد إلى السبب ، وهذا كناية عن كلب الزمان وكونه يمنع إعارة القدر لتلك البقية ، وقيل : إن عافى القدر هو الضيف ، والمعنى أن المستعير يراه والقدر منصوبة له فلا يطلبها . وقيل : إن البيت لعبيد بن الأبرص . وقيل : إنه لمضرس الأسدى .

(٢) هو لقثم بن خبيئة المعروف بالصلتان العبدى ، وقيل : إنه للصلتان الضبى ، والغداة أول النهار ، وكرها رجوعها بعد ذهابها ، والعشى أول الليل .

(٣) جاء فى قصيدة الصلتان ما يدل على أنه لم يرد بذلك الإسناد ظاهره ، وهو قوله :

فملتنا أننا مسلمونَ على دين صِدّيقنا والنبى

من أن رأتْ رأسي كرأس الأصلع ميّز عنه قُنزُعًا عَنْ قنزع
جَذْبُ الليالي أبطئي أو أسرعي (١)

مجازٌ بقوله عقيبَهُ :

أفناهُ قِيلُ الله للشمس اطلُعي حتى إذا وَارَاكِ أُفقٌ فارجعي (٢)

وسمى الإسناد في هذين القسمين من الكلام عقلياً لاستناده إلى العقل دون الوضع ، لأن إسناد الكلمة إلى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة ، فلا يصير — ضَرَبَ — خبراً عن — زيد — بواضع اللغة ، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلا له . وإنما الذي يعود إلى واضع اللغة أن — ضَرَبَ — لإثبات الضرب، لا لإثبات الخروج، وأنه لإثباته في زمان ماض ، وليس لإثباته في زمان مستقبل ، فأما تعيين من ثبت له فإنما يتعلق بمن أراد ذلك من المخبِرين ، ولو كان لغوياً لكان حكمنا بأنه مجاز في مثل قولنا — خطّ أحسنُ مماوشّى الربيع — من جهة أن الفعل لا يصح إلا من الحي القادر (٣) حكماً بأن اللغة هي التي أوجبت أن يختص الفعل بالحي القادر دون الجماد ، وذلك مما لا يُشك في بطلانه (٤) .

---

(١) هو الفضل بن قدامة المعروف بأبي النجم ، والقنزع : الشَعرُ المجتمع في نواحي الرأس ، و — عَن — الثانية بمعنى بعد ، والأصلع الذي سقط شعر مقدم رأسه ، وجملتا — أبطئي أو أسرعي — حال من الليالي على تقدير القول ، أي مقولا فيها ذلك بالنظر إلى اختلاف أحوالها في السرعة والمساءة .

(٢) فقد أسند فيه إفناء شعر الرأس إلى الله ، فدل على أن إسناده قبله إلى الليالي مجاز ، وقيِل الله : قوله ، وقوله — واراك — بمعنى غيبك وسترك .

(٣) أي لا من الربيع .

(٤) يقصد بهذا الرد على قول بعضهم إن الإسناد في هذين القسمين لغوي لا عقلي ، وقيل : إن جرينا على أن المركبات موضوعة فهو لغوي ، وإن لم نجر على هذا فهو عقلي ، وهذا خلاف لا طائل تحته .

وقال السكاكى [1]: الحقيقة العقلية هى الكلام المُفَادُ به ما عند المتكلم من الحكم فيه، قال: وإنما قلتُ — ماعند المتكلم — دون أن أقول ماعند العقل [2] ليتناوَل كلام الجاهل إذا قال — شفى الطبيب المريض — رائياً شفاء المريض من الطبيب، حيث عدَّ منه حقيقة مع أنه غير مفيد لما فى العقل من الحكم فيه [3] وفيه نظر. لأنه غير مُطَّرِدٍ، لصدقه على مالم يكن المُسْنَدُ فيه فعلا ولا متصلا به [4]. كقولنا — الإنسان حيوان — مع أنه لا يسمى حقيقة ولا مجازاً. [5]

---

(١) ٢١١ — للفتاح.

(٢) أى كما قال عبد القاهر

(٣) لأن العقل يرى إسناد ذلك إلى الله لا إلى الطبيب.

(٤) المتصل بالفعل هو اسم الفاعل ونحوه.

(٥) الحق أنه لامعنى للاعتراض بهذا على السكاكى، لأنه يرى أن الحقيقة والمجاز العقليين يجريان فى كل إسناد، ولا يخصهما بما خصه به الخطيب، على أن الخطيب قد ذكر فى المجاز العقلى أمثلة مركبة من مبتدإ أو خبر، مثل — نهاره صائم — ولا ينفع فى الجواب عنه أن المجاز عنده فى إسناد الخبر إلى ضمير المبتدإ لأن هذا الإسناد غير مقصود فى الكلام، وإنما المقصود الإسناد إلى المبتدإ، على أنه قد ذكر من أمثلة الحقيقة العقلية فيما سبق — خالق الأفعال كلها هو الله — وهذا الجواب لا يأتى فيه، وقد ذكر عبد القاهر من المجاز العقلى قول الخنساء:

ترتعُ ما رتعتْ حتى إذا ادَّكرَتْ فإنما هىَ إقبال وإدبار

وهذا مبتدأ وخبر، وإنما جعله مجازاً لأن كلا من الإقبال والإدبار لم يحمل على الناقة حمل مواطأة وإن كان وصفاً لها. وعبد القاهر حجة فى هذا الفن، وقد قيل: إنه مجاز مرسل من إطلاق الصفة وإرادة الموصوف، وقيل: إنه على حذف مضاف تقديره ذات إقبال، والحق أنه لاداعى إلى هذا التكلف، لأنها تقصد المبالغة بالإخبار بالمصدر من غير تأويل أو حذف، ويمكن أن يؤخذ من اقتصار الخطيب على =

ولا منعكس لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئاً منهما منه مع كونهما حقيقتين عقليتين كما سبق[١] .

وقال[٢] المجاز العقلى هو الكلام المُفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول إفادة للخلاف لا بوساطة وضع ، كقولك — أنبت الربيع البقل ، وشفى الطبيب المريض ، وكسا الخليفة الكعبة — قال : وإنما قلت — خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه - دون أن أقول خلاف ما عند العقل لئلا يمتنع طردهُ بما إذا قال الدّهرى[٣] عن اعتقاد جهل، أو جاهلٌ غيره - أنبت الربيع البقل - رائياً إنباته من الربيع ، فإنه لا يسمى كلامه ذلك مجازا وإن كان بخلاف العقل فى نفس الأمر ، واحتج ببيت الحماسة[٤] وقول أبى النجم على ما تقدم. ثم قال : ولئلا يمتنع عكسه بمثل - كسا الخليفة الكعبة ، وهزم الأمير الجند - فليس فى العقل امتناع أن يكسو الخليفةُ نفسُهُ الكعبة ، ولا أن يهزم الأمير وحده الجند ، ولا يقدح ذلك فى كونهما من المجاز العقلى ، وإنما قلت - لضرب من التأول - ليُحترَزَ به عن الكذب ، فإنه لا يسمى مجازاً مع كونه كلاماً مفيداً خلاف ما عند المتكلم ، وإنما قلت - إفادة للخلاف لا بوساطة وضع - ليحترز به عن المجاز اللغوى فى صورة ، وهى إذا ادُّعِيَ أن - أنبت - موضوع لاستعماله فى القادر المختار أوْ وضِعَ لذلك[٥]. وفيه نظر ، لأنا لا نُسَلِّمُ بطلان

= الاعتراض بمثل — الإنسان حيوان — أن الذى لا يسمى عنده حقيقة ولا مجازاً هو الذى يكون الخبر فيه جامداً لا فعلا أو فى معناه ، ولكنهم قالوا : إن مذهبه أعم من ذلك .

(١) لأنهما دخلا فى تعريفه لما بزيادته قيد — فى الظاهر — وقد أهمله السكاكى

(٢) ٢٠٨ — للمفتاح. (٣) هو من ينسب الأفعال إلى الدهر .

(٤) هو بيت الصلتان العبدى السابق .

(٥) الفرق بين الأمرين أن — أنبت — على الأول موضوع لإخراج النبات =

طرده بماذكر، لخروجه بقوله — لضرب من التأول — ولا بطلان عكسه بماذكر، إذ المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما فى نفس الأمر[١]، وفى كلام الشيخ عبد القاهر[٢] إشارة إلى ذلك، حيث عرّف الحقيقة العقلية بقوله: كلُّ جملة وَضَعْتَها على أن الحكم المُفَاد بها على ماهو عليه فى العقل واقعٌ موقعه، فإن قوله — واقع موقعه — معناه فى نفس الأمر، وهو بيان لما قبله[٣] وكذا فى كلام الزّمخشرِيّ، حيث عرفَ المجاز العقلى بقوله: أن يُسْنَدَ الفعل إلى شىء يتلبس بالذى هو فى الحقيقة له، فإن قوله — فى الحقيقة — معناه فى نفس الأمر، ونحو — كسا الخليفة الكعبة — إذا كان الإسناد فيه مجازا كذلك. ثم القول بأن الفعل موضوع لاستعماله فى القادر ضعيف وهو معترف بضعفه، وقد رَدَّهُ فى كتابه بوجوه: منها أن وضع الفعل لاستعماله فى القادر قيد لم يُنْقَل عن واحد من رُوَاة اللغة، وترْك القيد دليل فى العُرْف على الإطلاق، فقوله — إفادة للخلاف لا بوساطة وضع — لا حاجة إليه، وإن ذُكِرَ فينبغى ألاّ يذكرَ بعد ذكر الحد على المذهب المختار، على أن تمثيله بقول الجاهل - أنبت الربيع البقل - ينافى هذا الاحتراز[٤].

= مطلقا، ولكنه لايستعمل إلا فى القادر المختار، وعلى الثانى يكون موضوعا لإخراج القادر المختار النبات.

(١) فلايخرج نحو — هزم الأمير الجند — لأنه خلاف ما فى نفس الأمر، لأن الذى يهزم الجند جيشه.

(٢) ٤٢٩ — أسرار البلاغة — مطبعة الاستقامة.

(٣) يعنى قوله — على ما هو عليه فى العقل — وهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر — أن قبله، وهذا بيان له.

(٤) لأنه لايتفق ودعوى أن — أنبت — لايستعمل إلا فى القادر المختار، إذ لو صح هذا يكون مجازا لاحقيقة لإسناد الإنبات فيه إلى الربيع، وهو ليس بقادر مختار، هذا =

تنبيـــه

قد تبين بما ذكرنا أن المسمّى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي على ما ذكره السكاكي هو الكلام ، لا الإسناد[1] . وهذا يوافق ظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من — دلائل الإعجاز[2] وعلى ما ذكرناه هو الإسناد لا الكلام ، وهذا ظاهر ما نقله الشيخ أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله عن الشيخ عبد القاهر ، وهو قول الزّمخشريّ — في الكشاف — وقولُ غيره ، وإنما اخترناه لأن نسبة المسمّى حقيقة أو مجازاً إلى العقل على هذا لنفسه بلا وساطة شيء ، وعلى الأول لاشتماله على ما ينتسب إلى العقل : أعني الإسناد .

أقسام المجاز العقلي : ثم المجاز العقلي باعتبار طرَفَيه ، أعني — المسند والمسْنَدَ إليه — أربعة أقسام لا غير :

لأنهما إمّا حقيقتان[3] كقولنا — أنبت الربيع البقل — وعليه قوله :

فنَـامَ لَيلِي وتَجَـلَّى هَمِّي[4]

= وقد أطال الخطيب هنا في الرد على السكاكي بما لا يحتمله علم البلاغة .

(١) قيل إن السكاكي يرى أن المسمى بهما هو الإسناد ، لأنه في جميع الباب يقول — إسنادُ حقيقة وإسنادُ مجاز — وما في تعريفه لهما يمكن حمله على التساهل في العبارة .

(٢) من هذا تعريفه للحقيقة العقلية وللمجاز العقلي بأنهما كل جملة ... الخ ... كما سبق في تعريفه . ويمكن حمل كلامه في هذا على التساهل أيضاً لتصريحه في عدة مواضع بأنهما وصفان للاسناد

(٣) أي لغويتان .

(٤) هو لرُؤبة بن العجّاج ، وقبله :

يارَبِّ قد فرّجْت عنى غَمِى   قد كنتُ ذا هَمٍّ وَرَاعِي نَجْم =

وقوله : وشيّب أيام الفراق مفارق [١]

وقوله : ونمت وما ليل المطى بنائم [٢]

وإما مجازان [٣] كقولنا — أحيا الأرض شبابُ الزمان [٤]

وإما مختلفان : كقولنا — أنبت البقل شباب الزمان — وكقولنا — أحيا الأرض الربيع — وعليه قول الرجل لصاحبه : أحيتنى رؤيته — أى آنستنى وسرّتنى ، فقد جعل الحاصل بالرؤية من الأنس والمسرة حياة ، ثم جعل الرؤية فاعلة له ، ومثله قول أبى الطيب :

وتُحيي له المالَ الصوارمُ والقَنا ويقتل ما تحيى التَّبسُّمُ وَالجدَا [٥]

= وقوله — تجلى — بمعنى انكشف ، والشاهد فى قوله — نام ليلى .

(١) قيل إنه لجرير من قوله :

وَشَيَّبَ أيامُ الفراق مَفارِق وأَنْشَزْنَ نفسى فوق حَيْثُ تكونُ

ولكنه لا يوجد فى ديوانه، وقوله — أنشزن — بمعنى رفعن ، وقوله — تكون — مأخوذ من كان التامة ، والمعنى أيام الفراق رفعت نفسه عن مكانها فى الجسم و بلغت بها الحلقوم ، والشاهد فى قوله — وشيب أيام الفراق .

(٢) هو لجرير من قوله :

لقدْ لمتِنِي يا أمَّ غَيْلاَنَ فى السُّرى وَنمتِ وما لَيلُ المطى بنائم

وأم غيلان ابنته ، والسرى السير ليلا ، والشاهد فى قوله — وما ليل المطىّ بنائم — والمعنى أنه لا يقطع السير بالليل ولا ينام .

(٣) أى لغويان . (٤) فإحياء الأرض مجاز عن خصبها ، وشباب الزمان مجاز عن الربيع ، وفى اجتماع المجاز اللغوى والمجاز العقلى طرافة تجعل لذلك التقسيم فائدة . (٥) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى من قصيدة له فى مدح سيف الدولة ، والصوارم : السيوف القاطعة ، والقنا : الرماح ، واحدها قناة ، والجدا : العطاء .

جعل الزيادة والوُفُور حياةً للمال وتفريقَهُ فى العطاء قتلا له ، ثم أثبت الإحياء فعلا للصوارم ، والقتل فعلا للتبسم ، مع أن الفعل لا يصح منهما ، ونحوه قولهم — أهلك الناسَ الدينارُ والدرهم — جُعلت الفتنة إهلا كا ، ثم أثبتَ الإهلاك فعلا للدينار والدرهم .

وقوعه فى القرآن : وهو فى القرآن كثير[١] كقوله[٢] تعالى : (وإذا تُليتْ عَلَيْهِمْ آياتهُ زَادَتْهمْ إيمَانًا) نُسبَتِ الزيادة التى هى فعل الله إلى الآيات لكونها سبباً فيها ، وكذا قوله[٣] تعالى : (وذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الّذِى ظَنَنتم بِرَبِّكُمْ أرْدَاكُمْ) ومن هذا الضرب قوله : (يُذَبِّحُ أبْناءهُمْ[٤]) الفاعل غيره ونُسِبَ الفعل إليه لكونه الآمر به ، وكقوله : (يَنْزِع عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا[٥]) نُسِبَ النزع الذى هو فعل الله تعالى إلى إبليس ، لأن سببه أكل الشجرة ، وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياها إنه لهما لمن الناصحين ، وكذا قوله : (ألَمْ تَرَ إلى الذين بدلوا نِعمَةَ الله كفراً وأحلّوا قومَهُمْ دَارَ البَوارِ[٦]) نُسِب الإحلال الذى هو فعل الله إلى أكابرهم ، لأن سببه كفرهم ، وسبب كفرهم أمر أكابرهم إياهم بالكفر ، وكقوله[٧] تعالى : (يَوْمًا يَجْعلُ

(١) يريد بالنص على وجود المجاز العقلى فى القرآن الرد على من ينكر وجود المجاز مطلقا فى القرآن ، لأنه يوهم الكذب ، والقرآن منزه عنه ، ورد بأنه لا إيهام مع وجود القرينة .

(٢) — ى — ٩ — ٨ .

(٣) — ى — ٢٣ — س — ٤١ .

(٤) — ى — ٤ — س — ٢٨

(٥) — ى — ٢٧ — س — ٧ .

(٦) — ى ٢٨ — س — ١٤

(٧) — ى — ١٧ — س — ٧٣ .

الوِلْدَانَ شيبا) نُسِبَ الفعل إلى الظرف لوقوعه فيه ، كقولهم ـ نهارُهُ صائم ـ وكقوله [١] تعالى: (وأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أثقالها).

وهو غير مختص بالخبر [٢] بل يجرى فى الإنشاء ، كقوله [٣] تعالى: (وقَالَ فِرْعَوْنُ يَاهَامَانُ ابْنِ لِى صَرْحاً) وقوله : (فأَوْقِدْ لى يَاهَامَانُ على الطينِ فاجعلْ لى صَرْحاً [٤]) وقوله : (وَلاَ يُخْرِجَنَّكُما مِنَ الجنَّةِ فَتَشْقَى) [٥] .

تقسيم قرينته : ولا بُدَّ له من قرينة : إما لفظية ، كما سبق فى قول أبى النجم ، أو غير لفظية كاستحالة صُدورِ المسند من المسند إليه المذكور [٦] أو قيامه به [٧] عقلا ، كقولك ـ محبتك جاءت بى إليك [٨] أو عادة ، كقولك

---

(١) ـ ى ـ ٢ ـ س ـ ٩٩ فقد نسب فيه الإخراج إلى مكانه وهو الأرض مع أن الله هو المخرج للدفائن وهى الموتى. وقيل : إن الإسناد للمفعول لأنه على تقدير ـ ـــ من ـــ أى أخرج الله من الأرض .

(٢) مثله الحقيقة العقلية كما سبق .

(٣) ـ ى ـ ٣٦ ـ س ـ ٤٠ ـ والشاهد فى نسبة البناء لهامان ، وليس هو الذى يفعله ، وإنما يأمر به ، لأنه كان وزيراً لفرعون ، فيكون من الإسناد للسبب . والمجاز العقلى يجرى أيضا فى كل أنواع الإنشاء مع ملابسات الفعل السابقة .

(٤) ـ ى ـ ٣٨ ـ س ـ ٢٨ ـ والشاهد فى نسبة الإيقاد لهامان لأنه بسببه .

(٥) ـ ى ـ ١١٧ ـ س ٢٠ ـ والشاهد فى نسبة الإخراج لإبليس لأنه بسببه .

(٦) أى فى الكلام وهو المسند إليه المجازى ، لأنه هو الذى يذكر فى المجاز العقلى.

(٧) هذا معطوف على قوله ـ صدور ـ لأن الصدور الحدوث ، والقيام الاتصاف والأول مثل ـ ضربَ ـ والثانى مثل ـ قربَ وبَعُدَ .

(٨) لظهور استحالة قيام المجىء بالمحبة ، وهذا إنما يجرى على مذهب المبرّد =

ـ هزم الأمير الجند ، وكسا الخليفة الـكعبة ، وبنى الوزير القصر ـ وكصدور الـكلام[1] من المُوَحِّد[2] في مثل قوله[3]: أشاب الصغير ـ البيت .

دقة مسلكه : واعلم أنه ليس كل شيء يصلح لأن تتعاطى فيه المجاز العقلي بسهولة ، بل تجدك في كثير من الأمر تحتاج إلى أن تهيء الشيء وتصلحه له بشيء تتوخاه في النظم ، كقول من يصف جملا :

تجوبُ له الظلماء عَينٌ كأنها زجاجةُ شربٍ غير مَلأى ولا صفرْ[4]

يريد أنه يهتدى بنور عينه في الظلماء ، ويمكنه بها أن يخرقها ويمضى فيها ، ولولاها لكانت الظلماء كالسد الذى لا يجد السائر شيئاً يفرجه به ، ويجعل لنفسه فيه سبيلا ، فلولا أنه قال ـ تجوب له ـ فعلق ـ له ـ لما تبين جهة التجوز

= في باء التعدية ، فهى تقضى عنده بمشاركة الفاعل للمفعول في الفعل ، وهى عند سيبويه بمعنى همزة النقل في نحو ـ أذهبت زيداً ـ أى جعلته ذاهبا ، فتكون المحبة عنده حاملة فقط على المجيء ، وليس في هذا مجاز عقلي .

(١) عطف على ـ كاستحالة .

(٢) المراد به الموحد الكامل بخلاف المعتزلة ، والقرينة هنا حالية ، وإنما لم يكن هذا من الاستحالة العقلية ، لأن المراد بها الاستحالة الضرورية التي لا خلاف فيها ، وما هنا محل خلاف بين المؤمن والدَّهرىّ ، والمعتزلة من الموحدين يقولون بتأثير الأسباب العادية ، فلا يكون الإسناد إليها مجازاً عندهم .

(٣) أى الصلتان العبدى فيما سبق .

(٤) لا يعلم قائله ، وقبله :

تناسَ طلابَ العامرية إذ نأتْ بأسجح مرقال الضحى قلق الضفر
إذا ما أحسته الأفاعى تحيزت شَواة الأفاعى من مكلمة سمر

والشرب جمع شارب ، والصفر الخالية ، والمجاز في إسناد ـ تجوب ـ إلى العين ، وإنما قيد الزجاجة بكونها غير ملأى ولا صفر ، لأن العين إنما تشبهها في هذه الحالة .

فى جعل الجوب فعلا للعين كما ينبغى ، لأنه لم يكن حينئذ فى الكلام دليل على أن اهتداء صاحبها فى الظلماء ومضيه فيها بنورها ، وكذلك لو قال ـ تجوب له الظلماء عينه ـ لم يكن له هذا الموقع ، ولانقطع السلكُ من حيث كان يعيبه حينئذ أن يصف العين بما وصفها به[1] .

الخلاف فى استلزامه الحقيقة : واعلم أن الفعل المبنى للفاعل فى المجاز العقلى واجب أن يكون له فاعل فى التقدير ، إذا أسند إليه صار الإسناد حقيقة ، لما يشعر بذلك تعريفه بما سبق[2] وذلك قد يكون ظاهرا ، كما فى قوله[3] تعالى : (فما ربحتْ تجارتُهم) أى فما ربحوا فى تجارتهم ، وقد يكون خفياً لا يظهر إلا بعد نظر وتأمل ، كما فى قولك ـ سرتنى رؤيتك ـ أى سرنى الله وقت رؤيتك ، كما تقول أصل الحكم فى ـ أنبت الربيع البقل ـ أنبت الله البقل وقت الربيع ، وفى ـ شفى الطبيب المريض ـ شفى الله المريض عند علاج الطبيب ، وكما فى قولك ـ أقدمنى بلدك حق لى على فلان ـ أى أقدمتنى نفسى بلدك لأجل حق لى على فلان : أى قدمت لذلك ، ونظيره ـ محبتك جاءت بى إليك ـ أى جاءت بى نفسى إليك لمحبتك : أى جئتك لمحبتك ، وإنما قلنا : إن الحكم فيهما مجاز لأن الفعلين فيهما مسندان إلى الداعى[4] والداعى لا يكون فاعلا ، وكما فى قول الشاعر :

---

(١) لأن تنكيرها هو الذى هيأ له وصفها به .

(٢) يرد بهذا على مايفيده ظاهر كلام عبد القاهر من أن الفعل المبنى للفاعل فى المجاز العقلى لا يجب أن يكون له فاعل حقيقى ، كما فى قولك ـ سرتنى رؤيتك ـ والخلاف فى هذا لا ثمرة له ولا يصح الاشتغال به فى علم البلاغة، ولا يريد عبد القاهر إلا أن العرف فى مثل هذا لم يجر بإسناد الفعل إلى الفاعل الحقيقى ، فلا يقال فيه ـ سرنى الله عند رؤيتك .

(٣) ـ ى ـ ١٦ ـ س ـ ٢ .

(٤) يعنى الداعى إلى الفعل وهو السبب .

وصيَّرَنى هَوَاكِ وبى لِحَيْنى يُضْرَبُ للمَثَلُ[١]

أى وصيرنى الله لهواك وحالى هذه ،أى أهلكنى الله ابتلاء بسبب هواك.

وكما فى قول الآخر وهو أبو نُوَاس :

يزيدك وجهــه حُسناً إذا ما زِدْتَه نَظرا[٢]

أى يزيدك الله حسناً فى وجهه لِما أودِعهُ من دقائقَ الجمال متى تأملت .

إنكار السكاكى له : وأنكر السكاكى[٣] وجود المجاز العقلى فى الكلام[٤]

---

(١) هو — كما فى الأغانى الأبى عبدالله محمد بن أبى محمد يحيى بن المبارك اليزيدى ، وقيل : إنه لابن البواب ، وقبله :

أتيتكِ عائذاً بِكِ مِنْـ كِ لَمَّا ضاقت الحيلُ

وبعده :

فإن ظفرت بكم نفسى فما لاقيته جلَلُ

وإن قتل الهوى رجلا فإنى ذلك الرجلُ

والحين فى الأصل الهلاك ، استعير لِمَا وصل إليه من سوء الحال فى هواه .

(٢) هو الحسن بن هانىء المعروف بأبى نواس. والمراد بالحسن حسن الوجه وجماله وليس المراد به استحسان الناظر إليه ، ورواية الديوان :

وجوهر عندنا تحكى بدارة وجهها القمرا

يزيدك وجهها حسنا إذا ما زدته نظرا

وقيل إن البيت لابن المعدل ، وقبله :

لعتبة صفحتا قمر يفوق سناهما القمرا

يزيدك وجهها . .

(٣) ٢١٢ — المفتاح .

(٤) ذهب ابن الحاجب أيضا إلى أن المجاز فى لفظ — أنبَتَ — مثلا من قولك — أنبت الربيع البقل — وهو يوافق السكاكى فى إنكار المجاز العقلى =

وقال : الذى عنده نظمُهُ فى سلك الاستعارة بالكناية ، بِجَعْلِ الربيع استعارةً بالكناية عن الفاعل الحقيقى[1] بواسطة المبالغة فى التشبيه ، على ماعليه مَبنى الاستعارة ، كما سيأتى . وجَعلَ نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة ، ويجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم ، وجَعلَ نسبة الهزْم إليه قرينة للاستعارة . وفيما ذهب إليه نظر ، لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله[2] تعالى : (فهُوَ فى عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ) صاحب العيشة لا العيشة[3] وبما فى قوله : (خُلِقَ مِنْ ماء دَافِقٍ)[4] فاعِلَ الدفقِ لاالمنى[5]

=وذهب الفخر الرازى إلى إنكاره أيضا ، ولكنه يحمل نحو- أنبت الربيع البقل- على أنه تمثيل يورد ليتصور معناه وينتقل الذهن منه إلى إنبات الله تعالى ، فلا مجاز عنده فى الإسناد ولا فى طرفيه ، وذهب سيبويه إلى أنه من التوسع فى الكلام فيحتاج فيه إلى التأويل فقط ، كما يؤول — نام ليلى — بأنه على تقدير نعت فى ليلى ؛ فجملة المذاهب فى ذلك خمسة ، والخلاف بينهم فيها مما لايصح الاشتغال به فى هذا العلم ، وأقربها إلى أسلوب اللغة جعل التجويز فى الإسناد ، كما ذهب إليه الخطيب ، وهو مذهب عبد القاهر إمام هذا الفن ، لأنه لا تكلف فيه كغيره من المذاهب .

(١) هو الله تعالى ، وإنما لم يصرح به ليبتعد عن سوء الأدب فى التشبيه من اللفظ وما كان أغنى السكاكى عن ذلك المذهب الذى يحوج إلى هذا التكلف .

(٢) — ى — ٢١ — س — ٦٩ .

(٣) وجه اللزوم أن ضمير — راضية — يعود إلى عيشة ، فيلزم أن يكونا بمعنى واحد ، ووجه بطلان اللازم مافيه من ظرفية الشىء فى نفسه .

(٤) — ى — ٦ — س — ٨٦ .

(٥) لأن ضمير — دافق — يعود إلى ماء ، فيلزم أن يكونا بمعنى واحد ، ووجه بطلان اللازم مافيه من إثبات خلق الإنسان من نفسه .

لِمَا سيأتى من تفسيره للاستعارة بالكناية[1] . وألا تصحّ الإضافة فى نحو قولهم ـ فُلاَنٌ نَهَارُهُ صائمٌ ـ وليله قائم ـ لأن المراد بالنهار على هذا فلانٌ نفسهُ ، وإضافة الشىء إلى نفسه لاتصح . وألا يكون الأمر بالإيقاد على الطين فى إحدى الآيتين[2] وبالبناء فيهما لهامان[3] مع أن النداء له[4] . وأن يتوقف جواز التركيب فى نحو قولهم ـ أنبت الربيع البقل ، وسرتنى رؤيتك ـ على الإذن الشرعى ، لأن أسماء الله تعالى توقيفية ، وكل ذلك منتف ظاهر الانتفاء ، ثم ما ذكره منقوض بنحو قولهم ـ فلان نهاره صائم ـ فإن الإسناد فيه مجاز ، ولا يجوز أن يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان ، لأن ذكر طرفى التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة ، ويوجب حمله على التشبيه ، ولهذا عُدَّ نحو قولهم ـ رأيت بفلان أسداً ، ولقينى منه أسد ـ تشبيها ، لا استعارة ، كما صرح السكاكى أيضاً بذلك فى كتابه[5] .

تنبيـــه

سبب إيراده الحقيقة والمجاز العقليين فى علم المعانى : إنما لم نورِدِ الكلام فى الحقيقة والمجاز العقليين فى علم البيان كما فعل السكاكى ومن تبعه ، لدخوله

---

(١) ماسيأتى هو أن مبناها عنده على دعوى أن المُشَبَّهَ فرد من أفراد المشبه به .

(٢) أى السابقتين وهما : (يَاهَامَانُ ابْنِ لِى صرْحا) (فَأَوْقِدْ لِى يَاهَامَانُ عَلى الطين فاجعلْ لِى صرحا) .

(٣) بل يكون للعَمَلة الذين شُبِّه هَامَانُ بهم .

(٤) فيكون الأمر له ، لئلا يلزم تعدد المخاطب فى كلام واحد .

(٥) أجاب أصحاب الحواشى عن السكاكى بأجوبة أعرضنا عنها ؛ لأنه لايصح التطويل بها فى علم البلاغة ، والحق أن المجاز العقلى طريقه غير طريق الاستعارة بالكناية ، لأنها تقوم على علاقة المشابهة كغيرها من الاستعارات ، بخلافه ، فلا يصح حمله عليها .

فى تعريف علم المعانى دون تعريف علم البيان (١) .

(١) بيان ذلك أن الحقيقة والمجاز العقليين حالان من أحوال اللفظ ، وأنه يؤتى بهما لأحوال تقتضيها ، لأن مُلابَسات الفعل السابقة تقتضى الإتيان بالمجاز العقلى عند قصد المبالغة ، وعدمها يقتضى الإتيان بالحقيقة العقلية ، وبهذا يدخلان فى تعريف علم المعانى ، وإنما لم يدخلا فى تعريف علم البيان لأنهما ليسا من أحوال الدلالة ، وقد اعترض على هذا بأن الحقيقة والمجاز اللغويين حالان من أحوال اللفظ أيضاً وكل منهما له أحوال تقتضيه كالحقيقة والمجاز العقليين ، وقد ذكرهما الخطيب كغيره فى علم البيان ، فإذا أجيب بأنهما من أحوال الدلالة فيدخلان فى علم البيان ، قيل : إنه يمكن جعل الحقيقة والمجاز العقليين من أحوال الدلالة أيضاً ، لأن إنبات البقل مثلا يمكن أن يدل عليه بقولنا — أنبت الله البقل — على طريق الحقيقة ، وبقولنا — أنبت الربيع البقل — على طريق المجاز ، وهكذا ، ولكن هذا يتوقف على دخول دلالة الحقيقة فى طرق الدلالة المذكورة فى تعريف علم البيان .

تمرينات على الحقيقة والمجاز العقليين

تمرين — ١

بين الحقيقة والمجاز العقليين والأحوال الداعية إليهما فيما يأتى :

(١) فدعْهَا وسَلِّ الهمَّ عنها بجسرةٍ   ذَمول إذا صام النهار وهجّرا

(٢) إنى لمن معشر أفنى أوائلهمْ   قِيلُ الكماةِ ألاَ أينَ المحامونا

(٣) إن المنبت لا أرضا قطع ، ولا ظهراً أبقى .

(٤) قوله تعالى : (واللهُ أنزل مِنَ السماء ماء فأحيا بِهِ الأرضَ بعدَ موتها إنَّ فى ذلكَ لآيةً لقومٍ يسمعونَ) . — ى — ٦٥ — س — ١٦

تمرين — ٢

بين نوع الملابسة فيما يأتى من المجاز العقلى :

(١) هى الأمورُ كما شاهدتَها دولٌ   من سَرَّهُ زَمنٌ ساءته أزمانُ

(٢) وكل امرىء يولى الجميلَ محبَّبٌ   وكل مكان ينبتُ العز طيبُ

(٣) قوله تعالى : (هُوَ الذى جعل لكم الليلَ لتسكُنوا فيهِ والنهارَ مُبْصِراً) — ى ٦٧ — س — ١٠ .

تمرين — ٣

(١) ماوجه من جعل الحقيقة والمجاز العقليين من علم المعانى ؟ ... وما وجه من جعلهما من علم البيان ؟ . . . وهل لهذا الخلاف ثمرة فى البلاغة ؟

(٢) بين الخلاف فى كون الحقيقة والمجاز العقليين وصفين للكلام أو للإسناد، وما هى ثمرة هذا الخلاف فى المقصود من علوم البلاغة ؟

القول فى أحوال المسند اليه

أغراض الحذف : أما حذفه فإمَّا لمجَرَّدِ الاختصار [١] والاحتراز عن العبث بناء [٢] على الظاهر ، وإما لذلك مع ضيق المقام [٣] ،وإما لتخييل [٤] أن فى تركه تعويلا على شهادة العقل وفى ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر ، وكم بينَ الشهادتين ، وإما لاختبار تنَبُّه السامع عنـــد القرينة [٥]

---

(١) الحذف هو حال المسند إليه ، وكذا ماسيأتى من الذكر والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير، ومجرد الاختصار وما عطف عليه هى الأحوال الداعية إلى الحذف وهذا يقال فى الحذف ومايأتى ، وهذه الأحوال تسمى أغراضاً أيضا .

والاختصار غرض مُطَّرِد فى الحذف ، فتارة يكون وحده ، وتارة يكون مع غيره من أغراض الحذف ، وحذف المسند إليه يشمل حذف المبتدإ وحذف الفاعل مع إنابة المفعول عنه .

(٢) حال من العبث : أى حال كون العبث مَبْنياً على الظاهر بأن تكون هناك قرينة تدل على المحذوف ، لأنه لا يصح حذفه من غير قرينة تدل عليه ، وظاهره أن الاختصار والاحتراز عن العبث غرضان لا ينفصل أحدهما عن الآخر .

(٣) ضيق المقام قد يكون بسبب شعر أوضجر أو خوف فوات فرصة أو نحوذلك .

(٤) إنما قال — تخييل — لأن الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرينة ، وهذه نكتة فلسفية أتى بها السكاكى فى أغراض الحذف وليست فى شىء من البلاغة العربية .

(٥) هذا كأن يزورك رجلان سبقت لأحدهما صحبة لك ، فتقول لمن معك — وفى — تريد : الصاحب وفى .

أو مقدار تنبهه[١] وإما لإيهام أن في تركه تطهيراً له عن لسانك أو تطهيراً لسانك عنه[٢] وإمّا ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مسّتْ إليه حاجة[٣] وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة أو ادّعاء[٤] وإما لاعتبار آخر مُنَاسب لا يهتدى إلى مثله إلا العقل السليم والطبع المستقيم[٥] .

---

(١) هذا كأن يزورك رجلان أحدهما أقدم صحبة من الآخر ، فتقول لمن معك — جدير بالإحسان — تريد الأقدم صحبة جدير بالإحسان ، والفرق بين هذا وما قبله أن اختيار مقدار التنبه لا يكون إلا في القرائن الخفية . وهذا الغرض بقسميه من تكلفاتهم أيضاً .

(٢) قيل : إن لفظ — إيهام — هنا لا داعى إليه ، وكذلك لفظ — تخييل — فيما سبق ، لأن ذلك يقع حقيقة لا تخييلا ولا إيهاما ، والأول كقولك — خاتم الأنبياء — أى محمد صلى الله عليه وسلم — والثانى سيأتى فى أمثلة الإيضاح .

(٣) هذا كقولك — فاجر — تريد رجلا معروفا ، فلا تذكره لتقول عند الحاجة ما أردته .

(٤) الأول كقوله تعالى : (عالِمُ الغَيْبِ والشهَادَةِ) — ى — ٩ س ١٣ والثانى كقولك — وهّابُ الألوف — تريد كريما لا تذكره ادعاء لتعينه وشهرته .

(٥) من ذلك تعجيل المسرة أو المساءة كقولك للسائل — دينار — ومنه المحافظة على وزن أو سجع ، كقولهم — من طابت سريرتُهُ حُمِدتْ سيرتُهُ — فلو قيل حمد الناس سيرته لفات السجع ، وإنى أرى أن هذا غرض يراعى من أجل مُحسّن بديعى ، فلا يفوت بتركه إلا ذلك المحسن ، ولا يكون مقامه فى البلاغة كغيره ، وقد ذكر بعضهم من أغراض الحذف اتباع الاستعمال الوارد على تركه ، كما فى قولهم — رميةٌ من غير رام — أو على ترك نظائره ، كالرفع على المدح أو الذم فى النعت المقطوع ، واعترض عليه بأن الحذف فى ذلك ليس لأغراض بلاغية ، وإنما يرجع إلى اقتضاء العربية له ، وأجيب بأن هذا الحذف مع وجوبه عربية لا يصار إليه إلا =

كقول الشاعر :

قالَ لِي : كيف أنت؟ قلتُ : عَلِيلُ   سَهرٌ دائم وحزن طويلُ[1]

وقوله :

سأشكر عمرًا إن تراختْ مَنيتي   أيادى لم تُمْنَنْ وإن هى جلتِ
فتى غيرُ محجوب الغنى عن صديقه   ولا مظهر الشكوى إذا النعل[2] زلت

وقوله :

أضاءت لهم أحسابُهُمْ ووجُوههمْ   دُجى الليل حتى نَظّمَ الجزعَ ثاقبُهْ
نجومُ سمــاء كلما انقضّ كوكب   بدا كوكبٌ تأوى إليه كواكبُهْ[3]

= لغرض بلاغي يقتضيه ، وهو جواب ظاهر الضعف ، لأنه لا معنى لتوقف الحذف على الغرض البلاغى مع وجوبه فى ذاته ، إذ لابد منه وجد هذا الغرض أو لم يوجد .

(١) لا يعلم قائله ، والشاهد فى قوله ـ عليل ـ لأن التقدير أنا عليل . وفى قوله ـ سهر دائم ـ لأن التقدير حالى سهر دائم ، والحذف فيه للاختصار والاحتراز عن العبث مع ضيق المقام بسبب الضجر والشعر .

(٢) هما لعبد الله بن الزبير الأسدى فى مدح عمرو بن عثمان بن عفان ، وقيل إنهما لإبراهيم بن العباس الصولى ، وقيل غير هذا فى نسبتهما ، وأيادى بدل اشتمال من عمرو ، والتقدير أيادى له ، وهى جمع أيدى بمعنى النعم ، وأيدى جمع يد ، وقوله ـ لم تمنن ـ معناه لم تقطع أو لم تخلط بمنّة ، وقوله ـ إذا النعل زلت ـ كناية عن نزول الشر ، وزلت بمعنى زلقت ، والشاهد فى قوله ـ فتى ـ لأن التقدير هو فتى ، والحذف فيه للاختصار والاحتراز عن العبث مع ضيق المقام بسبب الشعر ، وقد قيل إنه لصون المحذوف عن لسان المادح ، وقيل إنه لادعاء تعينه ، وكلاهما ضعيف لأنه صرح باسمه قبله .

(٣) قيـل : إنهما لحنظلة بن الشرقى المعروف بأبى الطمحان القينى =

وقول بعض العرب فى ابن عم له مُوسِر سأله فمنعه ، وقال : كم أعطيك مالى وأنت تنفقه فيما لا يعنيك ، والله لا أعطينك . فتركه حتى اجتمع القوم فى ناديهم وهو فيهم ، فشكاه إلى القوم وذمه ، فوثب إليه ابن عمه فلطمه ، فأنشأ يقول:

سريعٌ إلى ابن العمِّ يلطم وجهه وليسَ إلى داعى النَّدَى بسريع
حريص على الدنيا مضيع لدينهِ وليس لمَا فى بيته بمضيع[1]

وعليه قوله[2] تعالى : (صُمٌّ بُكمٌ عمىٌ) وقوله[3] تعالى : (وما أدرَاكَ ماهِيَهْ ، نَارٌ حَامِيَهْ) وقيام القرينة شرط فى الجميع[4] .

= وقيل: لقيط بن زُرارة ، فى مدح « بنى لأم » من طىء وهو الصحيح ، وكان فى أسر بجير بن أوس الطائى فأطلقه فمدحه بذلك ، والجزع خرزَ فيه بياض وسواد ، والشاهد فى قوله — نجوم سماء — لأن التقدير هم نجوم سماء ، والحذف فيه للاختصار والاحتراز عن العبث مع ضيق المقام بسبب الشعر ، وقيل : إنه لصون المحذوف عن لسان المادح ، هذا وبعضهم يأخذ على البيت الأول مافيه من المبالغة التى جاوزت الحد ، وبعضهم يعجب به ويقول : هو أمدح بيت قيل فى الجاهلية .

(١) هما للمغيرة بن عبد الله المعروف بالأُقَيشر الأسدى . والندى : الكرم ، والشاهد فى قوله — سريع إلى ابن العم — لأن التقدير هو سريع ، والحذف فيه لصون اللسان عن المحذوف مع الاختصار والاحتراز عن العبث .

(٢) — ى — ١٨ — س — ٢

(٣) — ى — ٩ ، ١٠ — س — ١٠١

(٤) أى فى جميع أغراض الحذف : لأنه لا يصح الحذف إلا معه ، واعتبار البلاغة إنما يكون بعد اعتبار الصحة ، وقد يغنى عن هذا قوله فيما سبق — بناء على الظاهر .

هذا وقد ترك أمثلة حذف المسند إليه الفاعل مع إنابة المفعول عنه . ومن ذلك هذه الأمثلة :

• أغراض الذكر : وأما ذكره ، فإمّا لأنه الأصل ولا مُقتضى للحذف[1] وإمّا للاحتياط لضعف التعويل على القرينة[2] وإما للتنبيه على غباوة السامع[3]

= سُبقنا الى الدنيا . فلو عاش أهلُها   مُنِعنا بهـا من جيئة وَذُهُوبِ

نُبِّئتُ أن أبا قابوس أوعَدَنى   ولا قرارَ على زأر من الأسد

أميرتُ وما صحبى بعُزل لدى الوغى   ولا فرسى مُهْرٌ ولا ربُّه غُمرُ

لئن كنتَ قد بُلِّغت عنى خيانة   لمبْلغك الواشى أغشُّ وأكذب

والحذف فى الأول للعلم بالمحذوف ، وفى الثانى للخوف عليه ، وفى الثالث لضيق المقام ، وفى الرابع لاحتقار المحذوف .

(١) إنما قدم أغراض الحذف على أغراض الذكر لأن الأولى أهم فى البلاغة من الثانية ، والذكر الذى يبحث عن أغراضه هو الذى يصح الاستغناء عنه لوجود القرينة ، فوجودها شرط فى الذكر كما هو شرط فى الحذف : لأنه مع فقدها يتعين الذكر ، وإنما يبحث فى هذا العلم عن الأغراض المرجحة كما سبق ، وقد اعترض على هـذا الغرض بأنه مع وجود القرينة يكون مقتضى الحذف موجوداً ، ويكون الأصل الحذف ، لا الذكر ، وأجيب بأنه يريد لا مقتضى للحذف فى قصد المتكلم وإن كان موجوداً فى نفسه . وإنى أرى أنه متى وجدت القرينة يتعين الحذف بلاغة ، ولا يصح الذكر لمثل هذا الغرض ، فالأولى الاقتصار على ما بعده . وقيل : إن مراده أن الذكر هو الأصل عند فقد القرينة ؛ ويكون ما بعده من الأغراض عند وجودها ، ولا يخفى ضعف هذا الجواب أيضاً .

(٢) هذا عند خفاء القرينة ، كما تقول — من حضر ومن سافر ؟ فيقال — الذى حضر زيد ، والذى سافر ، عمرو — ولا يقال زيد وعمر ، لأن السامع قد يجهل تعيين ذلك من السؤال .

(٣) هذا عند ظهور القرينة ، كما تقول من حضر ؟ ... فيقال ـ الذى حضر زيد.

وإما لزيادة الإيضاح والتقرير(١) وإما لإظهار تعظيمه أو إهانته كما فى بعض الأسامى المحمودة أو المذمومة(٢) وإما للتبرك بذكره(٣) وإما لاستلذاذه(٤) وإما لبسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب، كقوله تعالى(٥) حكاية عن موسى عليه السلام (هِيَ عَصَايَ) ولهذا زاد على الجواب(٦) وإما لنحو ذلك(٧) .

---

(١) نحو قول الشاعر :

وقد علم القبائل من مَعَدٍّ … إذا قُبَبٌ بأبطحها بُنينا
بأنَّا المطعمون إذا قدرْنا … وأنا المهلكون إذا ابتُلينا
وأنا المانعون لِمَا أرَدْنا … وأنا النازلون بحيث شينا
وأنا التاركون إذا سخطنا … وأنا الآخذون إذا رضينا

(٢) الأول نحو ـ أمير المؤمنين حاضر ـ والثانى نحو ـ السارق اللئيم حاضر ـ جواباً لمن سأل عنهما .

(٣) كقولك لمن سألك : هل الله يرضى هذا ـ الله يرضاه .

(٤) نحو قول الشاعر :

بالله ياظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنا … لَيْلاَىَ مِنكُنَّ أم لَيلَى من البَشَر

(٥) — ى ١٨ — س — ٢٠ .

(٦) فقال: (أتوَكَّأُ عَلَيها وأهُشُّ بها عَلَى غَنَمِى ولِىَ فيها مآرِبُ أخرَى) وكل هذا لأن الكلام مع رب العزة ، وإصغاء المخاطَبِ فى مثل هذا مطلوب للمتكلم ، والإصغاء محال على الله تعالى ، ولكن كلامه يجرى على أساليب العربية ، بقطع النظر عن كونه كلامه .

وقد يطلب بسط الكلام لغير ذلك من مقامات المدح والرثاء والفخر ونحوها كقول الشاعر :

فَعَبَّاسٌ يَصُدُّ الخَطْبَ عَنَّا … وَعَبَّاسٌ يُجيرُ من استجَارا

(٧) كالتسجيل على السامع حتى لايتأتى له الإنكار ، ومنه قول الفرزدق فى على بن الحسين رضى الله عنهما حين أنكر هشام بن عبدالملك معرفته : =

قال السكاكى[1]: وإما لكون الخبر عامَّ النسبة إلى كل مسند إليه، والمراد تخصيصه بمعيّن[2] كقولك ـ زيدٌ جاء، وعمرو ذهب، وخالد فى الدار ـ وقوله:

اللهُ أنْجَحُ ماطلبتَ بِهِ ... والبِرُّ خير حَقِيبَةِ الرَّحْلِ[3]

وقوله:

النفسُ راغبةٌ إذا رغَّبْتَها ... وإذا تُرَدُّ إلى قليل تقنع[4]

وفيه نظر، لأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف، فعموم الخبر وإراد تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره، وإلا فيكون ذكره واجبا[5].

= هذا ابنُ خير عبادِ الله كلهم ... هذا التّقىّ النقى الطاهر العَلَمُ

هذا ابنُ فاطمة إن كنتَ جاهله ... بجده أنبياءُ الله قد خُتِمُوا

(١) ٩٥ ـ للفتاح.

(٢) أى ذكر مسند اليه خاص يسْنَدُ إليه الخبر فلا يريد بالتخصيص قصر الخبر عليه لأنه لا قصر فيما ذكره من الأمثلة. وقيل: إنه يريد به القصر على ما سيأتى فى تقديم المسند إليه. ورد بأن هذا خلاف مذهب السكاكى، لأنه يرى أن المبتدأ إذا كان اسماً ظاهراً لا يفيد القصر كما سيأتى.

(٣) هو لامرىء القيس بن حَنْدَج بن حُجر، واختار صاحب الأغانى أنه لامرىء القيس بن عابس. وأنجح: أفعل تفضيل من ـــ أنجح الله طلبته ـــ على مذهب سيبويه فى تجويز بنائه من المزيد، وما، فى قوله ـــ ماطلبت به ـــ نكرة موصوفة، بمعنى شىء، والبر: الطاعة، والحقيبة ما يوضع فيه الزاد ونحوه، والرحل الرحيل.

(٤) هو لخويلد بن خالد المعروف بأبى ذُؤَيْب الهُذلى، وقوله ـــ رغبتها بمعنى أطمعتها، ورواية الجمهرة ـــ والنفس ـــ بالواو.

(٥) أجيب عن هذا النظر بأنه لامانع من أن يكون ذكره لعدم القرينة وللتخصيص بمعين معاً، ولايخفى ضعف هذا الجواب لما سبق من وجوب القرينة فى الذكر، كالحذف.

تمرينات على الذكر والحذف

تمرين — ١

لماذا حذف المسند إليه فى الأمثلة الآتية :

١ — وما المال والأهلون إلا ودائعٌ ولا بُدَّ يوماً أن تُرَدَّ الودائع

٢ — سألونى فى سَقامِى كيف حالى قلتُ : نِضْوُ

٣ — وإنى رأيت البخل يُزْرى بأهلِهِ فأكرمتُ نفسى أن يقال بخيلُ

تمرين — ٢

لماذا ذكر المسند إليه فى الأمثلة الآتية :

١ — وإنى لحُلْوٌ تعترينى مَرارةٌ وإنى لتَرَّاكٌ لِمَا لم أُعَوَّدِ

٢ — قوله تعالى : (فأَصْبَحَ فِي المدينةِ خائفاً يترَقَّبُ فإذا الذى استَنْصرَه بالأمْسِ يَسْتَصْرِخه قالَ لهُ مُوسى إنَّكَ لغوىٌّ مُبين) ى — ١٨ — س — ٢٨

٣ — قوله صلى الله عليه وسلم : « أنا النبي لا كذِبْ ، أنا ابن عبدالمطلبْ » .

تمرين — ٣

بين حال المسند إليه فى الذكر والحذف والداعى إليهما فيما يأتى :

١ — حَمَّالُ مُحكمة نقَّاضُ مبرمَة فتَّاحُ مُبهمة حبَّاسُ أوْرَاءِ

٢ — قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ، اللهُ الصَّمَدُ) ى — ١ ، ٢ — س — ١١٢

٣ — إن تُبتَدَرْ غايةٌ يوماً لمكرمة تلْقَ السوابقَ منا والمُصَلينا

٤ — قوله تعالى : (فصبرٌ جميلٌ واللهُ المستعانُ على ماتصفُون) — ى ١٨ — س ١٢ ؛

أغراض التعريف : وأما تعريفه فلتكون الفائدة أتم [1] لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة فى الإعلام به أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف. وبُعْدُهُ بحسب تخصيص المسند إليه والمُسْنَدِ [2] كلما ازدادا تخصيصاً ازداد الحكم بُعْداً ، وكلما ازدادا عموما ازداد الحكم قرباً ، وإن شئت فاعتبر حال الحكم فى قولنا — شيء ما موجود — وفى قولنا — فلان بن فُلان يحفظ الكتاب — والتخصيص كالُهُ بالتعريف :

أغراض التعريف بالإضمار : ثم التعريف مختلف ، فإن كان بالإضمار فإما لأن المقامَ مقامُ التكلم [3] كقول بشار :

أنا المُرَعَّث لا أخفى على أحَـد ذَرَّتْ بِيَ الشمس لِقاصى ولِلدَّانى [4]

وإما لأن المقام مقام الخطاب ، كقول الحماسية :

---

(١) أى مع اقتضاء المقام له ، ولهذا آثر عليه التنكير فى قوله تعالى : (وجاء رجل مِن أقصى المدينة يسعى) — ى — ٢٠ — س — ٢٨ .

(٢) المراد بالتخصيص التعيين ، وإنما كان التعيين سبباً فى بعد الحكم ، لأن كل واحد يعلم حصول ضرب ما مثلا من أى إنسان ، ولا يعلم حصول ضرب معين من شخص معين ، فتكون الفائدة أتم فى الحكم على المعين .

(٣) لا يخفى أن مقام التكلم يوجب ضمير المتكلم ، ومقام الخطاب يوجب ضمير الخطاب ، ومقام الغيبة يوجب ضمير الغيبة ، ومثل هـذا لا يبحث عنه فى البلاغة كما سبق ، وإنما هى معان نحوية لا يصح ذكرها فى علم البلاغة .

(٤) المرعث المقرَّط لقبَ به لِرعثة كان يعلقها وهو صغير فى أذنه وقوله — ذرت — معناه طلعت . وهو كناية عن شهرته . والشاهد فى قوله — أنا — لأن المقام للتكلم وقد علمت مافيه . والحق أي ضمير التكلم يؤتى به فى مقام الفخر ونحوه لما فيه من الإشعار بالاعتداد بالنفس .

وأنتَ الذى أخلفتنى ما وعدتنى   وأشمتَّ بى من كان فيك يلومُ[١]

وإما لأن المقام مقام الغَيْبة لـكون المسند إليه مذكوراً أو فى حكم المذكور لقرينة[٢] كقوله :

مِنَ البيض الوجوه بنى سنان   وَ انَّكَ تستضى بهم أضاءوا
هُمُ حلُّوا من الشرف المُعَلَّى   ومن حَسَب العشيرة حيث شاءوا[٣]

وقوله[٤] تعالى : (اعْدِلُوا هُوَ أقْرَبُ للتَّقْوَى) أى العدل ، وقوله[٥] تعالى : (ولأَبَوَيه لِـكُلِّ واحدٍ منْهما السُّدُسُ) أى ولأبوى الميت[٦] .

وأصل الخطاب أن يكون لمعيَّن ، وقد يترك إلى غير معين[٧] كما تقول

---

(١) هو لأمامة الخثعمية تخاطب ابن الدمينة الشاعر ، وكان يتغزل بها فى شعره ، ثم تزوجها بعد ذلك ، وقد وردت فى أكثر شعره أميمة بتصغير الترخيم .

(٢) بهذا يمتاز مقام ضمير الغيبة عن مقام الاسم الظاهر ، لأنه للغيبة أيضاً .

(٣) هما لأبى البرج القاسم بن حنبل المرّى ، فى زفر بن أبى هاشم بن مسعود ، وقبلهما :

أرى الخلانَ بعد أبى حبيب   بحجر فى جنابهم خفاءُ

وبياض الوجه كناية عن السيادة والشرف . والشاهد فى ضمائر الغيبة الأربعة فى البيتين .

(٤) — ى — ٨ — س — ٥ .

(٥) — ى — ١١ — س — ٤ .

(٦) الشاهد فى الآيتين لعود الضمير على ماهو فى حكم المذكور ، والقرينة فى الأول لفظية وفى الثانى حاليَّة .

(٧) فيدل على العموم البدلى بطريق المجاز أو الحقيقة . وقيل : إن ذلك من الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر ، لأن قوله تعالى : (ولو ترى) الظاهر فيه ولو يرى أن كل أحد ، ومثل هذا هو الذى يعد من وجوه البلاغة فى هذا الباب

ـ فلان لئيم إذا أكرمته أهانك وإن أحسنت إليه أساء إليك ـ فلا تريد مُخاطباً بعينه بل تريد إن أكرم أو أحسنَ إليه ، فتخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم ، أى سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد ، وهو فى القرآن كثير ، كقوله[١] تعالى : (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ) أخرج فى صورة الخطاب لمّا أريد العموم للقصد إلى تفظيع حالهم ، وأنها تناهت فى الظهور حتى امتنع خفاؤها ، فلا تختص بها رؤية راء ، بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل فى هذا الخطاب[٢]

أغراض التعريف بالعلمية : وإن كان بالعلمية فإما لإحضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء باسم مُختص به[٣] كقوله[٤] تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أحدٌ) وقول الشاعر :

أبو مالك قاصرٌ فقرَهُ ‏ ‏ ‏ على نفسه ومُشيعٌ غِناه[٥]

= لما فيه من تلك المزية الظاهرة ، ويمكن أن يعد منها الالتفات الآتى ، واستعمال ضمير الجمع فى الواحد ، ونحو ذلك مما لا يدخل فى المعانى النحوية للضمائر .

(١) — ى — ١٢ — تس — ٣٢

(٢) منه أيضا قول الشاعر :

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقها ‏ ‏ ‏ هواناً بها كانت على الناس أهونا

وقول الآخر :

إذا ما كنتَ ذا قلب قنوع ‏ ‏ ‏ فأنت ومالك الدنيا سواءُ

(٣) هذا أيضاً من استعمال العلم فى معناه الأصلى ، فلا يصح أن يعد من وجوه البلاغــة .

(٤) — ى — ١ — س — ١١٢ — وإنما تكون الآية من تعريف المسند إليه بالعلمية إذا جعل لفظ الجلالة مبتدأ ثانياً لا خبراً عن الضمير .

(٥) هو لمالك بن عويمر المعروف بالمتنخل الهذلى من قصيدة له فى رثاء أبيه ، وكان يكنى أبا مالك ، والكنية علم ، ومعنى قصر فقره على نفسه أنه لا يسأل =

وقوله :

اللهُ يعــلم ما تركتُ قتالهمْ حتى علوْا فرسى بأشقر مزبد [١]

وإما لتعظيمه أو لإهانته ، كما فى الكُنَى والألقاب المحمودة والمذمومة [٢]

وإما للكناية حيث الاسم صالح لها [٣]. ومما ورد صالحاً للكناية من غير باب المسند إليه قوله [٤] تعالى : (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) أى جهنمى .

وإما لإيهام [٥] استلذاذه أو التبرك به .

وإما لاعتبار آخر مناسب [٦]

= أحداً ، ومعنى إشاعه غناه أنه يعطى كل الناس .

(١) هو للحارث بن هشام فى الاعتذار عن فراره عن أخيه أبى جهل يوم بدر ، والأشقر لون يأخذ من الأحمر والأصفر ويريد به الدم ، والمزبد الذى له زبد ، يعتذر بأنه لم يفر إلا بعد أن جرح ، فملا دمه فرسه .

(٢) كقولك — أبو المعالى حضر ، وأنف الناقة ذهب — ومثل الكنى والألقاب الأعلام المنقولة من معان محمودة أو مذمومة .

(٣) الفرق بين هذا وما قبله أن ماهناك مجرد إشعار ، وما هنا يقصد فيه المعنى اللازم وتنوسى العلمية . وصلاح الاسم للكناية بالنظر إلى أصله قبل العلمية ، وقيل : إنه لايراد بالكناية هنا معناها الاصطلاحى الآتى فى علم البيان ، لأنه لا يكنى بأبى لهب عن جهنمى باعتبار معناها المستعمل فيه وهو الذات المخصوصة ، وهـذا لا بد منه فى الكناية الاصطلاحية .

(٤) — ى — ١ — س — ١١١

(٥) لامعنى لإقحام لفظ — إيهام — لأن التبرك والاستلذاذ حاصلان تحقيقاً ، وذلك كقول الشاعر :

بالله ياظبيات القاع قُلْنَ لنا ليلاىَ منكن أم ليلى من البشرِ

(٦) كالتفاؤل والتطير . نحو — سعد فى دارك ، والسفاح فى دار صديقك

أغراض التعريف بالموصولية : وإن كان بالموصولية فإما لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة[1] كقولك — الذى كان معنا أمس رجل عالم — وإما لاستهجان التصريح بالاسم ، وإما لزيادة التقرير ، نحو قوله[2] تعالى : (وَرَاوَدَتْهُ الَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ) فإنه مسوق لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء ، والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز وغيره[3] .

وإما للتفخيم كقوله[4] تعالى: (فغشيهم من اليم ما غشيهم) وقول الشاعر :

مَضَى بها ما مضى من عقل شاربها ... وفى الزجاجة باقٍ يطلب الباقى[5]

---

(١) هذا أيضاً معنى لغوى لاسم الموصول ، فلا يصح عده فى وجوب البلاغة .

(٢) — ى — ٣١ — س ١٢

(٣) لأنه إذا كان فى بيتها وتمكن منها ولم يفعل كان هـذا أقوى فى نزاهته ، والآية تصلح أيضاً مثالا لغرض استهجان التصريح بالاسم لقبح الفعل المنسوب إليها، ومما عدل فيه عن التصريح بالاسم لاستهجانه قول الشاعر :

قلت لترب عنـدها جالسة ... فى قصرها : هذا الذى أراد من

قلت : فتى يشكو الغرام عاشق ... قالت : لمن، قالت: لمن ، قالت لمن

والتكرار فى ذلك قبيح يخل بفصاحته وبلاغته .

(٤) — ى — ١٨ — س — ٢٠

(٥) هو لعبد الله بن العباس بن الفضـل بن الربيع ، وقيل : إنه لأبى نواس ، والضمير فى قوله — بها — للخمر ، ومعنى البيت أنه مضى بالخمر قدر كبير من عقل شاربها ، ولا يزال الباقى من الخمر فى الزجاجة يطلب الباقي من عقله حتى يذهب به كله .

ومنه فى غير هذا الباب قوله [1] تعالى (فَغَشَّاها ما غَشَّى) وبيت الحماسة :

صبا ما صباحتى علا الشيبُ رأسَهُ   فلما علاهُ قال للباطل : ابعدِ [2]

وقول أبى نُواس :

ولقد نَهزتُ مع الغُواة بدلوهِمْ   وأسمتُ سَرْحَ اللحظ حيث أساموا

وبلغْتُ ما بلغ امرؤ بشبابه   فإذا عُصارةُ كلِّ ذاك أثامُ [3]

وإما لتنبيه المخاطب على خطأه ، كقول الآخر :

إن الذين ترَونهم إخوانكمْ   يشفى غليل صدورهم أن تُصرعُوا [4]

---

(١) — ى — ٥٤ — س — ٦٣ — وإنما يكون مافى الآية من غير هذا الباب إذا جعلت ـ ما ـ مفعولا به ، فإذا جعلت فاعلا كانت منه .

(٢) هو لدريد بن الصمة ، وإنما لم يكن من هذا الباب لأن — ما — فيه مفعول به أى تعاطى الصبا الذى تعاطاه ، ويجوز أن تكون مصدرية ظرفية ، والصبا الميل إلى الصبوة وهى جهلة الصبيان .

(٣) هما للحسن بن هانىء المعروف بأبى نواس ، ويقال — نهز الدلو فى البئر — إذا ضرب بها فى الماء لتمتلىء ، ويقال — أسام الماشية — إذا أخرجها إلى المرعى ، والكلام على التمثيل فى الموضعين والإضافة فى — سرح اللحظ — من إضافة الصفة إلى الموصوف ، والسرح فى الأصل ذهاب الماشية إلى المرعى ، والعصارة ماتحلب مما عصر والمراد بها هنا الثمرة والنتيجة ، والشاهد فى قوله — مابلغ امرؤ — لأنه مفعول به .

(٤) هو لعبدة بن الطبيب فى وعظ بنيه ، وقيل لغيره ، وقوله ـ ترونهم ـ بمعنى تظنونهم ، والواو فيه فاعل لأنه مما يبنى على صورة المجهول ، وهو للفاعل ، ويجوز أن يكون من ـ أرى للتعدية إلى ثلاثة مفاعيل ، والغليل العطش الشديد أو الحقد ، والشاهد فى أن الموصول فى البيت يفيد من تخطئتهم فى ظنهم ما لايفيده إن فلاناً وفلانا .

وإما للإيماء إلى وجه بناء الخبر[١] نحو : (إنَّ الذينَ يستكبرونَ عنْ عبادتى سيدْخلونَ جهنم داخرينَ [٢]) ثم إنه [٣] ربما جُعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر [٤] كقوله :

إنَّ الذى سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعزُّ وأطولُ[٥]

أو لشأن غيره[٦] نحو : (الَّذين كذَّبوا شُعيباً كانُوا هُمُ الخاسرين)[٧]

قال السكاكى [٨] وربما جعل ذريعة إلى تحقيق الخبر ، كقوله :

---

(١) أى طريق إسناده إلى الموصول من كونه مدحاً أو ذما أو نحوهما ، بأن يذكر فى الصلة ما يناسب ذلك .

(٢) — ى — ٦٠ — س — ٤٠

(٣) الضمير يعود إلى الإيماء إلى وجه بناء الخبر .

(٤) ربما جعل ذريعة أيضا إلى الإهانة لشأنه ، كقولك — إن الذى لا يحسن الفقه صنف فيه — أو شأن غيره ، كقولك — إن الذى يتبع الشيطان خاسر .

(٥) هو لهمام بن غالب المعروف بالفرزدق يفتخر ببيته فى تميم على جرير ، لأنه كان من ذوى الشرف فيهم ، وليس المراد بالبيت الكعبة كما ذكر الدسوقى فى حاشيته على المختصر ، وقوله — سمك — بمعنى رفع . والشاهد فى أن قوله — الذى سمك السماء — إيماء إلى أن الخبر المبنى عليه من جنس الرفعة والبناء ، وأعز وأطول أى من بيت جرير ، أو من كل عزيز وطويل ، أو من السماء المذكورة قبله ، أو بمعنى عزيزة طويلة ، فيكون أفعل التفضيل على غير بابه ، وقد حذفت — من — على الأول للدلالة على قوة الخبر .

(٦) كشعيب عليه السلام فى الآية ، لأن فيها إيماء إلى الخبر يشعر بتعظيمه ، إذ جعل خسرانهم بسبب تكذيبه ، وفيها إيماء أيضاً إلى أن الخبر من جنس الخسران ،

(٧) — ى — ٩٢ — س — ٧

(٨) ٩٧ — المفتاح .

إنَّ التي ضربتْ بيتا مهاجرةً بكوفة الجند غالتْ وُدَّها غول[1]

وربما جعل ذريعة إلى التنبيه للمخاطب على خطأ ، كقوله — إن الذين ترونهم . البيت — وفيه نظر ، إذ لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق[2] فكيف يجعل الأول ذريعة إلى الثانى ، والمسند إليه فى البيت الثانى ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر عليه ، بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه[3] .

(١) هو لعبدة بن الطبيب وكوفة الجند هى مدينة الكوفة ، وروى أبو زيد — بكوفة الخلد — على أنه موضع ، وقال الأصمعى : إنما هو — بكوفة الجند — والأول تصحيف ، وقوله — غالت — بمعنى أكلت ، والغول حيوان خرافى وقد يطلق على الداهية . والشاهد فى أن ضرب البيت بالكوفة والهجرة إليها فيه إيماء إلى أن طريق بناء الخبر أمر من جنس زوال المحبة ، وهو مع هذا يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه دليل عليه .

(٢) فرق بينهما بأن الإيماء إشعار بالخبر سواء أكان معه تحقيق له أم لا ، والأول كما فى بيت عبدة ، والثانى كما فى بيت الفرزدق ، فالإيماء إلى الخبر أعم من تحقيقه وإفادة الجزم به .

(٣) نقيضه نفى الأخوة عنهم ، وهذا لا يخرجه فيما أرى عن كونه فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر ، لأنهم أطلقوا فيه ولم يقيدوه بشىء ، ومن هذا الإيماء قول أبى العلاء :

إن الذى الوحشةُ فى داره تؤنسه الرحمة فى لحده

وربما يقصد بالإيماء تشويق السامع إلى الخبر ليتمكن فى نفسه ، كما فى قول الشاعر :

والذى حارت البرية فيه حيوانٌ مستحدث من جماد

ومن أغراض التعريف بالموصولية إخفاء الأمر عن غير المخاطب ، كقول الشاعر :

وأخذتُ ماجادَ الأميرُ به وقضيت حاجاتى كما أهوَى

أغراض التعريف بالإشارة : وإن كان بالإشارة فإما لتمييزه أكمل تمييز لصحة إحضاره فى ذهن السامع بوساطة الإشارة حساً[١] كقوله :

هذا أبو الصقر فردا فى محاسنه[٢]

وقوله :

أولئك قوم إن بنَوْا أحسنوا البُنَى ... وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدُوا شدُّوا[٣]

وقوله :

وإذا تأمّل شخص ضيف مقبل ... متسربل سرْبالَ ليل أغْبر
أومأ إلى الـكَوْماء هذا طارق ... نحرتنِيَ الأعداء إن لم تُنحرى[٤]

---

(١) هذا أيضاً معنى أصلى لاسم الإشارة ، فلا يصح أن يعد من وجوه البلاغة ، وإنما يعد منها أن يعنى بتمييزه أكمل تمييز لأن المقام مقام مدح أو نحوه ، لأن تمييزه أكمل تمييز يكون أعون على كمال المدح ، وأبعد من التقصير فى الاعتناء بأمر الممدوح .

(٢) هو لعلى بن العباس المعروف بابن الرومى فى مدح أبى الصقر الشيبانى وزير المعتمد من قوله :

هذا أبو الصقر فردا فى محاسنه ... من نسل شيبانَ بين الضال والسَّلم

والضال شجر السدْر البرّى ، والسلم شجر ذو شوك ، وقوله — بين الضال والسلم — كناية عن عزهم ، لأن هذه الأشجار بالبادية ، وهى مجد العرب وعزهم .

(٣) هو لجرول بن أوس المعروف بالحُطيئة ، وقوله — بنوا — يعنى به مايبنونه من المكارم ، والبُنَى بضم الباء يقال — بنا يبنى بناء وبنية بكسر الباء فى العمران ، وبنا يبنو بنية بضم الباء فى الشرف — وقوله — عقدوا — معناه أبرموا أمراً من أمورهم .

(٤) قيل : إن البيتين لرجل يمدح حاتما . وقيل : إنهما لحسان بن ثابت ، وقيل إنهما لابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم ، وفى مجموعة المعانى أنهما للعلوى صاحب الزنج ، وقوله — أوما — تخفيف أومأ بمعنى أشار ، والكوماء الناقة الضخمة

وقوله :

ولا يقيمُ على ضَيم يراد به إلاَّ الأذلان عَيرُ الحيِّ والوتدُ
هذا على الخسف مربوط برُمَّته وذا يشج فلا يرثى له أحـد[١]

وإما للقصد إلى أن السامع غبيٌّ لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس ، كقول الفرزدق :

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع[٢]

وإما لبيان حاله في القرب أو البعد أو التوسط[٣] كقولك — هذا زيد وذاك عمرو وذالك بشر — وربما جعل القرب ذريعة إلى التحقير[٤] كقوله[٥] تعالى: (وإذا رآكَ الذينَ كفرُوا إنْ يتخذونَكَ إلاَّ هزواً أهذا الَّذي يذكرُ آلهتكم) وقوله تعالى[٦]: (وماهذه الحياةُ الدُّنيا إلاَّ لهوٌ ولعبٌ)وعليه من غير هذا الباب قوله[٧] تعالى: (ماذا أرادَ الله بهذا مَثَلاً) وقول عائشة رضى الله عنها لعبد الله

---

(١) هما لجرير بن عبد المسيح الضبعي المعروف بالمتلمس ، والضمير في — به — يعود إلى المستثنى منه المقدر وهو أحد مثلا ، والعير الحمار، والرمة القطعة من الحبل البالي، وقوله — هذا — يعود إلى العير . وقوله — ذا — يعود إلى الوتد

(٢) هو لهمام بن غالب المعروف بالفرزدق ، والتعريض بالغباوة ناشىء من استعمال اسم الإشارة في آبائه وهم غائبون لموتهم ، والأمر في قوله — فجئني — للتعجيز

(٣) هذا أيضاً من المعاني الأصلية لاسم الإشارة .

(٤) قد يجعل أيضاً ذريعة إلى التعظيم ، كقوله تعالى : (إن هذا القرآن يهدي للَّتي هِيَ أقومُ) — ى ٩ — س — ١٧ — فينزل قربه من ساحة الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة .

(٥) — ى — ٣٦ — س — ٢١

(٦) — ى — ٤٦ — س — ٢٩

(٧) — ى — ٢٦ — س — ٢

ابن عمرو بن العاص : يا عجبا لابن عمرو هذا[١] . وقول الشاعر :

تقولُ ودقّتْ نحرها بيمينها : أبعلىَ هذا بالرحا المتقاعس[٢]

وربما جعل البعد ذريعة إلى التعظيم، كقوله[٣] تعالى: (ألم. ذلك الكتابُ) ذهابا إلى بعد درجته ، ونحوه : «وتلكَ الجنةُ التى أورِثتمُوها[٤]» ولذا قالت : (فذلكنّ الّذى لمتننى فيهِ[٥]) لم تقل فهذا وهو حاضر[٦] رفعا لمنزلته فى الحسن، وتمهيداً للعذر فى الافتتان به ، وقد يجعل ذريعة إلى التحقير ، كما يقال — ذلك اللعين فعل كذا .

وإما للتنبيه — إذا ذكر قبل المسند إليه مذكور[٧] وعُقب بأوصاف — على أن ما يرِدُ بعد اسم الإشارة فالمذكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف ، كقول حاتم الطائى :

ولله صعلوكٌ يساورُ همّه ويمضى على الأحداث والدهر مقدما[٨]

---

(١) تريد بهذا تخطئته فى فتواه بنقض النساء ذوائبهن فى الاغتسال .

(٢) هو للهذلول بن كعب العنبرى ، ويقال له الذهلول أيضاً ، وقيل لغيره ، وكانت امرأته رأته يطحن بالرحا لأضيافه فأنكرت عليه ، وبعده :

فقلت لها : لاتعجبى وتبيّنى بلائى إذا التفّت علىّ الفوارسُ

والمتقاعس الذى يدخل ظهره ويخرج صدره ضد الأحدب ، والشاهد فى أن اسم الإشارة فيه مسند لا مسند إليه .

(٣) — ى — ١ ، ٢ — س — ٢

(٤) — ى — ٧٢ — س — ٤٣

(٥) — ى — ٣٢ — س — ١٢

(٦) أى يوسف عليه السلام .

(٧) المسند إليه هو اسم الإشارة ، والمذكور هو المشار إليه قبلها .

(٨) الصعلوك الفقير ، وقوله — يساور — بمعنى يواثب .

فتى طِلْباتٍ لا يرى الخمص ترحةً ولا شبعةً إن نالها عدَّ مغنما[1]

إذا ما رأى يوماً مكارمِ أعرضت تيمَّم كبراهن ثُمَّتَ صمَّما[2]

يرى رمحه ونبــله ومجنه وذا شُطَبٍ عضب الضريبة مِخْذَما[3]

وأحناء سرْج قاتر وَلِجامَهُ عتاداً خى هيجا وطرْفاً مسوَّما[4]

فذلك إن يهلك فحسنى ثناؤُهُ وإن عاش لم يقعد ضعيفاً مذمَّما[5]

فعدَّ له كما ترى خصالا فاضلة من المضاء على الأحداث مقدما ، والصبر على ألم الجوع ، والأنفة من عد الشبعة مغنما، وتيمُّم كبرى المكرمات ، والتأهب للحرب بأدواتها ، ثم عقَّب ذلك بقوله — فذلك — فأفاد أنه جدير باتصافه بما ذكر بعده ، وكذا قوله[6] تعالى: (أولئكَ على هُدى من ربهم وأولئك هُمُ المفلحون) أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح .

وإما لاعتبار آخر مناسب[7] .

---

(١) الخمص : الجوع ، وشبعة مفعول أول لعد ، ومغنما مفعول ثان .

(٢) أعرضت بمعنى ظهرت ، وتيمم بمعنى قصد .

(٣) المجن : الترْسُ ، وشطب السيف الخطوط فى متنه ، وضريبته حده ، والعضب القاطع ، والمخذم : القاطع بسرعة .

(٤) أحناء السرج : جمع حنو وهو اسم لكل من قربوسيه المقدم والمؤخر . والقاتر الجيد الوقوع على الظهر وعتاد عدة وهو مفعول — يرى الثانى ، وهيجا مقصور هيجاء وهى الحرب ، والطرف الجواد الكريم الأصل ، والمسوم الذى يرسل ليرعى أو للإغارة ، أى ويرى طرفا مسوما كذلك .

(٥) الحسنى مصدر كالبشرى أو اسم للإحسان خبر مقدم ، وثناؤه مبتدأ مؤخر

(٦) — ى — ٥ — س — ٢

(٧) كتنزيل الغائب منزلة الحاضر ، والمعقول منزلة المحسوس فى نحو قوله تعالى : =

أغراض التعريف باللام : وإن كان باللام فإما للإشارة إلى معهود[1] بينك وبين مخاطبك ، كما إذا قال لك قائل — جاءني رجل من قبيلة كذا — فتقول — ما فعل الرجل ؟ وعليه قوله[2] تعالى : (وليسَ الذكرُ كالأنثى) أى وليس الذكرُ الذى طلبتْ[3] كالأنثى التى وُهبتْ لها .

وإما لإرادة نفس الحقيقة[4] كقولك — الرجل خير من المرأة ، والدينار خير من الدرهم — ومنه قول أبى العلاء المعرى :

والخلُّ كالماء يبدى لى ضمائرَهُ مع الصفاء ويخفيها مع الكدر[5]

=(تلك عُقبى الذين اتقوا وعُقبى الكافرينَ النارُ) — ى — ٣٥ — س ١٣ — وقوله:(وذلكُم ظنُّكم الذى ظننتم بربكم) — ى — ٢٣ — ٤١ — وقوله: (ذلكما مما علَّمني ربى) — ى ٣٧ — س ١٢

(١) أى فى الخارج مذكورا أو غير مذكور ، ولهذا تسمَّى اللام فيه لام العهد الخارجى ، وهذا المعنى للام التعريف وما بعده من المعانى الأصلية لها ، فلا يصح ذكرها على نحو ما ذكره الخطيب وغيره .

(٢) — ى — ٣٦ — س — ٣

(٣) فى قولها قبله:(ربّ إنى نذرتُ لك ما فى بَطنى محرَّرا فتقبل منى) لأن نذر الأولاد لخدمة بيت المقدس كان مقصوراً عندهم على الذكور ، واللام فى (الذكر) عائدة إلى مذكور بالكناية على هذا الوجه ، واللام فى (الأنثى) عائدة إلى مذكور صريحاً فى قولها قبله (ربّ إنى وضعتها أنثى) وقد تعود اللام إلى معهود غير مذكور ، كقوله تعالى: (إذ يبايعونكَ تحتَ الشجرةِ) ى-١٨-س-٤٨ وتسمى اللام فيه لام العهد العلمى ، فأقسام لام العهد الخارجى ثلاثة : صريحى وكنائى وعلمى .

(٤) هذه لام الجنس ،

(٥) هو أحمد بن عبدالله المعروف بأبى العلاء المعرى ، والخل الصديق ، وضمائره : ما يضمره من المودة وغيرها ، وليس الحكم هنا على خل معهود ، وإنما هو على جنس الخل.

وعليه من غير هذا الباب قوله [1] تعالى: (وَجَعلْنا مِنَ الماء كلَّ شيء حي) أي جعلنا مبدأ كل شيء حي من هذا الجنس الذي هو الماء : لما رُوِي أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء ، والجن من نار خلقها منه ، وآدم من تراب خلقه منه ، ونحوه : (أولئك الذين آتيناهُمُ الكتابَ والحُكمَ والنبوَّة) [2] .

والمعرَّف باللام [3] قد يأتي لواحد [4] باعتبار عهديته في الذهن [5] لمطابقته الحقيقة [6] كقولك — ادخل السوق — وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج ، وعليه قول الشاعر :

ولقد أمر على اللئيم يسبني [7]

---

(١) — ى ٢٠ — س ٢١

(٢) — ى — ٨٩ — س — ٦

(٣) يعني لام الحقيقة لأنها هي التي يأتي فيها لام العهد الذهني ، ولام الاستغراق، وقيل : إن لام العهد الذهني ولام الاستغراق مقابلان للام العهد الخارجي ولام الحقيقة، وعلى هذا تكون لام الحقيقة هي التي يراد منها الحقيقة بقطع النظر عن الأفراد، ويقصر عليها اسم لام الجنس .

(٤) أي مبهم بخلاف لام العهد الخارجي فإنها لمعين .

(٥) تسمى اللام فيه لام العهد الذهني .

(٦) يريد بمطابقته الحقيقة اشتمالها عليه .

(٧) هو لعَمَيرة بن جابر الحنفي من قوله :

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني ... فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني

وثمت حرف عطف لحقتها تاء التأنيث، وقوله — أمر: مضارع بمعنى الماضي لاستحضار تلك الصورة العجيبة عنده، ورواية الكامل — فأجوز ثم أقول لا يعنيني — والشاهد في لام اللئيم ،لأن المراد منه واحد غير معين.

وهذا يقرب فى المعنى من النكرة[1] ولذلك يقدر — يسبنى — وصفاً للئيم لا حالا[2].

وقد يفيد الاستغراق ، وذلك إذا امتنع حمله على غير الأفراد وعلى بعضها دون بعض[3] كقوله[4] تعالى : (إِنَّ الإنسانَ لفى خُسر ، إلاّ الذين آمنُوا) .

والاستغراق ضربان :

حقيقى[5] كقوله[6] تعالى: (عالمُ الغَيبِ والشهادةِ) أى كل غيب وشهادة .

وعرفى[7] كقولنا — جمع الأمير الصاغة — إذا جمع صاغة

---

(١) قال — يقرب — لأن النكرة تدل على واحد غير معين من جملة الحقيقة، والمعرف بلام العهد الذهنى يدل على نفس الحقيقة فى ذاته ولا يدل على الواحد المبهم إلا بواسطة القرينة ، كالدخول فى قولك — ادخل السوق — فهما بالنظر إلى القرينة سواء وبقطع النظر عنها مختلفان .

(٢) لأن المعرف بلام العهد الذهنى فى معنى النكرة ، والجمل بعد النكرات صفات لا أحوال ، ولكن يَرد على هذا أنهم جعلوه كالنكرة فى المعنى فقط، وأجروا عليه فى اللفظ أحكام المعارف، على أن تقدير — يسبنى — حالا هو المناسب لقوله — فمضيت — لأنه ظاهر فى أن السب كان منه فى حال المرور فقط ولم يكن صفة لازمة له .

(٣) بأن تقوم قرينة على أنه ليس القصد الحقيقة من حيث هى ، ولا بعض الأفراد دون بعض بالاستثناء فى الآية ، فتكون اللام لاستغراق جميع الأفراد. ولهذا تسمى لام الاستغراق .

(٤) — ى — ١ ، ٢ — س — ١٠٣

(٥) هو الذى يتناول كل فرد بحسب وضع اللفظ .

(٦) — ى — ٧٣ — س — ٦

(٧) هو الذى يتناول كل فرد بحسب العرف العام ، أما العرف الخاص

بلده أو أطراف مملكته فخشبُ ، لا صاغة الدنيا[1] .

واستغراق للفرد أشمل من استغراق الجمع[2] بدليل أنه لا يصدق ـ لا رَجُلَ في الدار ـ في نفي الجنس[3] إذا كان فيها رجل أو رجلان ، ويصدق ـ لا رجالَ في الدار — ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد اسم الجنس[4] لأن الحرف إنما يدخل عليه مجرداً عن الدلالة على الوحـــدة والتعدد[5] ولأنه بمعنى كلٍّ الإفراديّ[6] لا كل المجموعيّ ، أي معنى قولنا — الرجل — كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال ، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجميع[7] وللمحافظة

= كعرف الشرع فيدخل الاستغراق بحسبه في الاستغراق الحقيقي .

(١) أل في — الصاغة — معرفة لا موصولة ، لأنها إنما تكون موصولة في اسم الفاعل إذ دل على الحدوث .

(٢) هذا صحيح في استغراق النكرة المنفية ، أما استغراق المعرف باللام فالمفرد والجمع فيه سواء ، ولهذا كان قوله تعالى : (النَّبيُّ أولى بالمؤمنين من أنفُسهمْ) ـ ى — ٦ — س — ٣٣ — شاملا لكل مؤمن ، وليس خاصا بجماعات المؤمنين .

(٣) بخلاف نفي الوحدة ، نحو — لارجل في الدار — فإنه يصدق إذا كان فيها رجلان أو أكثر ، ويكون لاستغراق الواحد كما يكون الجمع لاستغراق المجموع دون الأفراد .

(٤) هذا جواب عن اعتراض بعضهم بأن إفراد الاسم ينافي أن تكون الأداة الداخلة عليه للاستغراق ، لأن إفراده يدل على الوحدة والاستغراق يدل على التعدد.

(٥) لأنه قصد به الجنس الصالح لهما .

(٦) هو الذي يدل على كل فرد على طريق البدل ، وعلى هذا لا تنافي الدلالة على الوحدة الدلالة على التعدد .

(٧) هذا عند الجمهور ، وقد أجازه الأخفش لِمَا سمع من كلامهم — أهلك =

على التشاكل بين الصفة والموصوف أيضا .

فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرّف باللام ، إما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد ، وهو تعريف الجنس والحقيقة ، ونحوه عَلَمُ الجنس كأسامةَ ، وإما فرد معين ، وهو العهد الخارجى ، ونحوه العلم الخاص ، كزيد ، وإما فرد غير معين ، وهو العهد الذهنى ، ونحوه النكرة ، كرجل ، وإما كل الأفراد وهو الاستغراق ، ونحوه لفظ — كل — مضافا إلى النكرة ، كقولنا — كل رجل .

وقد شكّك السكاكى[1] على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا[2] ثم اختار[3] بناء على ما حكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضوعة لتعريف العهد لاغير[4] أنّ المراد بتعريف الحقيقة تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية ، إما لِـكونْ الشىء حاضراً فى الذهن لـكونه

= الناس الدينارُ الحمر والدرهم البيض . (١) ١١٥ — للفتاح .

(٢) أما تشكيكه فى تعريف الحقيقة من حيث هى فبدعوى أنه لا فرق بين المراد منها والمراد من أسماء الأجناس النكرات كرجل وقيام إن قصد منها الدلالة على الحقيقة من حيث هى ، فإن قصد منها الحقيقة باعتبار حضورها فى الذهن لم تفترق عن لام العهد الخارجى ، وأما تشكيكه فى الاستغراق فبدعوى التنافى بينه وبين أفراد الاسم ، وقد أجاب الخطيب عن الأول بما أشار إليه من أن لام الحقيقة تدل على الحقيقة بقيد استحضارها فى الذهن ، ولام العهد الخارجى يقصد بها فرد معين ، وبهذا تمتاز لام الحقيقة عن أسماء الأجناس النكرات وعن لام العهد الخارجى ، وعن الثانى بدفع التنافى بين الاستغراق وأفراد اسم الجنس .

(٣) أى فى الجواب عن تشكيكه فى تعريف الحقيقة .

(٤) أى لا الحقيقة ، فلا تأتى لتعريفها إلا بعد تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الآتية .

محتاجا إليه على طريق التحقيق أو التهكم[١] أو لأنه عظيم الخطر معقودا لهم[٢] على أحد الطريقين[٣] وإما لأنه لا يغيب عن الحس[٤] على أحد الطريقين لو كان معهوداً[٥] وقال[٦] الحقيقة من حيث هي هي لا واحدة ولا متعددة ، لتحققها مع الوحدة تارة ومع التعدد أخرى ، وإن كانت لاتنفك فى الوجود من أحدهما ، فهى صالحة للتوحد والتكثر ، فكونُ الحكم استغراقا أو غير استغراق إلى مقتضى المقام[٧] فإذا كان خطابيا[٨] مثل — المؤمن غِرٌّ كريم ، والفاجر خبٌّ لئيم — حُمِلَ المعرّف باللام مفرداً كان أو جمعاً على الاستغراق بعلةِ إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقُّق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين ، وإذا كان استدلاليا حُمِلَ على أقل ما يحتَمِلُ ، وهو الواحد فى المفرد والثلاثة فى الجمع[٩]

---

(١) كقولهم ـ الدينار خير من الدرهم ـ ويمكن أن يكون من هذا فى التهكم قولهم ـ إن البُغاثَ بأرضنا يَستنسرُ .

(٢) كقوله تعالى : (الذين آتيناهمُ الكتاب والحكم والنبوّة) ى-٨٩-س-٦ .

(٣) أى طريق التحقيق وطريق التهكم .

(٤) كقولك ـ الأرض مبسوطة ـ فى الأول ، وقولك ـ الطفيلى حضر ـ فى الثانى .

(٥) هذه الجملة الشرطية لا توجد فى كلام السكاكى .

(٦) أى فى الجواب عن تشكيكه فى الاستغراق ، وهذا هو الذى أجاب به الخطيب فيما سبق .

(٧) يعنى أن دلالة اللام على هذا ليست بمقتضى الوضع ، وإنما هى بمقتضى المقام .

(٨) المقام الخطابى هو الذى يكتفى فيه بالظن ، والمقام الاستدلالى هو الذى يطلب فيه اليقين .

(٩) مثل ـ حصل الدرهم أو الدراهم ـ هذا وكل ما ذكره السكاكى والخطيب فى التعريف باللام ليس فيه من البلاغة شىء ، لأنه لا يخرج عما تفيده بمقتضى دلالتها =

أغراض التعريف بالإضافة : وإن كان بالإضافة فإما لأنه ليس للمتكلم إلى إحضاره فى ذهن السامع طريق أخصر منها ، كقوله :

هوايَ مع الركب اليمانين مُصعِد جنيبٌ وجثمانى بمكة موثَقُ[(١)]

وإما لإغنائها عن تفصيل متعذر أو مرجوح لجهة[(٢)] كقوله :

بَنوُ مَطَر يوم اللقاء كأنهم أسُودٌ لها فى غِيل خَفَّانَ أشبُلُ[(٣)]

وقوله :

قَومى همُ قتلوا أُمَيمَ أخى فإذا رميتُ يصيبنى سهمى[(٤)]

= الوضعية ،وقد حاول السكاكى أن يجعل لذلك وجها من البلاغة ، ولكنه تكلف فيه على عادته .

(١) هو لجعفر بن عُلْبة الحارثى ، وكان مسجونا بمكة فى جناية فزارته محبوبته مع ركب من قومها ، فلما رحلت قال فيها ذلك ، وآثر قوله — هواى — على نحو — الذى أهوى أو المهوىّ لى — لأن الإضافة أخصر وأنسب بما هو فيه من ضيق الصدر بالحبس ، وكذلك ضيق الشعر ، وقد أطلق الهوى على المهوى مجازاً مرسلا . واليمانين جمع يمان وألفه عوض عن ياء النسب ، والمصعد اسم فاعل من — أصعد — بمعنى أبعد فى السير ، والجنيب المستتبع من — جنب البعير — إذا قاده إلى جنبه .

(٢) يعنى أنه غير متعذر ، ولكنه مرجوح لجهة ، كما سيأتى فى الشاهد .

(٣) هو لأبى السمط مروان بن أبى حفصة فى مدح معن بن زائدة ، وبنومطر قومه ، بطن من شيبان ، والغيل : الشجر المجتمع ، وخفان مأسدة قرب الكوفة ، والأشبل أولاد الأسود ، والشاهد فى قوله ـ بنو مطر ـ لإغناء الإضافة فيه عن تفصيل متعذر .

(٤) هو للحارث بن وعلة الجرمى ، وأميم منادى مرخمٌ ، وكانت تحضه على الأخذ بثأر أخيه ممن قتله من قومه ، والشاهد فى قوله ـ قومى ـ لإغناء الإضافة فيه عن تفصيل تركه أرجح لجهة هى خوف تنفيرهم منه وحقدهم عليه إذا صرح بأسمائهم

وإما لتضمنها تعظيما لشأن المضاف إليه، كقولك — عبدى حضر — فتعظم شأنك ، أو لشأن المضاف ، كقولك — عبد الخليفة ركب — فتعظم شأن العبد، أو شأن غيرهما ، كقولك — عبد السلطان عند فلان — فتعظم شأن فلان، أو تحقيراً ، نحو — ولد الحجام حضر[١] وإما لاعتبار آخر مناسب[٢]

أغراض التنكير : وأما تنكيره فللإفراد[٣]

---

(١) هذا مثال لإفادتها تحقير المضاف ، ومن إفادتها تحقير المضاف إليه قولك — ضارب بكر حضر — ومن إفادتها تحقير غيرهما قولك — ولد الحجام جليس زيد — ومن إفادتها التعظيم والتحقير قول الشاعر :

أبوكَ حُبَابٌ سارقُ الضيْفِ بردَه ‏ ‏ وَجَدِّىَ ياحَجاجُ فارسُ شمَّرا

(٢) كالاستعطاف فى قوله تعالى : (لاتُضارَّ والدة بولدها ولا مولود له بولده) — ى — ٢٣٣ — من — ٢ — وكتضمنها لطفاً مجازياً فى نحو قول الشاعر :

إذا كوكبُ الخرقاء لاح بِسحرة ‏ ‏ سُهيلٌ أذاعت غزلها فى الأقاربِ

فأضاف الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملابسة ، وهى أنها لا تتذكر كسوة الشتاء إلاوقت طلوعه سحراً ، وهو لايطلع سحراً إلا فى الشتاء . وسهيل بدل من كوكب.

هذا ولا تختص هذه المزايا بالتعريف بالإضافة ، بل تأتى فى الإضافة إلى النكرة، فتفيد التعظيم فى نحو قول امرأة من بنى عامر :

وحرب يضجُّ القوم من نَفَيانها ‏ ‏ ضجيج الجمال الجِلّةِ الدَّبِراتِ

سيتركها قوم ويصلى بحرّها ‏ ‏ بنو نِسْوَةٍ للثُّكل مصطبِرات

وتفيد التقليل والتحقير فى قول الشاعر :

إذا جاع لم يفرحْ بأكلةِ ساعة ‏ ‏ ولم يبتئس من فقدها وهو ساغب

(٣) أى الدلالة على فرد منتشر ، وهذا عام فى كل نكرة ، فإذا كانت مفرداً دلت على واحد ، وإذا كانت مثنى دلت على اثنين ، وإذا كانت جمعاً دلت على ثلاثة ، وإذا كانت نوعا دلت على النوعية أى فرد سائر الأنواع ، ولا يخفى =

كقوله(١) تعالى : (وجاء رجلٌ من أقصَى المدينةِ يسعى) أى فرد من أشخاص الرجال ، أو للنوعية ، كقوله(٢) تعالى : (وعلى أبصارِهِمْ غشاوة) أى نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس(٣) وهو غطاء التعامى عن آيات الله ، ومن تنكير غير المسند إليه للإفراد قوله(٤) تعالى : (ضربَ اللهُ مثلاً رجلاً فيهِ شُركاءُ متشاكسونَ ، ورَجلاً سَلَماً لِرجلٍ) وللنوعية قوله تعالى(٥) : (ولَتَجِدَنَّهُمْ أحْرصَ الناسِ على حَياة) أى نوع من الحياة مخصوص وهو الحياة الزائدة ، كأنه قيل — ولتجدنهم أحرص الناس إن عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم فى الماضى والحاضر حياة فى المستقبل فإن الإنسان لا يوصف بالحرص على شىء إلا إذا لم يكن ذلك الشىء موجودا له حال وصفه بالحرص عليه ، وقوله(٦) تعالى : (واللهُ خلقَ كلَّ دابة منْ ماء) يحتمل الإفراد والنوعية أى خلق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه .

أو للتعظيم والتهويل أو للتحقير : أى ارتفاع شأنه أو انحطاطه إلى حد لا يمكن معه أن يعرف ، كقول ابن أبى السمط :

= أن هذا معنى أصلى للنكرة لا يصح ذكره هنا وإنما يعد من البلاغة إذا دل بمعونة المقام على نوعية غريبة أو نحو ذلك مما يأتى ، وقد يقتضى المقام المعنى الأصلى للنكرة إذا كان لا يتعلق بتعيينها غرض ، وذلك نحو — رجل — فى الآية ، ومثل هذا قد يعد وجها من وجوه البلاغة .

(١) — ى — ٢٠ — س — ٢٨ .   (٢) — ى — ٧ — س — ٢ .

(٣) لهذا نكرت فى الآية ، ولو عرفت لانصرفت إلى ما يتعارفه الناس منها مع أنه ليس مرادا ، فلما أريد غيره نكرت ليبحثوا عنها فيعرفوها ، وإنما كان التنكير هنا للنوعية لأنه هو الذى يقابل أبصارهم المتعددة بخلاف تنكير الأفراد . وقيل : إن التنكير فى الآية للتعظيم .

(٤) — ى — ٢٩ — س ٣٩   (٥) — ى — ٩٦ — س — ٢   (٦) — ى — ٤٥ — س — ٢٤

له حاجبٌ في كل أمر يشينه   وليس له عن طالب العُرْف حاجبُ[(١)]

أى له حاجب أىُّ حاجب ، وليس له حاجبٌ ما .

أو للتكثير[(٢)] كقولهم — إن له لإبلا ، وإن له لغنماً — يريدون الكثرة ، وحمل الزَّمخشرىُّ التنكير في قوله[(٣)] تعالى: (قالُوا أئِنَّ لنا لأجراً) عليه، أو للتقليل[(٤)] كقوله[(٥)] تعالى: (وعَدَ اللهُ المؤمنينَ والمؤمناتِ جناتٍ تجرى من تحتها الأنهارُ خالدينَ فيها ومساكنَ طيبةً في جناتِ عَدْنٍ ورضوانٌ مِنَ اللهِ أكبرُ) أى وشىء ما من رضوانه أكبر من ذلك كله ، لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح ، ولأن العبد إذا علم أن مولاه راض عنه فهو أكبر فى نفسه مما وراءه من النعيم ، وإنما تهنأ له برضاه ، كما أنه إذا علم بسخطه تنغصت عليه ، ولم يجد لها لذة، إن عظمت ، وقد جاء للتعظيم والتكثير جميعاً ، كقوله[(٦)] تعالى: (وإنْ يكذبوكَ فقد كُذِّبتْ

---

(١) هو كما فى — زهر الآداب — لأبى السمط مروان بن أبى حفصة ، ونسب فى — ديوان المعانى — لولى ابن أبى السمط ، وهو أبو الطمحان القينى ، وقبله:

فتىً لايبالى المدلجون بنوره   إلى بابه ألاَّ تضىءَ الكواكب

ومعنى البيت أن ممدوحه له حاجب عظيم من نفسه يمنعه عن فعل مايشينه ، وليس له حاجب ما عن طالب الندى، فالحاجب الأول نفسى والتنكير فيه للعظيم، والحاجب الثانى حسى ، والتنكير فيه للتحقير على سبيل المبالغة فى النفى ، وفى قوله — وليس له عن طالب العرف حاجب — قلب، والأصل — وليس لطالب العرف حاجب عنه .

(٢) فيفيد أنه كثير إلى حد لايعرف ، وإنما أفاد التنكير التكثير مع أن الأصل فيه الدلالة على الوحدة؛ لأنه لا تنافى بين الدلالتين كما سبق ، والفرق بين التكثير والتعظيم أن الأول ينظر فيه إلى الكميات والمقادير ، والثانى ينظر فيه إلى علو الشأن ، وبهذا يعرف الفرق بين التقليل والتحقير .

(٣) — ى — ١١٢ — س — ٧   (٤) فيفيد أنه قليل إلى حد لايعرف .

(٥) — ى ٧٢ — س — ٩   (٦) — ى — ٤ — س — ٣٥ .

رسلٌ مِنْ قبلك) أى رسل ذوو عدد كثير وآيات عظام[١] وأعمار طويلة ونحو ذلك .

والسكاكى[٢] لم يفرق بين التعظيم والتكثير ، ولا بين التحقير والتقليل ، ثم جعل التنكير فى قولهم — شرٌّ أهرَّ ذا ناب — للتعظيم ، وفى قوله[٣] تعالى : (ولئنْ مستهمْ نفحةٌ مِنْ عذابِ ربّك) لخلافه ، وفى كليهما نظر ، أما الأول فلما سيأتى[٤] وأما الثانى فلأن خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ، ومن نفس الكلمة[٥] لأنها إما من قولهم — نفحتِ الريحُ — إذا هبّت : أى هبّة ، أو من قولهم — نفح الطيبُ — إذا فاح : أىْ فوْحة ، كما يقال شمة ، واستعماله بهذا المعنى فى الشر استعارة ، إذ أصله أن يستعمل فى الخير ؛ يقال — له نفحة طيبة — أى هبّة من الخير . وذهب أيضاً إلى أن قوله[٦] تعالى :(ياأبتِ إنى أخافُ أن يمسّك عذابٌ منَ الرَّحْمن) بالتنكير دون عذاب الرحمان بالإضافة إما للتهويل أو لخلافه[٧] والظاهر أنه لخلافهِ ؛ وإليه ميل الزمخشرى ، فإنه ذكر أن إبراهيم صلى الله عليه وسلم لم يخل هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه ؛ حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحقٌ لاصق به . ولكنه قال :(إنى أخاف أن يمسك عذاب من الرحْمن) فذكر الخوف والمس ونكر العذاب .

وأما التنكير فى قوله[٨] تعالى:(ولكمْ فى القصاصِ حياة)فيحتمل النوعية

---

(١) قد يقال : إن الذى فى الآية تنكير رسل، فيدل على عظمهم لا على عظم الآيات ، وأجيب بأنه يشير بهذا إلى أنه هو المراد بعظم الرسل ، أو إلى أنه داخل فى عظمهم .

(٢) المفتاح — ١٠٣ (٣) — ى — ٤٦ — س — ٢١

(٤) من أن تقديم المسند إليه فى ذلك للتخصيص لا للتعظيم ؛ لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلا شر .

(٥) لا يخفى أن هذا لا يمنع أن يكون للتنكر دلالة عليه أيضاً ، لأن المعنى الواحد قد يجتمع فيه دلالتان وثلاث لغرض من الأغراض .

(٦) — ى — ٤٥ — س — ١٧ (٧) خلاف التهويل هو التهوين (٨) ى — ١٧٩ — س — ٢

والتعظيم ، أى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة ، لمنعه مما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا ، أو نوع من الحياة وهو الحاصل للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص ، فإن الإنسان إذا همّ بالقتل تذكر الاقتصاص ، فارتدعَ ، فسلمَ صاحبه من القتل وهو من القوَد ، فتسبب لحياة نفسين .

ومن تنكير غير المسند إليه النوعية : (وأمطرنا عليهم مطرًا) [١] أىْ وأرسلنا عليهم نوعًا من المطر عجيبًا ، يعنى الحجارة ، ألا ترى إلى قوله [٢] تعالى : (فساء مطرُ المنذَرِين) والتحقير [٣] : (إنْ نظنُّ إلا ظنًا) [٤] .

---

(١) — ى — ١٧٣ — س — ٢٦ ،

(٢) أى فى الآية نفسها ، لأن قوله — فساء — صيغة تعجب .

(٣) فالمعنى فى الآية إلا ظناً ضعيفاً ، وإنما حمل على هذا ولم يجعل مصدراً مؤكداً ، لأن الاستثناء لا يصح فى المصدر المؤكد ، وعلى الأول يكون من المصدر المبين لنوع فعله .

(٤) — ى — ٣٢ — س — ٤٥ .

هذا ، وقد يأتى التنكير لأغراض أخرى :

منها قصد التجاهل فى قوله تعالى : (هلْ ندلُّكم على رجل ينبئكم إذا مُزِّقتم كل ممزَّق إنكم لفى خَلق جديد) — ى — ٧ — س ٣٤ .

ومنها أن يمنع مانع من التعريف كما فى قول الشاعر :

إذا سئمت مهنَّده يمينٌ ... لطول الحمل بدَّله شمالا

لم يقل — يمينه — لأنه كره أن ينسب ذلك إلى يمين ممدوحه ، فنكرها ولم يضفها إليه .

تمرينات على التعريف والتنكير

تمرين — ١

١ — قال الله تعالى : (كما أرسلْنا إلى فرعونَ رسولاً ، فعصَى فرعونُ الرسولَ) - ى ١٥ ، ١٦ ، س - ٧٣ - فلماذا نكّر رسولاً أوّلا وعرفه ثانيا ؟

— ومن أى أقسام اللام لام الرسول ؟

تمرين — ٢

١ — قال الله تعالى : (فذلكَ الَّذى يدُعُّ اليتيمَ) - ى ٢ - س - ١٠٧ - فلماذا أتى باسم الإشارة للبعيد ولم يأت بها للقريب .

٢ — لماذا أوثر اسم الموصول على غيره من المعارف فى قول الشاعر :

أعبّادَ المسيحِ يخاف صحبى ونحن عبيدُ من خلق المسيحا

تمرين — ٣

١ — ما الغرض من تنكير المسند إليه فى قول الشاعر :

وفى السماء نجومٌ لا عدادَ لها وليس يكسفُ إلا الشمسُ والقمرُ

٢ — لماذا عرِّف المسند إليه بالعلمية وبالموصولية فى قوله تعالى :

(محمــدٌ رسولُ الله والذينَ معه أشدّاء على الكفارِ رحماء بينهُمْ) — ى ٢٩ — س ٤٨ .

تمرين — ٤

١ — قال النبى صلى الله عليه وسلم : « إن من البيان لسحراً ، وإن من الشعر لحكمة » فلماذا نكر المسند إليه ولم يعرفه ؟

٢ — لماذا عرف المسند إليه بالإضافة فى قول الشاعر :

أخوك الذى إن تدْعُه لملمّة يجبك وإن تغضب إلى السيف يغضب

تمرين — ٥

١ — قال الله تعالى : (إنَّ معَ العُسْرِ يسراً ، إنَّ معَ العُسْرِ يسراً) - ى - ٥ ، ٦ - س ٩٤ - فلماذا عرّف العسر فى الموضعين ونكر يسراً فيهما ؟ ومن أى أقسام اللام لام العسر ؟

٢ — ما الغرض من التنكير فى قول الشاعر :

شقّت لمنظرك الجيوبَ عقائلٌ   وبكتك بالدمع المتون غوانِ

تمرين — ٦

١ — قال الشاعر :

أحياؤنا لا يرزقون بدرهم   وبألفِ ألف ترزق الأمواتُ

فلماذا عرف المسند إليه الأول بالإضافة والثانى باللام ولم يعكس فيهما .

٢ — بين الغرض من التنكير فى قول الشاعر :

ولله منّى جانبٌ لا أضيعه   وللّهو منى والخلاعة جانبُ

٣ — بين الغرض من التعريف والتنكير فى قول المتنبى :

أهمُّ بشىء والليالى كأنها   تطاردنى عن كونه وأطاردُ

أغراض الوصف : وأما وصفه فلكون الوصف تفسيراً له كاشفاً عن معناه[1] كقولك — الجسم الطويل العريض العميق محتاج إلى فراغ يشغله — ونحوه في الكشف قول أوس :

الألمعيُّ الذى يظنُّ بك الظنَّ ... كأنْ قد رأى وقد سمعا[2]

حكى أن الأصمعى سئل عن الألمعى فأنشده ولم يزد ، وكذلك قوله[3] تعالى : ﴿إنَّ الإنسانَ خُلِقَ هَلُوعًا ، إذا مَسَّهُ الشرُّ جَزُوعًا ، وَإذا مَسَّه الخيرُ مَنُوعًا﴾ قال الزَمَخْشَرِيُّ الهَلَع سرعةُ الجزع عند مسّ المكروه ، وسرعةُ المنع عند مس الخير ، من قولهم — ناقة هلوع — سريعة السير — وعن أحمد بن يحيى[4] قال لى محمد بن عبدالله بن طاهر : ما الهلع ... قلت : قد فسره الله تعالى . انتهى كلام الزمخشرىّ .

أو لكونه مخصصًا له[5] نحو — زيد التاجر عندنا .

---

(١) هذا معنى أصلى للوصف ، فلا يصح ذكره فى وجوه البلاغة ، وكذلك كونه مخصصاً للموصوف .

(٢) هو لأوس بن حجر يرثى فضالة بن كلدة ، وقبله :

أيتها النفس أجملى جزعا ... إنّ الذى تحذرينَ قد وقعا

إنّ الذى جمع الشجاعة والنجـ ... ـدَةَ والبرّ والتقى جُمِعا

فالألمعى بالرفع خبر — إن — ولهذا قال — ونحوه فى الكشف — لأنه ليس مسنداً إليه ، وقد روى بالنصب على أنه وصف لاسم — إن — ويؤيد هذه الرواية إتيان خبر — إن — بعد هذا فى قوله :

أودى فلا تنفع الإشاحة مِنْ ... أمرٍ لِمرء يحاول البدعا

(٣) — ى — ١٩ ، ٢٩ ، ٢١ — س — ٧٠

(٤) هو أبو العباس ثعلب ، من أئمة اللغة والنحو .

(٥) التخصيص رفع الاحتمال فى المعارف وتقليل الاشتراك فى النكرات .

أو لكونه مدحاً له ، كقولنا — جاء زيد العالم — حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر العالم ، ونحوه من غيره[١] قوله[٢] تعالى: (بِسم اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ) وقوله[٣] تعالى : (هُوَ اللهُ الخالقُ البارىءُ المصوِّر) .

أو لكونه ذماً له ، كقولنا — ذهب زيد الفاسق — حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر الفاسق ، ونحوه من غيره قوله[٤] تعالى : (فإذا قرأتَ القرآنَ فاستَعِذْ باللهِ مِنَ الشيطانِ الرجيمِ) .

أو لكونه تأكيداً له[٥] كقولك — أمس الدابر كان يوماً عظيما .

أو لكونه بياناً له ، كقوله[٦] تعالى : (لا تَتَّخِذُوا إلهَينِ اثنينِ ، إنما هُوَ إلهٌ وَاحِدٌ) قال الزمخشرى : الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دالٌّ

---

(١) نحوه أيضاً من المسند إليه قوله تعالى : (فتبارك الله أحسن الخالقين) وقول خرنق أخت طرفة :

لا يبعدن قومى الذين هم ... سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك ... والطيبون معاقد الأزر

(٢) — ى — ١ — س — ١

(٣) — ى — ٢٤ — س — ٥٩

(٤) — ى — ٩٨ س — ١٦

(٥) أى لغوياً لا اصطلاحياً ، ولابد الوصف المؤكد من حال يقتضيه كإظهار السرور أو التأسف فى المثال ، والتأكيد يقصد هنا زائداً على الوصفية بخلافه فى التوكيد بالنفس ونحوه مما يأتى .

(٦) — ى — ٥١ — س — ١٦

وقد ذكروا هنا فروقاً بين الوصف المبين وغيره مما سبق ، وقيل : إن الوصف المبين يمكن جعله من الوصف المؤكد ، وإنما جعل وصفاً ولم يجعل عطف بيان ، لأن عطف البيان لا يكون مشتقاً ولا مؤولا به .

على شيئين : على الجنسية والعدد المخصوص . فإذا أريدت الدلالة على أن المعنيّ به منهما والذى يساق له الحديث هو العددُ شفعَ بما يؤكده فدَل به على القصد إليه والعناية به ، ألا ترى أنك لو قلت إنما هو إله ولم تؤكده بواحد لم يَحْسُنْ ، وَخُيِّلَ أنك تثبت الإلهيةَ لا الوحدانية ، وأما قوله[1] تعالى : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِى الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) فقال السكاكى[2] شفع – دابة – بفى الأرض ، و – طائر – بيطير بجناحيه لبيان أن القصد بهما إلى الجنسين[3] وقال الزمخشرى : معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة[4] كأنه قيل : وما من دابة قطُّ فى جميع الأرضين السبع ، وما من طائر قط فى جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه .

واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة ، وشرطها أن تكون خبرية ، لأنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر ، فلم يستقم أن تكون إنشائية مثله ، وقال السكاكى[5] لأنه يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقُّق الوصف للموصوف ، لأن الوصف إنما يؤتى به ليُمَيِّز به الموصوف مما عداه ، وتمييز المتكلم شيئاً من شىء بما لا يعرفه له مُحالٌ ، فما لا يكون عنده محققاً للموصوف يمتنع أن يجعله وصفاً له بحكم عكس النقيض[6] ومضمون الجمل الطلبية كذلك ،

---

(١) — ى — ٣٨ — ٦ (٢) ١٠١ — للفتاح (٣) أى لابد إلى العدد .

(٤) أما أصل التعميم فمستفاد من وقوع النكرة فى سياق النفى ، والزيادة لرفع احتمال إرادة دواب أرض واحدة أو طيور جو واحد ، وجعل الاستغراق حقيقياً فى جميع الدواب والطيور ، ولا يخفى أن كلام السكاكى يؤول إلى ذلك أيضاً ، لأنه عند قصد الجنس يكون الاستغراق حقيقياً .

(٥) ١٠٠ و ١٠١ — للفتاح .

(٦) أى لقوله — يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقق الوصف للموصوف .

لأن الطلب يقتضي مطلوباً غير متحقق لامتناع طلب الحاصل ، فلا يقع شيء منها صفة لشيء ، والتعليل الأول أعمُّ ، لأن الجملة الإنشائية قد لا تكون طلبية[١] كقولنا — نعم الرجل زيد . وبئس الصاحب عمرو ، وربما يقوم بكر ، وكم غلامٍ ملكتَ ، وعسى أن يجيء بشر ، وما أحسن خالداً ، وصيغ العقود نحو بعتُ واشتريت — فإن هذه كلها إنشائية وليس شيء منها بطلبي . ولامتناع وقوع الإنشائية صفة أو خبراً قيل في قوله :

جاءوا بِمذق هل رأيت الذئب َقطْ [٢]

تقديره — جاءوا بمذق مقول عنده هذا القول ، أي بمذق يحمل رائيه أن يقول لمن يريد وصفه له هل رأيت الذئب قَط ، فهو مثله في اللون لإيراده في خيال الرائي لون الذئب لوُرْقته[٣] وفي مثل قولنا — زيد اضربهُ أولا تَضرِبهُ — تقديره — مقول في حقه اضربه أو لا تضربه[٤] .

---

(١) لايخفى أن الجملة الإنشائية غير الطلبية كالإنشائية الطلبية فيما ذكره السكاكي ، ولامعنى للتطويل بهذه المماحكات اللفظية في هذا العلم ، ولاسيما أن ما ذكره من ذلك الشرط من مسائل علم النحو .

(٢) هو لعبد الله بن رؤبة التميمي المعروف بالعجاج :

حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاءوا بمذق: هل رأيت الذئب قط

والمذق اللبن المخلوط بالماء ، مصدر بمعنى اسم المفعول ، وقوله — جن الظلام — بمعنى أقبل أوله ، واختلاطه إنما يكون بمذهاب نور النهار كله ، يصف قوماً أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بهذا المذق . (٣) الورقة سواد في غبرة .

(٤) قد يأتي الوصف لأغراض أخرى ، منها الترحم في قول الشاعر :

إلهي عبدك العاصي أتاكا مقراً بالذنوب وقد دعاكا

ومنها قصد الإبهام ، نحو قولك — تصدقت صدقة كبيرة أو صغيرة : ومنها قصد التعميم ، مثل قولك — أكرم الناس الصغار والكبار .

أغراض التوكيد :

وأما توكيده فللتقرير ، كما سيأتى فى باب تقديم الفعل وتأخيره[١] .

أو لدفع توهم التجوُّز أو السهو[٢] كقولك ـ عرفتُ أنا، وعرفتَ أنت، وعرف زيد زيداً ـ أو عدم الشمول ، كقولك ـ عرفنى الرجلان كلاهما ، أو الرجال كلهم[٣] قال السكاكى[٤] ومنه ـ كل رجل عارف، وكل إنسان حيوان ـ وفيه نظر ، لأن كلمة ـ كل ـ تارة تقع تأسيساً وذلك إذا أفادت الشمول من أصله حتى لولا مكانها لَما عُقِلَ ، وتارة تقع تأكيداً ، وذلك إذا لم تفده من أصله بل تمنع أن يكون اللفظ المقتضى له مستعملا فى غيره .

(١) كقولك — هو يعطى الجزيل — فهو يفيد من تقوية الحكم مالايفيده قولك — يعطى زيد الجزيل — لتكرار الإسناد فى الأول ، ولايخفى أن هذا ليس من توكيد للسند إليه فلا معنى لذكره هنا .

(٢) بأن يكون فى الكلام أو للقام مايوهم ذلك فيؤتى بالتوكيد لدفعه ، وبهذا يمتاز نظر علم المعانى عن نظر علم النحو إلى التوكيد ، وهذا كما فى قولك — قطع الأمير نفسه السارق — فإنه لو قيل — قطع الأمير السارق — لتوهم أن القاطع غيره بأمره على ماجرت به العادة فى ذلك ، أما النحو فيجوز فيه أن يقال — قطع الأمير نفسه السارق ، وقطع الأمير السارق — بلا نظر إلى هذه الاعتبارات ، وعلى هذا ورد التوكيد فى قوله : (ولقد أريناه آياتنا كلها فكذب وأبى) — ى — ٥٦ س ٢٠ — وقوله : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون ، إلا إبليس أبى أن يكون مع الساجدين) — ى — ٣٠ ، ٣١ — س ١٥ — ففى هذا إشارة إلى فظاعة تكذيب فرعون واستكبار إبليس اللعين .

(٣) فإنه قبل التأكيد يحتمل أن أحد الرجلين أو بعض الرجال لم يجىء ، ولكنه لم يعتد به فأطلق الكل وأريد البعض على سبيل المجاز .

(٤) ١٠١ — للفتاح .

أما الأول فهو أن تكون مضافة إلى نكرة (١) كقوله (٢) تعالى (كلُّ حزبٍ بما لديهم فرحونَ) وقوله (وكلَّ شيء فصَّلناهُ تفصيلاً) (٣) وقوله (وهمْ مِن كلِّ حدَبٍ ينْسلون (٤)) وأما الثانى فما عدا ذلك ، كقوله (٥) تعالى (فسجَدَ الملائِكةُ كلُّهم) وهى فى قوله — كل رجل عارف ، وكل إنسان حيوان — من الأول لا الثانى لأنها لو حذفت منهما لم يفهم الشمول أصلا .

أغراض عطف البيان :

وأما بيانه وتفسيره فلإيضاحه باسم مختصّ به (٦) كقولك — قدم صديقك خالد .

---

(١) كذلك المضافة إلى معرفة ، كقوله تعالى : (كلُّ الطعام كان حلا لبنى إسرائيل) — ى — ٩٣ — س — ٣ .

(٢) — ى ٥٣ — س — ٢٣

(٣) — ى — ١٢ — س — ١٧

(٤) — ى ٩٦ — س — ٢١

(٥) — ى — ٣٠ — س — ١٥

(٦) هذا معنى نحوى لعطف البيان ، وإنما يعد من البلاغة إذا كان للمسند إليه شأن يقتضى العناية بأمره كعظم شأنه أو حقارته ، فيكون عطف البيان لمدحه أو ذمة أو نحو ذلك ، كقوله تعالى (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس) — ى — ٩٧ — س — ٥ — وقوله (ويسقى من ماء صديد) — ى — ١٦ س — ١٤ — وقد يكون عطف البيان غير مختص بمتبوعه ولكن يحصل الإيضاح والاختصاص بمجموعهما ، كما فى قول الشاعر :

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطاً إلى يدى

أغراض البــدل :

وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير والإيضاح[1] نحو — جاءنى زيد أخوك، وجاء القوم أكثرهم، وسُلبَ عمرو ثوبه[2] ومنه فى غيره قوله تعالى[3] (اهدِنا الصراط المستقيمَ ، صِراطَ الذين أنعمتَ عليهم) .

أغراض عطف النسق :

وأما العطف فلتفصيل المسند إليه مع اختصار[4] نحو — جاء زيد وعمرو وخالد .

فالطير عطف بيان للعائذات ، وكل منهما غير مختص بصاحبه فى ذاته ، وإنما حصل هذا بمجموعهما .

(١) يعنى أنه يؤتى به لهذين الأمرين زيادة على قصده بالحكم وهو المعنى النحوى للبدل ، أو أن فيه زيادة تقرير على التوابع السابقة ، لأنه على نية تكرار العامل ، فيكون إسناده أقوى من غيره .

(٢) لم يأت بمثال لعطف الغلط ، لأنه لا يقع فى فصيح الكلام إلا أن يكون بدل بداء ، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم تذكر البدل بعده فتوهم أنك غالط لقصد المبالغة والتفنن ، وشرطه أن يرتقى فيه من الأدنى إلى الأعلى ، كما فى قول الشاعر :

ألمع برق سرى أم ضوء مصباح ... أم ابتسامتها بالمنظر الضاحى

هذا وفى البدل من وجوه البلاغة وجه الإجمال ثم التفصيل والعناية بإثبات الحكم ، ولا يكون هذا إلا لمقام يقتضيه ، كما فى قول الشاعر :

بلغنا السماء مجــدنا وسناؤنا ... وإنا لنرجو فوق ذلك مظهراً

(٣) — ى — ٦ ، ٧ — س — ١

(٤) هذا غير ما يفيده العطف من معناه النحوى كالدلالة على مطلق الجمع

أو لتفصيل المسند مع اختصار، نحو — جاء زيد فعمرو — أو ثم عمرو، أو جاء القوم حتى خالد [١] ولا بد فى — حتى — من تدريج، كما ينبىء عنه قوله :

وكنتُ فتى من جنـــد إبليس فارتمى
بىَ الحـالُ حتى صار إبليس من جندى[٢]

أو لرد السامع عن الخطأ فى الحكم إلى الصواب [٣] كقولك — جاءنى زيد لا عمرو — لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد، أو أنهما جاآك جميعاً،

فى الواو، ووجه الاختصار فى المثال أنه فى معنى — جاء زيد وجاء عمرو وجاء خالد، وقد أشار به إلى أن تفصيل المسند إليه خاص بالواو .

هذا ولا بد لذلك من مقام يقتضيه، كما فى قوله تعالى : (إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين) — ى — ٨ — ٢٨ — فذكر بالتفصيل فرعون وهامان لأنهما السبب فى الخطأ دون جنودهما .

(١) أشار بهذا إلى أن تفصيل المسند خاص بالفاء وثم وحتى، لأنها تبين أنه حصل بترتيب وتعقيب أو بترتيب وتراخ أو بترتيب ذهنى، ووجه الاختصار فيها أنها تغنى عن — جاء زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة أو نحو ذلك — ولا يخفى أنه يحصل فيه أيضاً تفصيل المسند إليه ولكنه غير مقصود منها، لأنه يكون معلوماً قبلها فتساق لأجل تفصيل المسند وحده .

(٢) هو للحسن بن هانىء المعروف بأبى نواس . وحتى فيه ليست عاطفة، وإنما يقصد التمثيل به لإفادتها التدريج، وإنما لم تكن عاطفة فيه لأن المشهور أنها لا تأتى فى عطف الجمل، ولأن الجملة قبلها لا يستقل بها الكلام حتى يصح العطف عليها عند من يقول بصحة العطف بها فى الجمل .

(٣) أى مع الاختصار على ما سبق، لأن هذا هو الذى يعنى به فى هذا العلم .

وقولك — ما جاءنى زيد لكن عمرو — لمن اعتقد أن زيداً جاءك دون عمرو، أو لصرف الحكم عن محكوم له إلى آخر، نحو — جاءنى زيد بل عمرو، وما جاءنى زيد بل عمرو [١] .

أو للشك فيه أو التشكيك [٢] نحو — جاءنى زيد أو عمرو ، أو إما زيد وإما عمرو ، أو إما زيد أو عمرو — أو للإبهام ، كقوله [٣] تعالى : (وإنَّا أو إيَّاكم لعلى هُدى أو فى ضلال مبين) أو للإباحة أو التخيير، وهوأن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء فحسبُ [٤] مثالهما قولك — ليدخلِ الدار زيد أو عمرو — والفرق بينهما واضح ، فإن الإباحة لا تمنع من الإتيان بأحدهما أو بهما جميعاً .

---

(١) فالمعنى فيه على نقل حكم النفى إلى عمرو على ما ذهب إليه المبرد ، والجمهور على أن — بل — تنقل حكم الإثبات لا النفى .

(٢) أى مع الاختصار أيضاً ، والشك من المتكلم ، والتشكيك للسامع ، والبلاغة فى التشكيك أعلى من البلاغة فى الشك ، لأن التشكيك يجعل وسيلة إلى بلوغ اليقين ووصول الحق إلى المخالفين على وجه لا يثير غضبهم ، لينظروا فيه فيؤديهم النظر إلى العلم به ، وقد جعل السكاكى من هذا قوله (وإنا أو إياكم — الآية) ولم يجعله للإبهام على السامع كما فعل الخطيب ، ومنه أيضاً قول الشاعر :

وقد زعمت ليلى بأنى فاجر   لنفسى تقاها ، أو عليها فجورها

وقيل : إن — أو فيه — بمعنى الواو .

(٣) — ى — ٢٤ — س — ٣٤

(٤) أى من غير قصد إلى تشكيك أو إبهام .

أغراض ضمير الفصل :

وأما توسُّطُ الفصل بينه وبين المسند فلتخصيصه به [١] كقولك — زيد هو المنطلق ، أو هو أفضل من عمرو ، أو خير منه ، أو هو يذهب [٢]

---

(١) يعنى تخصيص المسند إليه بالمسند ، فالباء داخلة على المقصور وما قبلها هو المقصور عليه ، ومن أغراض الفصل أيضاً التأكيد ، وإنما يفيد التأكيد إذا حصل التخصيص بغيره بأن تكون الجملة معرفة الطرفين مثلا ، كما فى قوله تعالى (إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين) — ى — ٥٨ — س ٥١ — وقوله (فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم) — ى — ١١٧ — س — ٥ — وقوله (لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون) — ى — ٢٠ — س — ٥٩ — وقد يكون لتخصيص المسند بالمسند إليه ، نحو — الكرم هو التقوى — لأنه بمعنى لا كرم إلا التقوى .

(٢) الحق أن هذا ليس ضمير فصل ، وإنما يعرب توكيداً أو مبتدأ ثانياً ، لأنه يشترط فى ضمير الفصل أن يكون ما بعده خبرا معرفة أو كالمعرفة فى عدم قبول — أل — كلفظ خير ، ويشترط فيما قبله أن يكون مبتدأ ولو باعتبار الأصل ، وأن يكون معرفة ، ويشترط فيه نفسه أن يكون بصيغة المرفوع ، وأن يطابق ما قبله ، فلا يجوز كنت هو الفاضل .

تمرينات على التوابع

تمرين — ١

(١) بين الغرض من البدل فى قول الشاعر :

وكنت كذى رجلين : رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

(٢) هل يجوز بلاغة كما يجوز نحواً أن يجعل عطف البيان بدلا مطابقاً وبالعكس ، أو أن لكل منها مقاما خاصا به ؟

(٣) بين معنى — أو — ومنزلتها بلاغة فى قول الشاعر :

نحن أو أنتم الأولى ألفوا الحق فبعداً للمبطلين وسحقاً

تمرين — ٢

(١) من أى أقسام البدل قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاما . يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا) — ى — ٦٨ ، ٦٩ — س — ٢٥ — وأى غرض دعا إليه ؟ وما منزلته فى البلاغة ؟

(٢) أى غرض دعا إلى التوكيد فى قول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجبا

(٣) قال تعالى (فلله الحمد رب السماوات ورب الأرض رب العالمين) — ى — ٣٦ — س — ٤٥ — فلماذا عطف فى الأول دون الثانى ؟

تمرين — ٣

(١) قال الله تعالى (إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين) — ى — ٨ — س ٢٨ — فما فائدة العطف بلاغة فيه؟ ولماذا أوثرت فيه الواو على غيرها ؟

(٢) أى غرض دعا إلى العطف بحتى فى قول الشاعر :

قهرناكم حتى الكماة فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

(٣) ما الغرض من الوصف فى قول الشاعر :

ويأوى إلى نسوة عطل وشعثاً مراضيع مثل السعالى

أغراض التقديم :

وأما تقديمه فلكون ذكره أهمّ ، إما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه (١)

وإما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع ، لأن فى المبتدإ تشويقاً إليه ، كقوله :

والذى حارت البريّةُ فيهِ حيوانٌ مستحدثٌ من جماد (٢)

وهذا أولى من جعله شاهداً لكون المسند إليه موصولا كما فعل السكاكى (٣) .

وإما لتعجيل المسرة أو المساءة لكونه صالحاً للتفاؤل أو التطيُّر ، نحو — سعد فى دارك ، والسفّاح فى دار صديقك .

وإما لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر ، أو أنه يستلَذ ، فهو إلى الذكر أقرب (٤) .

---

(١) هذا إذا كان المسند إليه مبتدأ أو نحوه لا فاعلا أو نحوه ، ولا يخفى أن هذه نكتة ضعيفة لا يعوّل عليها هنا .

(٢) هو لأحمد بن عبد الله المعروف بأبى العلاء المعرّى ، وقوله — حارت — بمعنى اختلفت من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم على سبيل المجاز المرسل ، واسم الموصول مبتدأ وخبره حيوان على تقدير مضاف ، أى معاد حيوان كما يدل عليه سياق القصيدة — ويجوز أن يراد استحداث الحيوان من النطفة فلا يحتاج إلى تقدير مضاف .

(٣) ٩٨ — المفتاح ، ولا مانع من جعله شاهداً لها معاً ، ومما يدخل فى هذا الغرض أن يكون المسند إليه ضمير شأن أو قصة ، كما فى قول الشاعر :

هى الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشى وفتكى

(٤) كقول جميل :

بثينة ما فيها إذا ما تبصرت معاب ولا فيها إذا نسبت أشب

وإما لنحو ذلك [١] .

قال السكاكى [٢] وإما لأن كونه متصفاً بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر ، كما إذا قيل لك : كيف الزاهد ؟ فتقول : الزاهد يشرب ويطرب . وإما لأنه يفيد زيادة تخصيص ، كقوله :

متى تهزُزْ بنى قطَن تجدهم سيوفاً فى عواتقهم سيوف

جلوس فى مجالسهم رِزانٌ وإنْ ضيفٌ ألمّ فهم خُفوف [٣]

والمراد — هم خفوف — وفيه نظر ، لأن قوله — لا نفس الخبر يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر ، وهو باطل [٤] لأن نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بها إنما يكون تصديقاً ، وإن أراد

---

(١) كإظهار تعظيمه فى نحو قوله تعالى (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رُحماء بينهم) — ى — ٢٩ — س — ٤٨ — أو تحقيره فى قولك — الدنيا لا تساوى عند الله جناح بعوضة .

(٢) ١٠٤ ، ١٠٥ — المفتاح .

(٣) لا يعلم قائلهما ، وقوله — تهزز — بمعنى تهيجهم للحرب ، وقوله : — تجدهم سيوفا — معناه كالسيوف فى المضاء ، ورزان جمع رزين ، وخفوف مصدر خف بمعنى أسرع ، يمدحهم بالنخوة فى قوله — متى تهزز الخ — وبالعظمة والشرف فى قوله — جلوس ... الخ — وبالكرم فى قوله — وإن ضيف ألم ... الخ . وبعد البيتين :

إذا نزلوا حسبتهم بدورا وإن ركبوا فإنهم حتوف

(٤) أجيب عنه فى هذا بأنه لا يريد نفس الخبر مجرداً عن الحكم حتى يلزمه ذلك ، فهو لا يقصد إلا أنه إذا علم تحقق المسند فى الجملة ولم يعلم المسند إليه قدم على المسند ، وهذا ظاهر لا اعتراض عليه .

بذلك وقوع الخبر مطلقاً فغير صحيح أيضاً لِمَا سيأتى [١] أن العبارة عن مثله لا يتعرض فيها إلى ما هو مسند إليه ، كقولك — وقع القيام — ثم فى مطابقة الشاهد الذى أنشده للتخصيص نظر [٢] لما سيأتى أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا ، وقوله — والمراد هم خفوف — تفسير للشىء بإعادة لفظه [٣] .

قال عبد القاهر [٤] وقد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى إنْ وَلِىَ حرف النفى [٥] كقولك ما أنا قلت هذا — أى لم أقله مع أنه مقول ، فأفاد نفى الفعل عنك وثبوته لغيرك ، فلا تقول ذلك إلا فى شىء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفى كونك قائلا له ، ومنه قول الشاعر :

وما أنا أسقمتُ جسمى به ولا أنا أضرمت فى القلب ناراً [٦]

إذ المعنى أن هذا السُّقْم الموجود والضرمَ الثابت ما أنا جالباً لهما ،

---

(١) فى أول الكلام على متعلقات الفعل .

(٢) أجيب عنه فى هذا بأنه لا يريد بالتخصيص هذا الحصر وإنما يريد التخصيص بالذكر ، ولا يخفى أن حمل التخصيص على ذلك بعيد ، على أنه سيأتى أن السكاكى يريد فى هذا ونحوه التخصيص بمعنى الحصر وأنه لا يشترط فيه كون الخبر فعلياً .

(٣) لا يخفى أن السكاكى لا يريد بهذا تفسيره ، وإنما يريد بيان محل الشاهد ، وما كان أغنى الخطيب على الإطالة فى هذه المماحكات اللفظيه .

(٥) ٨٤ — دلائل الإعجاز .

(٥) يعنى أنه فى هذه الحالة يفيد قصر نفى الخبر الفعلى على المسند إليه وإثباته لغيره على الوجه الذى نفى به من خصوص أو عموم على ما سيأتى فى الأمثلة ، فالباء داخلة هنا على المقصور ، والمراد بلائه حرف النفى إتيانه بعده ولو كان بينهما فاصل ، فيشمل نحو — ما زيداً أنا ضربت ، وما فى الدار أنا جلست .

(٦) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى ، وقوله — أضرمت — بمعنى أشعلت ، يعنى نار الحب ، ونحوه قول الشاعر :

فالقصد إلى نفى كونه فاعلا لها لا إلى نفيهما ، ولهذا لا يقال — ما أنا قلت ولا أحد غيرى — لمناقضة منطوق الثانى (١) لمفهوم الأول (٢) بل يقال — ما قلت أنا ولا أحد غيرى — ولا يقال — ما أنا رأيت أحداً من الناس — ولا — ما أنا ضربت إلا زيداً — بل يقال — ما رأيت أو ما رأيت أنا أحداً من الناس ، وما ضربت أو ما ضربت أنا إلا زيداً — لأن المنفى فى الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس ، وفى الثانى الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد (٣) وقد سبق أن ما يفيــد التقويم ثبوته لغير المذكور هو ما نُفى عن المذكور ، فيكون الأول مقتضياً لأن إنساناً غير المتكلم قد رأى كل الناس ، والثانى مقتضياً لأن إنساناً غير المتكلم قد ضرب من عدا زيداً منهم ، وكلاهما محال ، وعلل الشيخ عبد القاهر والسكاكى (٤) امتناع الثانى بأن نقض النفى بإلا يقتضى أن يكون القائل له قد ضرب زيداً ، وإيلاء الضمير حرف النفى يقتضى ألاّ يكونَ ضربه ، وذلك تناقض ، وفيه نظر ،

وما أنا وحدى قلت ذا الشعر كله ولكن لشعرى فيك من نفسه شعر

وقوله صلى الله عليه وسلم : ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم .

(١) هو — ولا أحد غيرى .

(٢) هو — ما أنا قلت — لأن مفهومه أن غيره قاله .

(٣) لا يخفى أن هذا ليس هو المنفى فى المثالين وإلا كانا من سلب العموم لا من عموم السلب ، وإنما المنفى فى الأول رؤية أى واحد من الناس وفى الثانى ضرب أى واحد سوى زيد ، وعلى هذا يكون مفهوم المثالين أن إنساناً غير المتكلم رأى واحداً من الناس وضرب أى واحد سوى زيد ، وهو صحيح لا شىء فيه ، وإنما الذى يؤدى إلى ما ذكره الخطيب أن يقال — ما أنا رأيت كل رجل ، وما أنا ضربت كل رجل إلا زيداً .

(٤) ٨٥ — دلائل الإعجاز ، ١٢٥ — المفتاح .

إيلاء الضمير حرف النفى يقتضى ذلك ، فإن قيل : الاستثناء الذى فيه مفرغ ، وذلك يقتضى ألا يكون ضرب أحداً من الناس ، وذلك يستلزم ألا يكون ضرب زيداً ، قلنا : إن لزم ذلك [١] فليس للتقديم لجريانه فى غير صورة التقديم أيضاً ، كقولنا — ما ضربت إلا زيداً .

هذا إذا ولى المسند إليه حرف النفى ، وإلا فإن كان معرفة ، كقولك — أنا فعلت — كان القصد إلى الفاعل [٢] وينقسم قسمين :

أحدهما ما يفيد تخصيصه بالمسند [٣] للرد على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته فيه، كقولك — أنا كتبت فى معنى فلان ، وأنا سعيت فى حاجته — ولذلك إذا أردت التأكيد قلت للزاعم فى الوجه الأول — أنا كتبت فى معنى فلان لاغيرى — ونحو ذلك ، وفى الوجه الثانى — أنا كتبت فى معنى فلان وحدى — فإن قلت — أنا فعلت كذا وحدى — فى قوة — أنا فعلته لا غيرى — فلِم اختص كل منهما بوجه من التأكيد دون وجه ؟ قلتُ : لأن جدْوى التأكيد لما كانت إماطة شبهة خالجت قلب السامع ، وكانت فى الأول أن الفعل صدر من غيرك وفى الثانى أنه صدر منك بشركة الغير أكدتَ وأمطت الشبهة فى الأول بقولك — لاغيرى — وفى الثانى بقولك —

---

(١) الحق أنه لا يلزم لأن إيلاء الضمير حرف النفى إنما يقتضى نفى ما عدا المستثنى ، وما ذكره عبد القاهر والسكاكى إنما هو غفلة منهما .

(٢) أى لا إلى الفعل كما فى النفى .

(٣) يعنى قصر المسند عليه ، ويلزمه أيضاً تقوية الحكم كما فى القسم الثانى ، ولكنها تحصل هنا تبعاً لا قصداً .

ـ وحدى ـ لأنه محزّه، ولو عكست أخللت (١) .

ومن البين فى ذلك (٢) المثل : أتعلمنى بضبّ أنا حرشته (٣) وعليه قوله (٤) تعالى : (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لاتعلمهم نحن نعلمهم) أى لا يعلمهم إلا نحن ولا يطلع على أسرارهم غيرنا ، لإبطانهم الكفر فى سويداوات قلوبهم .

الثانى : ما لا يفيد إلا تقوّى الحكم وتقرّره فى ذهن السامع وتمكّنه ، كقولك ـ هو يعطى الجزيل ـ لا تريد أن غيره لايعطى الجزيل ولا أن تعرّض بإنسان ، ولكن تريد أن تقرر فى ذهن السامع وتحقق أنه يفعل إعطاء الجزيل، وسبب تقوّيه هو أن المبتدأ يستدعى أن يستند إليه شىء ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه إلى نفسه ، فينعقد بينهما حكم سواء كان خالياً عن ضميره ، نحو ـ زيد غلامك ـ أو متضمناً له ، نحو ـ أنا عرفت ، وأنت عرفت ، هو عرف أو زيد عرف ـ ثم إذا كان متضمناً لضميره صرفه ذلك الضمير إليه ثانياً ، فيكتسى الحكم قوة (٥) .

ومما يدل على أن التقديم (٦) يفيد التأكيد أن هذا الضرب من الكلام يجىء

---

(١) يعنى حولت كلا منهما عن موضعه المناسب له ، لأن ـ لا غيرى ـ تدل صريحاً على نفى صدوره من غيرك ، أما وحدى فيدل عليه التزاماً ، وكذلك ـ وحدى ـ يدل صريحاً على نفى الشركة ، أما ـ لاغيرى ـ فيدل عليه التزاماً .

(٢) أى فى إفادة التخصيص .

(٣) حرشته بمعنى صدته ، والمثل يضرب لمن يخبرك بشىء أنت أعلم به منه .

(٤) ـ ى ١٠١ ـ س ـ ٩ .

(٥) علله عبد القاهر بأن تقديم المسند إليه ينبه السامع لقصده بالحديث قبل ذكره تحقيقاً وتأكيداً له .

(٦) أى فى هذا القسم ، وبهذا يكون له مقام فى الكلام يباين مقام القسم الأول ، لأن المقصود منه التخصيص لا التأكيد كما سبق .

فيما سبق فيه إنكار من منكر ، نحو أن يقول الرجل — ليس لى علم بالذى تقول — فتقول — أنت تعلم أن الأمر على ما أقول — وعليه قوله [١] تعالى (ويقولونَ على الله الكذبَ ، وهمْ يعلمونَ) لأن الكاذب لا سيما فى الدين لا يعترف بأنه كاذب ، فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب .

وفيما اعترض فيه شك ، نحو أن تقول للرجل — كأنك لا تعلم ما صنع فلان — فيقول — أنا أعلم .

وفى تكذيب مُدعٍ ، كقوله [٢] تعالى (وإذا جاءوكمْ قالوا آمنّا وقد دخلوا بالكفر وهمْ قد خرجوا به) فإن قولهم (آمنا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به .

وفيما يقتضى الدليل ألا يكونَ ، كقوله [٣] تعالى (والذينَ يدْعونَ من دون الله لا يخلُقونَ شيئاً وهم يُخلقون) فإن مقتضى الدليل ألا يكونَ ما يُتخذُ إلهاً مخلوقاً .

وفيما يستغربُ ، كقولك — ألا تعجب من فلان يدّعى العظيم وهو يعيا باليسير .

وفى الوعد والضمان ، كقولك للرجل — أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر — لأن من شأن من تعدهُ وتضمن له أن يعترضه الشك فى إنجاز الوعد والوفاء بالضمان ، فهو من أحوج شىء إلى التأكيد .

وفى المدح والافتخار ، لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدَحُ به ويبعدهم عن الشبهة ، وكذلك المفتخر ، أما المدح فكقول الحماسى :

---

(١) — ى — ٧٨ — س — ٣ .

(٢) — ى — ٦١ — س — ٥ .

(٣) — ى — ٢٠ — س — ١٦ .

هم يُفرشون اللبْد كلَّ طِمِرَّةٍ(١)

وقول الحماسية :

هما يلبسان المجـــد أحسن لِبسة(٢)

وقول الحماسى :

فهُمْ يضربون الكبش يبرق بيضُه(٣)

وأما الافتخار فكقول طَرَفَة :

نحن فى المشتاة ندعو الجَفَلى(٤)

---

(١) هو للمعذل بن عبد الله الليثى من قوله يمدح فتيان بنى عَتِيك :

هم يفرشون اللبد كل طمرة   وأجرد ســـباح يبذ المغاليا

وقبله :

جزى الله فتيان العتيك وإنْ نأتْ   بى الدارُ عنهم خير ماكان جازيا

والطمرة الفرس الكريم ، والأجرد القصير الشعر ، والسباح اللين الجرى ، والمغالى بضم الميم السهم ، وبفتحها جمع مغلى أو مغلاة وهى السهم أيضاً . يعنى أنه أسرع منه .

(٢) هو لعمرة الخثعمية من قولها فى رثاء ابنيها :

هما يلبسان المجـد أحسن لبسة   شحيحان ما استطاعا عليه كلاهما

واللبسة اسم هيئة من لبس ، والشحيح الذى لا يفرط فيما فى يده ، وقيل : إن البيت لدرماء بنت سيار الجحدرية فى رثاء أخويها .

(٣) هو للأخنس بن شهاب التغلبى من قوله :

فهم يضربون الكبش يبرق بيضه   على وجهه من الدماء سبائبُ

وروى ـــ هم يضربون ـــ والكبش الشجاع ـــ والبيض الأمة ، والسبائب الطرائق جمع سبيبة ، يعنى أنهم يضربونه فيسيل دمه كأنه طرائق حمر .

(٤) هو لعمرو بن العبد المعروف بطرفة .

ومما لا يستقيم المعنى فيه إلا على ما جاء من بناء الفعل على الاسم قوله[١] تعالى (إنّ وَليِّيَ اللهُ الذى نَزّل الكتابَ وهُوَ يَتَولّى الصالحينَ) وقوله[٢] تعالى (وقالُوا أساطيرُ الأوّلينَ اكتتبها فهىَ تُمْلَى عليهِ بُكرةً وأصيلاً) وقوله[٣] تعالى (وحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جنودُهُ من الجنّ والإنسِ والطير فَهُمْ يُوزَعونَ) فإنه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جىء فى ذلك بالفعل غير مبنى على الإسم لوُجد اللفظ قد نبا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن الحال التى ينبغى أن يكون عليها .

وكذا إذا كان الفعل منفيا[٤] كقولك — أنت لا تكذب فإنه أشد لنفى الكذب عنه من قولك — لا تكذب — وكذا من قولك — لا تكذب أنت — لأنه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم ، وعليه قوله[٥] تعالى (وَالذينَ هُمْ بربهم لا يُشركون) فإنه يفيد من التأكيد فى نفى الإشراك عنهم ما لا يفيده

= نحن فى المشتاة ندعو الجفلى لا ترى الآدب فينا ينتقر

والمشتاة الشتاء وهو زمن الجدب عندهم ، والجفلى الدعوة العامة ، والآدب الداعى إلى المأدبة ، وقوله — ينتقر — معناه يدعو بعضاً ويترك بعضاً .

(١) — ى — ١٩٦ — س — ٧

(٢) — ى — ٥ — س — ٢٥

(٣) — ى — ١٧ — س ٢٧

(٤) أى بحرف نفى مؤخر عن المسند إليه ، فهو يأتى كالمثبت تارة للتخصيص ، وتارة لتقوية الحكم ، ومن إتيانه للتخصيص قولك — أنا ما قلت هذا — أى وحدى ، تقوله لمن يعتقد أنه لم يقل مصيباً فى هذا ولكنه نسبه خطئاً إلى غيرك ، وكل الأمثلة التى ذكرها الخطيب لإفادة تقوية الحكم .

(٥) ى — ٥٩ — س — ٢٣ .

قولنا — والذين لا يشركون بربهم ولا قولنا والذين بربهم لايشركون —
وكذا قوله[١] تعالى (لقَدْ حقَّ القولُ علىَ أكثرِهِم فهُمْ لا يُؤمِنُون
وقوله[٢] تعالى (فَعَمِيَتْ عَلَيهِمُ الأنْبَاءُ يَومَئِذٍ فهُمْ لا يتساءلون)
وقوله[٣] تعالى (إنَّ شرَّ الدوَابِّ عِنْدَ اللهِ الذينَ كَفَرُوا فهُمْ
لاَ يؤمِنُونَ) .

هذا كله إذا بُنِيَ الفعل على مُعَرَّفٍ فإن بنى على مُنَكَّر أفاد ذلك تخصيص[٤]
الجنس أو الواحد[٥] بالفعل ، كقولك — رجل جاءنى — أى لا امرأة أو لا رجلان ،
وذلك لأن أصل النكرة أن تكون للواحد من الجنس ، فيقع القصد بها تارة
إلى الجنس فقط ، كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أنْ قد أتاك آتٍ ،

---

(١) — ى — ٧ — س — ٣٦

(٢) — ى — ٦٦ — س — ٢٨

(٣) — ى — ٥٥ — س ٨

(٤) ظاهر هذا أن بناء الفعل على المنكر لا يفيد تقوية الحكم ، وقد ذكر السعد أنه قد يفيد ذلك ، كأن يقال — رجل جاءنى — فالمعنى أنه جاء ولا بد ، ثم ذكر أن هذا هو الذى يشعر به كلام عبد القاهر فى — دلائل الإعجاز — ولكنْ رجعت إلى كلامه فيه فوجدته صريحاً فى أنه لا يفيدُ إلا التخصيص ، لأنه ذكر أنك إذا قلت — رجل جاءنى — لم يصلح حتى تريد أن تعلم المخاطب أن الذى جاءك رجل لا امرأة أو لا رجلان ، ويكون كلامك مع من عرف أن قد أتاك آت فإن لم ترد ذاك كان الواجب أن تقول — جاءنى رجل — ولا شك أن ما ذكره السعد لا يصح عربية لعدم صحة الابتداء بالنكرة إلا عند إرادة التخصيص كما سيأتى ، وإذا لم يصح عربية لم يصح بلاغة .

(٥) هذا إذا كان المنكر مفرداً ، فإذا كان مثنى أو جمعاً أفاد تخصيص الجنس أو المثنى أو الجمع .

ولم يدر جنسه أرجل هو أو امرأة؟ أو اعتقد أنه امرأة، وتارةً إلى الوحدة فقط، كما إذا عرف أن قد أتاك من هو من جنس الرجال، ولم يدر أرجل هو أم رجلان؟ أو اعتقد أنه رجلان.

واشترط السكاكى[١] فى إفادة التقديم والاختصاص[٢] أمرين:

أحدهما أن يجوز تقدير كونه فى الأصل مؤخراً على أن يكون فاعلا فى المعنى فقط، كقولك — أنا قمت — فإنه يجوز أن تُقدرَ أصله — قُمْتُ أنا، على أن — أنا — تأكيد للفاعل[٣] الذى هو التاء فى قمت، فقُدِّمَ — أنا — وجُعِلَ مبتدأ.

وثانيهما أن يقدَّر كونه كذلك، فإن انتفى الثانى دون الأول كالمثال المذكور إذا أجرى على الظاهر، وهو أن يقدر الكلام من الأصل مبنياً على المبتدأ والخبر، ولم يقدر تقديم وتأخير، أو انتفى الأول بأن يكون المبتدأ اسما ظاهراً[٤] فإنه لا يفيد إلا تَقَوِّىَ الحكم.

واستثنى المُنَكَّرَ[٥] كما فى نحو — رجل جاءنى — بأن قدر أصله — جاءنى رجل — لا على أن — رجل — فاعل جاءنى، بل على أنه بدل من الفاعل الذى هو الضمير المستتر فى جاءنى، كما قيل فى قوله[٦] تعالى: (وأَسَرُّوا النَّجْوى الذِينَ ظَلَمُوا) إن (الذين ظلموا) بدل من الواو فى (أسروا)

---

(١) ١١٩، ١٢٠ — المفتاح.

(٢) أما تقوية الحكم فلا خلاف فيها بين السكاكى وعبد القاهر، لأنها تأتى فى جميع صور التقديم وإن لم تكن مقصودة فى بعضها كما سبق.

(٣) أى وتأكيد للفاعل فى المعنى لا فى اللفظ.

(٤) نحو — زيد قام — فإنه إذا قدر تأخيره يكون فاعلا فى اللفظ والمعنى لا فى المعنى فقط.

(٥) أى من ذلك الشرط فلم يشترطه فيه. (٦) — ى — ٣ — س — ٢١

وفرق بينه وبين المعرّف بأنه لو لم يقدر ذلك فيه انتفى تخصيصه ، إذ لا سبب لتخصيصه سواه، ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ[١] بخلاف المعرف لوجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف .

ثم قال : وشرطه [٢] ألا يمنعَ من التخصيص مانع [٣] كقولنا — رجل جاءني — أي لا امرأة أو لا رجلان — دون قولهم — شَرٌّ أهرَّ ذَا نَابٍ — أما على التقدير الأول [٤] فلامتناع أن يراد المُهِرُّ شر لا خير[٥]، وأما على الثاني[٦] فلكونه نابياً عن مكان استعماله[٧]، وإذ قد صرح الأئمة بتخصيص حيث تأولوه بما أهر ذا ناب إلا شر ، فالوجه تفظيع شأن الشر بتنكيره ... سبق[٨] . هذا كلامه ، وهو مخالف لما ذكره الشيخ

---

(١) لأنه لايجوز الابتداء بالنكرة إلا إذا خصصت ، وإذا كان لها مخصص غير ذلك من وصف أو نحوه لم يجب جعل التقديم للتخصيص .

(٢) أي شرط تقدير ذلك في المنكر ليفيد التخصيص .

(٣) يريد بالمانع انتفاء فائدة التخصيص من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم أصله .

(٤) هو أن يكون لتخصيص الجنس .

(٥) لأنه لايوجد من يتوهم أن الخير يهر الكلب حتى يرد عليه بذلك .

(٦) هو أن يكون لتخصيص الواحد .

(٧) لأنه مثل يقال في مقام الحث على شدة الحزم لدفع هذا الشر لعظمه ، فإذا أريد أن الذي أهره شر لاشران نافى القصد منه ، لأنه مما يوجب التساهل في دفعه .

(٨) من أن التنكير قد يأتي للتعظيم ، وبهذا يجمع بين قولهم بتخصيصه وقوله بعدمه فقولهم بالتخصيص مبني على جعل التنكير للتعظيم ، والمعنى شر عظيم أهر ذا ناب لاشر ضعيف ، فيكون التخصيص في الوصف لا في جنس الشر ، ويكون له فائدة ، وقوله بعدم التخصيص مبني على عدم إرادة ذلك من التنكير ، فيكون التقديم عنده لتقوية الحكم فقط

عبدالقاهر (١) لأن ظاهر كلام الشيخ فيما يلي حرفَ النفي القطعُ بأنه يفيد التخصيص مضمراً كان أو مظهراً ، معرّفاً أو منكراً من غير شرط لكنه لم يمثل إلا بالمضمر ، وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيده إلا إذا كان مضمراً أو منكراً بشرط تقدير التأخير في الأصل ، فنحو — ما زيد قام يفيد التخصيص على إطلاق قول الشيخ ، ولا يفيده على قول السكاكي ، ونحو — ما أنا قمت — يفيده على قول الشيخ مطلقاً ، وعلى قول السكاكي بشرط ، وظاهر كلام الشيخ أن المعرف إذا لم يقع بعد النفي وخبرُه مثبتٌ أو منفي قد يفيد الاختصاص مضمراً كان أو مظهراً ، لكنه لم يمثل

---

(١) من يرجع إلى كلام السكاكي في — المفتاح — يرى أنه حاكى عبد القاهر فيما يفيده تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي ، فقد رأى في النكرة أن البناء عليها لا يفيده إلا التخصيص كما يرى عبد القاهر ، ولم يخالفه إلا في توجيه ذلك بما لا يؤثر في موافقته له ، وقد رأى فيما يلي حرف النفي ما يراه عبد القاهر ، فلا يصح عنده مثله — ما أنا رأيت أحداً ، ولا ما أنا رأيت إلا زيداً — وكذلك لا يصح عنده — ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس ، ولا ما أنا ضربت زيداً ولا أحد غيري — فالمضمر والمظهر عنده في ذلك سواء ، ولهذا لم يذكر شرط تقدير التأخير فيما يلي حرف النفي ، ولا يوجد في كلامه ما يشعر بحمله على المثبت في هذا الشرط ، وقد رأى في المعرف المثبت أنه يحتمل التخصيص وتقوية الحكم كما يرى عبد القاهر ، ولكنه يرى أن البناء على المظهر ليس كالبناء على المضمر في احتمال هذين الاعتبارين على السواء ، فهو لا ينفي فيه الاختصاص ؛ بل يبعده ، ولعل عبد القاهر لم يمثل إلا بالمضمر كما ذكر الخطيب لضعف اعتبار التخصيص في المظهر ، ولعل الخطيب أشار بقوله — لأن ظاهر كلام الشيخ إلخ إلى أنه يمكن الجمع بينهما .

والحق أنه لا خلاف بين عبد القاهر والسكاكي في ذلك كله إلا في التوجيه فقط ، والخلاف في التوجيه لا يؤثر في اتفاقهما على ذلك بشيء ، وما كان أغنى الخطيب عن التطويل بما طول به في هذا الموضع .

إلا بالمضمر ، وكلام السكاكى صريح فى أنه لا يفيده إلا المضمر ، فنحو ـ زيد قام ـ قد يفيد الاختصاص على إطلاق قول الشيخ ، ولا يفيده عند السكاكى ، ثم فيما احتج به لما ذهب إليه نظر ، إذ الفاعل وتأكيده سواء فى امتناع التقديم ما دام الفاعل فاعلا والتأكيد تأكيداً ، فتجويز تقديم التأكيد دون الفاعل تحكم ظاهر ، ثم لا نسلم انتفاء التخصيص فى صورة المنكر لولا تقدير أنه كان فى الأصل مؤخراً فقُدِّمَ ، لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل كما ذكر [١] وغير التهويل ثم لا نسلم امتناع أن يراد المُهِرُّ شر لا خير ، قال الشيخ عبد القاهر : إنما قُدِّمَ ـ شر ـ لأن المراد أن يُعْلَمَ أن الذى أهرَّ ذا ناب هو من جنس الشر لا من جنس الخير [٢] فَجَرَى مجرى أن تقول ـ رجل جاءنى ـ تريد أنه رجـــل لا امرأة ، وقولُ العلماء إنه إنما صلح لأنه بمعنى ـــ ما أهر ذا ناب إلا شر ـــ بيانٌ لذلك ، وهذا صريح فى خلاف ما ذكره .

ثم قال السكاكى [٣] ويقرب من قبيل ـ هو عرف ـ فى اعتبار تَقَوِّى الحكم [٤].

---

(١) أى فى قولهم ـــ شر أهر ذا ناب ـــ وغير التهويل كالتحقير والتكثير والتقليل ، ولكن هذا لا يرد على السكاكى ، لأنه إنما يقدر ذلك فى النكرة إذا لم يكن هناك سبب للتخصيص سواه ، نحو ـــ رجل جاءنى ـــ على إرادة الجنس أو الواحد ، فليس فيه احتمال تهويل ولا غيره .

(٢) ٩٤ ـــ دلائل الإعجاز ، ولكن قد سبق أن التخصيص فى مثل هـــذا لا فائدة فيه ، وقيل : إن الكلب قد يهر فى الدفاع عن أصحابه وهو من جنس الخير ، فيكون على هذا فى التخصيص بجنس الشر فائدة ، ولا حاجة مع هذا إلى تسويغ التخصيص فيه بحمل التنكير للتعظيم كما سبق . (٣) ١١٩ ـــ المفتاح .

(٤) ظاهر هذا أنه لا يأتى للتخصيص عنده ، وقيـــل : إنه يأتى عنده أيضاً للتخصيص . ويدل على هذا ما سيأتى فى قوله تعالى : « وما أنت علينا بعزيز » وما سيأتى له فى باب القصر من إفادة ـــ أنا عارف ـــ الحصر .

— زيد عارف — وإنما قلت — يقرب — دون أن أقول — نظيرُه — لأنه لمّا لم يتفاوت فى التكلم والخطاب والغيبة فى — أنا عارف، وأنت عارف ، وهو عارف — أشبه الخالى عن الضمير ، ولذلك لم يحكم على — عارف — بأنه جملة ولا عُومِلَ معاملتها فى البناء[1] حيث أعرِبَ فى نحو — رجلٌ عارفٌ ، رجلا عارفًا ، رجلٍ عارفٍ — واتّبعه فى حكم الإفراد ، نحو — زيد عارف أبوه — بعنى اتبع عارف عرَفَ فى الإفراد .

إذا أسند إلى الظاهر مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً[2]

ثم قال : ومما يفيد التخصيص ما يحكيه علت كلمته عن قوم شعيب عليه السلام : (وما أنت علينا بعزيز[3]) أى العزيز علينا ياشعيب رهطك لا أنت[4] لكونهم من أهل ديننا ، ولذلك قال عليه السلام فى جوابهم : (أرهطى أعزُّ عليكُمْ منَ اللهِ) أى من نبيّ الله ، ولو كان معناه معى — ما عززت علينا — لم يكن مطابقاً . وفيه نظر ، لأن قوله : (وما أنت علينا بعزيز) من باب — أنا عارف — لا من باب — أنا عرفت[5] والتمسك بالجواب ليس بشيء ، لجواز أن يكون

---

(١) المراد به عدم ظهور إعرابها ، لأنه لا يلزم البناء فيها .

(٢) فلا تلحقهما علامة التثنية ولا علامة الجمع .

(٣) — ى — ٩١ — س — ١١ .

(٤) فيفيد التخصيص مع تقوية الحكم .

(٥) هذا لا يرد على السكاكى عند من يرى أنه لا فرق عنده بين البابين فى احتمال إفادة التخصيص وتقوية الحكم ، ولكن الحق خلاف ما ذهب إليه السكاكى من التسوية بين البابين ، بدليل أنه لو كان نحو ـ زيد عارف ـ يفيد تقوية الحكم لما صح خطاب الذهن به ، وهو خلاف ما سبق عن أبى العباس فى جواب الكندى فى باب الإسناد الخبرى من الفرق بين ـ عبد الله قائم ، وان عبد الله قائم ، وإن عبدالله لقائم .

عليه السلام فهم كون رهطه أعز عليهم من قولهم . (وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ)
وقال الزمخشري : دل إيلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام في الفاعل
لا في الفعل ، كأنه قيل : وما أنت علينا بعزيز بل رهطك هم الأعزة علينا[١]
وفيه نظر ، لأنا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف النفي إذا لم يكن الخبر فعلياً يفيد
الحصر ، فإن قيل : الكلام واقع فيه وأنهم الأعزة عليهم دونه ، فكيف صح
قوله : (أرهطي أعزُّ عليكم من الله) قلنا : قال السكاكي : معناه من نبي الله ،
فهو على حذف المضاف ، وأجود منه ما قال الزمخشري : وهو أن تهاونهم
به وهو نبي الله تهاون بالله ، فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم
من الله ، ألا ترى إلى قوله[٢] تعالى : (مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ)

---

(١) فيكون الزمخشري في هذا موافقاً للسكاكي ، ويرى مثله أن نحو — زيد عارف — من قبيل — هو عرف — في إفادة التقوية والتخصيص.

(٢) — ى - ٨٠ — س — ٤

هذا ، ومما ورد من الشعر في إفادة التقديم التقوية أو التخصيص قول جرير :

إن العيون التي في طرفها مرض قتلننا ثم لم يحيين قتلانا
يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به وهن أضعف خلق الله أركانا

وقول بعضهم :

كانت قناتي لا تلين لغامز فألانها الإصباح والإمساء
ودعوت ربي بالسلامة جاهداً ليصحني ، فإذا السلامة داء

وقول الآخر :

لبثت بكفي كفه أبتغي الغنى ولم أدر أن الجود من كفه يعدي
فلا أنا منه ما أفاد ذوو الغنى أفدت وأعداني فأتلفت ما عندي

ويجوز أن يقال : لاشك أن همزة الاستفهام هنا ليست على بابها ، بل هى للإنكار للتوبيخ ، فيكون معنى قوله : (أرهطى أعز عليكم من الله) إنكار أن يكون مانعهم من رجمه رهطه لانتسابه إليهم دون الله تعالى مع انتسابه إليه أيضاً ، أى أرهطى أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمى بسبب انتسابى إليهم بأنهم رهطى ، ولم يكن بسبب انتسابى إلى الله تعالى بأنى رسوله ، والله أعلم .

ومما يُرَى تقديمه [1] كاللازم لفظ — مثل — إذا استُعمِلَ كناية من غير تعريض [2] كما فى قولنا — مثلك لا يبخل — ونحوه مما لا يراد بلفظ — مثل — غير ما أضيف إليه ، ولكن أريد أن من كان على الصفة التى هو عليها كان من مقتضى القياس ومُوجَبِ العُرْفِ أن يفعل ما ذكر أو ألا يفعلَ [3] ولكون المعنى هذا [4] قال الشاعر :

---

(١) أى على الخبر الفعلى ، ويلحق بلفظ — مثل — ماهو بمعناه كلفظ — شبه — ونظير — وإنما كان التقديم فيها كاللازم ولم يكن لازماً لأنه لاشىء يوجبه من جهة القياس ولا من جهة الكناية ، وإنما هو مما يساعد على الغرض المقصود منها ، وهى حاصلة مع التقديم والتأخير ، فليس هذا اللزوم إلا فى استعمال البلغاء .

(٢) أى بغير ما أضيف إليها ، فلو أريد بها غيره لم يلزم تقديمها لأنها تخرج من الكناية إلى الحقيقة ، كما فى قول أبى إسحاق الصابى :

تشابه دمعى إذ جرى ومدامتى فمن مثل ما فى الكأس عينى تسكب

فليس المراد بالتعريض هنا التعريض المعدود من الكناية ، وإنما المراد به معناه اللغوى وهو الإشارة على وجه الإجمال .

(٣) هذا يلزمه أنه هو نفسه يفعله أو لا يفعله ، فالكناية فى ذلك من إطلاق الملزوم وإرادته اللازم .

(٤) أى على أنه لا يراد بمثل غير ما أضيفت إليه

ولم أقل مِثلكَ أعنى به ... سواكَ يا فرداً بلا مُشْبه[1]

وعليه قوله :

مثلكُ يثنى الحُزن عن صَوْبهِ ... ويستردُّ الدَّمعَ عن غَرْبه[2]

وكذا قول القبعثرى[3] للحجاج لما توعده بقوله ـ لأحملنك على الأدهم والأشهب : مثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب[4] أى من كان على هذه الصفة من السلطة وبسطة اليد ، ولم يقصد أن يجعل أحداً مثله .

وكذلك حكم ـ غير ـ إذا سُلك به هذا المسلك[5] فقيل ـ غيرى يفعل ذلك ـ

---

(١) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى ، ومثلك فيه مفعول ـ أقل ـ على حكايته فى البيت الآتى بعده لأنه قبله فى القصيدة .

(٢) هو للمتنبى أيضا من قصيدة له فى الرثاء ، وقوله ـ يثنى الحزن ـ يعنى يكفه بالصبر ، والصوب الجهة ، والغرب عرق فى العين يجرى منه الدمع ، وفى رواية ـ يثنى المزن ـ وهو السحاب ، وهى خلاف رواية الديوان ، ولا تناسب مقام الرثاء .

(٣) الصواب ابن القبعثرى وهو الغضبان بن القبعثرى الشيبانى ، وكان ممن خرج على الحجاج بن يوسف الثقفى .

(٤) الأدهم فى كلام الحجاج بمعنى القيد من الحديد ، وفى كلام الغضبان بمعنى الفرس الأسود ، وسيأتى هذا فى الكلام على تلقى المخاطب بغير ما يترقب .

(٥) فلم يقصد بها سوى ما أضيف إليها ، فإن قصد بها سوى ما أضيف إليها لم يلزم تقديمها ، كما فى قول الشاعر :

غيرى جنى وأنا المعاقب فيكم ... فكأننى سبابة المتندم

ويعطى حكم ـ غير ـ فى ذلك ما بمعناها مثل ـ سوى وسواء ونحوهما ـ ومن ذلك قول ابن سناء الملك :

سواى يهاب الموت أو يرهب الردى ... وغيرى يهوى أن يعيش مخلداً

على معنى — أنى لا أفعله[١] من غير إرادة التعريض بإنسان[٢] وعليه قوله :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع[٣]

فإنه معلوم أنه لم يُرِدْ أن يُعَرِّضَ بواحد هناك فيصفه بأنه ينخدع ؛ بل أراد أنه ليس مما ينخدع ، وكذا قول أبى تمام :

وغيرى يأكل المعروف سُحْتاً ... ويشحب عنده بيض الأيادى[٤]

فإنه لم يُرِدْ أن يعرض بشاعر سواه فيزعم أن الذى قُرِف به عند الممدوح من أنه هجاه كان من ذلك الشاعر لا منه ، بل أراد أن ينفى عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويَلؤم لا غير .

واستعمال — مثل وغير — هكذا مركوز فى الطباع ، وإذا تصفحت الكلام وجدتهما يُقدَّمانِ أبداً على الفعل إذا نُحِىَ بهما نحو ما ذكرناه ، ولا يستقيم المعنى فيهما إذا لم يقدَّما ، والسر فى ذلك أن تقديمهما يفيد تقوِّىَ الحكم كما

---

(١) هذا أيضاً بطريق الكناية كما فى لفظ — مثل — وهى من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم أيضاً ؛ لأنه إذا كان غيره هو الذى يفعله لزم أنه هو لا يفعله بحكم المقابلة ، وإذا كان غيره لا يفعله لزم أنه هو يفعله ، لأنه لا بد له من محل يقوم به .

(٢) لا يعنى به التعريض الآتى فى الكناية ، وإنما يعنى به قصد إنسان غير المخاطب على طريق الحقيقة كما سبق .

(٣) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى من قوله :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع ... إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا

يريد أنهم جبناء فى قتالهم شجعان فى حديثهم ، فلا تصدق أفعالهم أقوالهم .

(٤) هو لحبيب بن أوس المعروف بأبى تمام ، والسحت الحرام ، ويعنى بذلك أنه لا يجحد المعروف فيأكله سحتاً ، وقوله — يشحب — من الشحوب وهو فى الأصل تغير اللون ، والأيادى النعم .

سبق تقريره ، وسيأتى أن المطلوب بالكناية فى مثل قولنا — مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود — هو الحكم[1] وأن الكناية أبلغ من التصريح فيما قُصِد بها، فكان تقديمهما أعون المعنى الذى جُلِبا لأجله .

قيل[2]: وقد يقدم[3] لأنه دالٌّ على العموم[4] كما تقول — كل إنسان لم يقم — فيقدَّم ليفيد نفى القيام عن كل واحد من الناس ، لأن الموجبة المعدولة المهملة[5] فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن جملة الأفراد دون كل واحدة منها ، فإذا سُوِّرت بكل وجب أن تكون لإفادة العموم لا لتأكيد نفى الحكم عن جملة الأفراد ، لأن التأسيس خير من

---

(١) لأنه من قسم الكناية التى يطلب بها نسبة .

(٢) ١٣ — للصباح — لبدر بن مالك — للطبعة الخيرية .

(٣) أى المسند إليه على الخبر الفعلى .

(٤) لا يخفى أن دلالة التقديم هنا على العموم دلالة لغوية لا وجه لذكرها هنا ، وإن كانت تدل على دقة العربية فى ترتيب كلامها ، وإنما ينظر هنا إلى أن نحو — كل إنسان لم يقم — يفيد تقوية حكم العموم ، بخلاف نحو — لم يقم إنسان — فهو داخل فى تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى ، وما كان أغنى الخطيب عن الإضافة فى هذا المبحث الذى لا صلة له بهذا العلم ، وإنما هو أشبه بعلم المنطق .

(٥) المعدولة هى التى وقع النفى جزءاً من موضوعها أو محمولها ، والمهملة هى التى لم تسور بسور كلى أو جزئى ، والمراد بالموجبة المعدولة المهملة هنا جملة — إنسان لم يقم — قبل دخول — كل — عليها ، وهى فى قوة السالبة الجزئية أى — لم يقم بعض الإنسان — فكل منهما يفيد نفى الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل واحد منها .

التأكيد [١] ولو لم تقدّم فقلت ـ لم يقم كل إنسان ـ كان نفيا للقيام عن جملة الأفراد دون كل واحد منها [٢] لأن السالبة المهملة [٣] فى قوة السالبة الكلية [٤] المقتضية سلب الحكم عن كل فرد لورود موضوعها فى سياق النفى [٥]، فإذا سورت بكل وجب أن تكون لإفادة نفى الحكم عن جملة الأفراد ، لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس . وفيه نظر ، لأن النفى عن جملة الأفراد فى الصورة الأولى — أعنى الموجبة المعدولة المهملة — كقولنا — إنسان لم يقم ـ وعن كل فرد فى الصورة الثانية ـ أعنى السالبة المهملة ـ كقولنا ـ لم يقم إنسان ـ إنما أفاده الإسناد إلى إنسان ـ فإذا أضيف ـ كل ـ إلى إنسان وحُوِّل الإسناد إليه ، فأفاد فى الصورة الأولى نفى الحكم عن جملة الأفراد ، وفى الثانية نفيه عن كل فرد منها ، كان ـ كل ـ تأسيساً لا تأكيداً ، لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر ، وما نحن فيه ليس كذلك ، ولئن سلمنا أنه يسمى تأكيداً [٦] فقولنا — لم يقم إنسان ـ

---

(١) يريد بالتأسيس إفادة معنى جديد وبالتأكيد خلافه .

(٢) هذا باعتبار الغالب ، وقد يتقدم النفى على ـ كل ـ ويكون للمنى على عموم النفى ، كما فى قوله تعالى : والله لا يحب كل كفار أثيم ـ ى ـ ٢٧٦ ـ س ـ ٢ — وقيل : إن دلالة هذا ونحوه على عموم النفى ليس بأصل الوضع ، وإنما هو بمعونة القرائن .

(٣) هى جملة ــ ولم يقم إنسان .

(٤) هى جملة — لاشىء من الإنسان بقائم .

(٥) لأن النكرة فى سياق النفى تعم .

(٦) بألا يراد التأكيد الاصطلاحى ، وإنما يراد به أن ــ كل — أفادت معنى كان مستفاداً قبلها ، ويقصد الخطيب أنه إذا سلم هذا صح توجيهه فى الصورة الأولى دون الثانية .

إذا كان مفيداً للنفي عن كل فرد كان مفيداً للنفي عن جملة الأفراد لا محالة ، فيكون كل في — لم يقم كل إنسان — إذا جعل مفيداً للنفي عن جملة الأفراد تأكيداً لا تأسيساً ، كما قال في — كل إنسان لم يقم — فلا يلزم من جعله للنفي عن كل فرد[١] ترجيح التأكيد على التأسيس[٢] . ثم جعلهُ قولنا — لم يقم إنسان — سالبة مهملة في قوة سالبة كلية مع القول بعموم موضوعها لوروده نكرة في سياق النفي خطأ ، لأن النكرة في سياق النفي إذا كانت للعموم كانت القضية التي جُعِلت هي موضوعاً لها سالبة كلية ، فكيف تكون سالبة مهملة[٣] ولو قال — لو لم يكن الكلام المشتمل على كلمة — كل — مفيداً لخلاف ما يفيده الخالي عنها لم يكن في الإتيان بها فائدة — لثبت مطلوبه في الصورة الثانية دون الأولى ، لجواز أن يقال : فائدته فيها الدلالة على نفي الحكم عن جملة الأفراد بالمطابقة[٤] .

---

(١) أي لايلزم من جعل — لم يقم كل إنسان — لعموم السلب مثل — لم يقم كل إنسان .

(٢) إذ لا تأسيس مع هذا أصلا ، وإنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر بلا مرجح وهو باطل ، ويكون هذا هو التوجيه الصحيح في الصورة الثانية لاماذكره من لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس .

(٣) أجيب عن هذا بأنه جرى على اصطلاح علم المنطق ، لأن هذه القضية خالية من سور السلب الكلي ، وهو — لاشيء — ونحوه ، فتكون مهملة لا سالبة كلية .

(٤) لأن قولنا — إنسان لم يقم — يدل بالمطابقة على نفي الحكم عن بعض الأفراد ؛ ولايحتمل المجموع إلا بدلالة الالتزام ، أما — كل إنسان لم يقم — فإنه إذا جعل لنفي الحكم عن المجموع تكون دلالته عليه بالمطابقة .

واعلم أن ما ذكره هذا القائل من كون — كل — فى النفى مفيدة للعموم تارة وغير مفيدة أخرى مشهور[١] وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره :

وقال الشيخ[٢] : كلمة — كل — فى النفى إن أدخِلَتْ فى حيزه بأن قُدِّمَ عليها لفظاً ، كقول أبى الطيب :

ما كلُّ ما يتمنّى المرء يدركه[٣]

وقول الآخر :

ما كل رأى الفتى يدعو إلى رشد[٤]

وقولنا — ما جاء القوم كلهم ، وما جاء كل القوم ، ولم آخذ الدراهم كلها ، ولم آخذ كل الدراهم — أو تقديراً[٥] بأن قُدِّمَتْ على الفعل المنفى وأُعمِلَ فيها ، لأن العامل رتبته التقدم على المعمول ، كقولك — كل الدراهم لم آخذ — توجه النفى[٦] إلى الشمول خاصة دون أصل الفعل ، وأفاد الكلام ثبوته لبعض أو تعلقه[٧] ببعض .

---

(١) فهو مسلم فى ذاته ، ولم يرد الخطيب بما سبق إلا إبطال توجيه ابن مالك له ، لأنه يرجع فى الحقيقة الى أصل الوضع ، لا إلى تلك التكلفات المنطقية السابقة .

(٢) ١٨٦ — دلائل الإعجاز .

(٣) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى من قوله :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه   تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن

والمشهور رواية — كل — بالرفع ، وقد جوز ابن جنى نصبها على الاشتغال .

(٤) هو لإسماعيل بن القاسم المعروف بأبى العتاهية من قوله :

ما كل رأى الفتى يدعو الى رشد   إذا بدا لك رأى مشكل فقف

(٥) معطوف على — لفظاً .   (٦) هذا جواب — إن

(٧) إفادة الثبوت فيما يكون — كل — فيه فاعلا فى المعنى ، وإفادة التعلق فيما يكون فيه مفعولا فى المعنى .

وإن أخرجت من حيزه بأن قدمت عليه لفظاً ولم تكن معموله للعمل المنفى توجه النفى إلى أصل الفعل ، وعَمَّ ما أضيف إليه ـ كل ـ كقول النبى صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين[(١)] أَقُصِرَتِ الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ « كل ذلك لم يكن — » أى لم يكن واحد منهما : لا القصر ولا النسيان، وقول أبى النجم :

قد أصبحتْ أمُّ الخِيار تدَّعِى عليَّ ذنبا كُلُّهُ لم أصنعِ [(٢)]

ثم قال : وعلة ذلك أنك إذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفى عليه وسَلَّطْتَ الكلية على النفى وأعملتها فيه ، وإعمال معنى الكلية فى النفى يقتضى ألاَّ يَشِذَّ شىء عن النفى ، فاعرفه . هذا لفظه ، وفيه نظر[(٣)] .

وقيل : إنما كان التقديم مفيداً للعموم دون التأخير لأنّ صورة التقديم تفهم سلب لحوق المحمول للموضوع[(٤)] وصورة التأخير تفهم سلب الحكم من غير تعرض للمحمول بسلب أو إثبات . وفيه نظر أيضاً ، لاقتضائه ألاَّ تكونَ — ليس — فى نحو قولنا — ليس كل إنسان كاتباً — مفيدة لنفى كاتب ،

---

(١) هو الخرباق أو العرباض بن عمرو .

(٢) هو للفضل بن قدامة المعروف بأبى النجم ، والرواية برفع ـ كله ـ على أنه مبتدأ خبره جملة ـ لم أصنع ـ والرابط محذوف أى لم أصنعه .

(٣) لعل وجه النظر ما قيل إن تمثيله بما جاء القوم كلهم ليس بجيد ، لأن ـ كلهم ـ هنا ليس مسنداً ولا مسنداً إليه بل هو تأكيد ، ولكن سلب العموم هنا فى الألف واللام فى القوم ، ومثله هذا تمثيله بلم آخذ الدراهم كلها ، وإنى أرى أن المثالين من باب عموم السلب لا من باب سلب العموم ، و ـ كل ـ فيهما تفيد شمول النفى كما تفيد شمول الإثبات فى نحو ـ جاء القوم كلهم ـ لأن الغرض من التوكيد واحد فيهما ، وهو إفادة الشمول فى النسبة إثباتاً كانت أو نفياً .

(٤) المراد بالموضوع لفظ إنسان فى قولنا ـ كل إنسان لم يقم ، وليس كل إنسان قائماً ـ لا لفظ ـ كل ـ وهذا اصطلاح أهل المنطق ، إنما أفادت صورة التقديم ذلك لاتصال النفى فيه بالمحمول دون الحكم ، لأنها موجبة معدولة المحمول .

هذا إن حمل كلامه على ظاهره ، وإن تُؤوِّلَ بأن مراده أن التقديم يفيد سلب لحوق المحمول عن كل فرد ، والتأخير يفيد سلب لحوقه لكل فرد اندفع هذا الاعتراض ، لكن كان مصادرة على المطلوب[١] .

واعلم أن المُعْتَمَدَ فى المطلوب الحديث وشعر أبى النجم ، وما نقلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب ، وثبوتُ المطلوب لا يتوقف عليه ، والاحتجاج بالخبر من وجهين : أحدهما أن السؤال بأَم عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم على الإبهام ، فجوابه إما بالتعيين أو بنفى كل واحد منهما[٢] وثانيهما ما رُوِىَ أنه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل ذلك لم يكن » قال له ذو اليدين : بعض ذلك قد كان ، والإيجاب الجزئى نقيضه السلب الكلى ، وبقول[٣] أبى النجم ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر ، وهو أن الشاعر فصيح ، والفصيح الشائع فى مثل قوله نصب كل[٤] وليس فيه ما يكسر له وزنا ، وسياق كلامه أنه لم يأت بشىء مما ادَّعت عليه هذه المرأة ، فلو كان النصب مفيداً لذلك والرفع

(١) لأن الدليل حينئذ يكون عين المطلوب .

(٢) والجواب لم يحصل بالتعيين ، فتعين أنه بنفى واحد منهما ، وهذا هو عموم السلب . (٣) معطوف على قوله — بالخبر — فهو متعلق بالاحتجاج مثله .

(٤) لأن فى الرفع تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه وذلك ضعيف غير فصيح ، بل ذهب ابن هشام وغيره إلى منعه ، وقد أجازه سيبويه احتجاجاً بقول الشاعر :

ثلاث كلهن قتلت عمداً

هذا وما جاء فيه تقديم — كل — على النفى وتأخيرها عنه قول دعبل الخزاعى :

فوالله ما أدرى بأى سهامها ... رمتنى وكل عندنا ليس بالمكدى

أبالجيد أم مجرى الوشاح وإننى ... لأتهم عينيها مع الفاحم الجعد

وقول أبى الأسود :

وما كل ذى لب بمؤتيك نصحه ... وما كل مؤت نصحه بلبيب =

غير مفيد لم يعدل عن النصب إلى الرفع من غير ضرورة .

ومما يجب التنبه له فى فصل التقديم أصل ، وهو أن تقديم الشيء على الشيء[١] ضربان :

تقديم على نية التأخير ، وذلك فى شيء أقِرَّ مع التقديم على حكمه الذى كان عليه ، كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفاعل ، كقوله ـ قائم زيد، وضرب عمرا زيد ـ فإن ـ قائم وعمرا ـ لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا مسنداً ومرفوعا بذلك ، وكون هذا مفعولا ومنصوبا من أجله .

وتقديمٌ لا على نية التأخير، ولكن على أن ينقلَ الشيء عن حكم إلى حكم، ويُجعَل له إعراب غير إعرابه ، كما فى اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ وَالآخر خبرا له ، فَيُقَدَّمُ تارة هـذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا ، كقولنا ـ زيد المنطلق ، والمنطلق ، زيد ـ فإن المنطلق لم يقدم على أن يكون متروكا على حكمه الذى كان عليه مع التأخير ، فيكون خبر مبتدإ كما كان بل على أن ينقل عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ ، وكان القول فى تأخير زيد .

أغراض التأخير : وأما تأخيره فلا قتضاء المقام تقديم المسند[٢]

= وقول الآخر : إن المعلم والطبيب كلاهما — لاينصحان إذا هما لم يكرما

(١) هذا تقسيم قد مهد به عبد القاهر فى ـ دلائل الإعجاز ـ للكلام على التقديم والتأخير ، وهو عام فى تقديم المسند إليه وتقديم المسند وتقديم غيرهما، وتقديم المسند إليه يكون دائماً من القسم الثانى ، لأن رتبته التقديم فلا يأتى فيه تقديم على نية التأخير .

(٢) سيأتى فى الكلام على المسند بيان أغراض تقديمه ، وذلك كتخصيصه بالمسند إليه فى نحو قوله تعالى : (لكم دينكم وليَ دين) ـ ى ـ ٦ ـ س ـ ١٠٩ وكالتشويق إلى ذكر المسند فى قول الشاعر :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها — شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

تمرينات على التقديم والتأخير

تمرين — ١

١ — لماذا قدم المسند إليه فى قول الشاعر :

أنا لا أختار تقبيــــل يد   قطعها أجمل من تلك القبل

٢ — لماذا أخر المسند إليه أولا وقدم ثانيا فى قوله تعالى : (لا فيها غول ولاهم عنها ينزفون) — ى ٤٧ — ص — ٣٧

تمرين — ٢

١ — أى الأمرين — التخصيص وتقوية الحكم — يقصد من قول الشاعر :

أنا الذى نظر الأعمى إلى أدبى   وأسمعت كلماتى من به صمم

٢ — لماذا أخر المسند إليه أولا وقدم آخراً فى قول الشاعر :

وكالنار الحياة فمن رماد   أواخرها وأولها دخان

تمرين — ٣

١ — ماذا تدل عليه — سوى — من الكناية أو الحقيقة فى قول الشاعر :

وإذا تباع كريمة أو تشترى   فسواك بائعها وأنت المشترى

١ — ماذا تدل عليه — كل — من سلب العموم أو عموم السلب فى قولهم — ما كل سوداء تمرة ، وما كل بيضاء شحمة .

تمرين — ٤

١ — لماذا أخر — كل — على النفى فى قول الشاعر :

فيالك من ذى حجة حيل دونها   وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

٢ — لماذا قدم المسند إليه فى قول الشاعر :

خير الصنائع فى الأنام صنيعة   تنبو بحاملها عن الإذلال

تمرين ـ ٥

١ ـ لماذا قدمت ـ سوى وغير ـ فى قول الشاعر :

سواى بتحنان الأغاريد يطرب وغيرى باللذات يلهو ويلعب

٢ ـ لماذا أخر المسند إليه فى قول الشاعر :

إذا نطق السفيه فلا تجبه فخير من إجابته السكوت

تمرين ـ ٦

١ ـ ما أحسن طريق يختار فى إثبات إفادة ـ كل ـ عموم السلب إذا وقعت قبل النفى ، وسلب العموم إذا وقعت بعده ؟

٢ ـ أى فائدة لتقسيم عبد القاهر التقديم إلى تقديم على نية التأخير وتقديم لا على نية التأخير ؟

تمرين ـ ٧

قال بعض الشعراء :

أحياؤنا لايرزقون بدرهم ويألف ألف نرزق الأموات

١ ـ فلماذا أتى بالشطر الأول جملة اسمية خبرها فعلى دون الثانى ؟

٢ ـ من أى قسمى التقديم قوله تعالى : (قال أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم) ـ ى ـ ٤٦ ـ س ١٩

تمرين ـ ٨

١ ـ لماذا أخر المسند إليه فى قول الشاعر :

ألا فى سبيل المجد ما أنا فاعل عفاف وإقدام وحزم ونائل

٢ ـ لماذا قدم المسند إليه قول الشاعر :

وما أنا ممن تأسر الخمر لبه ويملك سمعيه اليراع المثقب

تخريج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر . وضع المضمر موضع المظهر :

هذا كله مُقْتَضَى الظاهر[١] وقد يُخَرَّج المسند إليه على خلافه ، فَيُوضع المضمر موضع المظهر ، كقولهم ابتداء من غير جريِ ذكر لفظاً أو قرينة حال — نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمر — مكان نعم الرجل وبئس الرجل ، على قول من لا يرى الأصل — زيد نعم رجلا ، وعمرو بئس رجلا[٢] وقولهم هو زيد عالم ، وهي عمرو شجاع[٣] مكان — الشأن زيد عالم ، والقصة عمرو شجاع — ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه[٤] فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي مُنتظِراً لِعَقِبِ الكلام كيف تكون ؟ فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن ، وهو السر في التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة ،

---

(١) أي مقتضى ظاهر الحال على ما سبق في باب الإسناد الخبري ، واسم الإشارة يعود إلى كل ما سبق من الكلام على أحوال المسند إليه ، وقيل إنه يستثنى منه توجيه الخطاب لغير معين ، لأنه من تخريجه على خلاف مقتضى الظاهر .

(٢) من لا يراه يجعل المخصوص خبر مبتدإ محذوف ، فيكون الضمير الفاعل عائدا على معقول معهود في الذهن ، وأما الذي يرى أن الأصل — زيد نعم رجلا — فلا يكون عنده من التخريج على خلاف مقتضى الظاهر ، لأنه يجعل المخصوص مبتدأ مؤخراً ، وما قبله خبر عنه ، فيكون الضمير الفاعل عائدا على مذكور متقدم رتبة .

(٣) الأولى أن يذكر بدله — وهي هند مليحة — لأن ضمير القصة لا بد معه من أن يكون في الكلام مؤنث غير فضلة أو شبيه بها ، فلا يقال — إنها بنيت غرفة — ولا — إنها كان القرآن معجزة .

(٤) هذا هو الاعتبار الذي اقتضى تخريج المسند إليه في ذلك على خلاف مقتضى الظاهر . ولكنه لا يأتي في باب — نعم — لأنه لا يعلم أن فيها ضميراً قبل سماع مفسره ، ومثل ضمير — نعم — وضمير الشأن في ذلك كل ضمير يتقدم مرجعه حكما ويتأخر =

قال الله[1] تعالى: (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) وقال : (إنه لاَ يُفلِح الكافِرُون[2]) وقال : (فإنّها لاَ تَعْمَى الأبصارُ[3]) .

وضع المظهر موضع المضمر :

وقد يُعكَس فيُوضَعُ المظهر موضع المضمر ، فإن كان المظهر اسم إشارة فذلك إما لكمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع ، كقوله :

كم عاقل عاقل أعيَتْ مذاهبُهُ وجاهل جاهل تلقاه مرزوقاً
هذا الذي ترك الأوهامَ حائرةً وصيّرَ العالِمَ النّحريرَ زنديقاً[4]

= لفظا ورتبة ، كما في قولك _ ربه فتى _ وكما في قوله تعالى : (وأسروا النجوى الذين ظلموا) _ ى _ ٣ _ س _ ٢١ _ وكما قال الشاعر :

جفونى ولم أجف الأخلاء إننى لغير جميل من خليلى مهمل

(١) _ ى _ ١ _ س _ ١١٠ (٢) _ ى _ ١١٧ _ س _ ٢٣

(٣) _ ى _ ٤٦ _ س _ ٢٢

(٤) هما لأحمد بن يحيى المعروف بابن الرَّاوَنْدِيّ ، وكان يرمى بالزندقة ، وقيل إنه كان من المتصوفة ، وكل من — عاقل — الثانية — وجاهل — الثانية صفة للأولى منهما على معنى كامل فى العقل وكامل فى الجهل ، وليس ذلك من التأكيد اللفظى ، لأنه إنما يكون لدفع توهم سهو أو نحوه وهو غير محتمل هنا ، وقوله — أعيت مذاهبه — بمعنى أعجزته طرق معاشه أو أعيت عليه متعدية أو لازمة ، والأوهام يراد بها العقول من تسمية المحل باسم الحال على المجاز المرسل ، والنحرير من — نحر الأمور علماً — أتقنها ، والزنديق الذى يبطن الكفر ويظهر الإسلام ، والشاهد فى اسم الإشارة لأنه يعود إلى الحكم السابق عليه ، وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا ، فالمقام للضمير لأن هذا الحكم غير محسوس ، واسم الإشارة موضوع للمحسوس ، والحكم البديع الذى أسند إلى اسم الإشارة هو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقاً .

وإما للتهكم بالسامع ، كما إذا كان فاقد البصر أو لم يكن ثمّ مشار إليه أصلا[١] وإما للنداء على كمال بلادته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر ، أو على كمال فطانته بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره ، وإما لادعاء أنه كمل ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر . ومنه فى غير باب المسند إليه قوله :

تَعَالَلْتِ كَى أشْجَى وما بكِ عِلَّةٌ   تريدين قتلى ، قد ظفرت بذلك[٢]

وإما لنحو ذلك[٣] .

وإن كان المظهر غير اسم إشارة فالعدول إليه عن المضمر إما لزيادة التمكين[٤] كقوله[٥] تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ . اللهُ الصَّمَدُ) ونظيره من غيره قوله (وبِالحقِّ أَنْزَلْناهُ وبِالحقِّ نَزَلَ)[٦] وقوله : (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا[٧]) .

---

(١) كأن يقول لك أعمى : أتشهد أن زيداً ضربنى ؟ . فتقول له : نعم ، ذلك الذى فى جانبك — سواء أكان فى جانبه أم لم يكن .

(٢) هو كما رواه المبرد لمرة بن عبد الله الهلالى ، وقوله — تعاللت — بمعنى ادعاء العلة . وقوله — أشجى — بمعنى أحزن ، والشاهد فى وضع اسم الإشارة موضع الضمير لأن الظاهر أن يقال قد ظفرت به أى بالقتل ، والداعى إلى ذلك هو ادعاء كمال ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر .

(٣) كالإشارة إلى بعده ، ويمكن أن يحمل عليه ما فى البيت السابق أيضاً . بأن يكون مراده به الإشارة إلى بعد قتله لمكان شجاعته .

(٤) هذا إذا كان المقام يقتضى الاعتناء بالمسند إليه .

(٥) — ى — ٢٠١ — س — ١١٢

(٦) — ى — ١٠٥ — س — ١٧

(٧) — ى — ٥٩ — س — ٢

وقولُ الشاعر :

إن تسألوا الحقّ نُعط الحق سائله[١]

بدل ـ نعطـكم إياه .

وَإما لإدخال الرَّوْع في ضمير السامع وتربية المهابة ، وإما لتقوية داعى المأمور[٢] مثالها قول الخلفاء ـ أمير المؤمنين يأمرك بكذا ـ وعليه من غيره : (فَاذَا عَزَمْتَ فتوكلْ عَلى اللهِ)[٣] .

وإما للاستعطاف ، كقوله :

إلهى عبدُك العاصى أتا كا[٤]

---

(١) هو لعبد الله بن عنمة الضبي من قوله :

إن تسألوا الحق نعط الحق سائله   والدرع محقبـة والسيف مقروب

والمحقبة المشدودة فى الحقيبة ، والمقروب الموضوع فى قرابه ، وسيأتى هذا البيت مع بيت قبله فى شواهد الالتفات .

(٢) أى إلى امتثال ما أمر به .

(٣) ـ ى ـ ١٥٩ ـ س ـ ٣ ـ لأنه لم يقل فيه ـ فتوكل عليّ ـ ولكنه من باب تقوية داعى للمأمور إلى الامتثال ، لا من باب إدخال الروع فى ضمير السامع ، لأن الاطمئنان بالتوكل لايناسبه الروع من المطمأن إليه .

(٤) هو لإبراهيم بن أدهم من مقطوعة مطلعها :

هجرت الخلق طراً فى هوا كا   وأيتمت العيال لـكى أرا كا

إلى أن يقول :

إلهى عبدك العاصى أتا كا   مقراً بالذنوب وقد دعا كا

فإن تغفر فأنت لذاك أهـل   وإن تطرد ، فمن يرحم سوا كا

والشاهد فى قوله ـ عبدك ـ فلم يقل أنا أتيتك .

وإما لنحو ذلك [١] .

الالتفات :

قال السكاكى [٢] هذا [٣] غير مختص بالمسند إليه ، ولا بهـذا القدر [٤] بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقا [٥] ينقل كل واحـد منها إلى الآخر ، وَيُسَمَّى هـذا النقل — التفـاتاً — عند علمـاء المعانى [٦] كقول ربيعة ابن مَقْرُوم :

---

(١) كأن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف ، نحو قوله تعالى : (قل يا أيها الناس إنى رسول الله إليكم) إلى أن قال : (فآمنوا بالله ورسـوله النبى الأمى) — ى — ١٥٨ — س — ٥ — وكأن يكون للعنى على الإظهار هو المراد ، نحو قول الله تعالى : (فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها) — ى —٧٧ — س — ١٨ — لأن جملة (استطعما أهلها) صفة قرية وليس صفة أهل ، لأنه مسوق للتحدث عن القرية وجدارها لا عن أهلها ، وليست أيضاً جواباً لإذا ، لأن جوابها قوله بعد : (قال لو شئت لاتخذت عليه أجراً) فوضع المظهر موضع المضمر لأن الصفة جارية على غير من هى له .

(٢) ١٠٦ — المفتاح .

(٣) أى النقل من الحكاية إلى الغيبة .

(٤) أى ولا النقل مطلقاً مختص بهذا القدر ، وهو النقل من الحكاية إلى الغيبة ، وإنما أولت عبارته هذا التأويل لما فى ظاهره من التهافت .

(٥) أى فى المسند إليه وغيره ، وحيث سبق التعبير بأحدها ثم عبر بالآخر على خلافه أو لم يسبق ، كما سيأتى .

(٦) بعضهم يجعل منه التعبير بالمضارع عن الماضى وعكسه ، والانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجماعة إلى الآخر منها .

بانت سعادُ فأمسى القلب معمودا   وأخلفتكَ ابنة الحُرِّ المواعيدا(١)

فالتفت كما ترى حيث لم يقل - وأخلفتنى - وقوله :

تذكرتَ والذكرى تهيجُكَ زينبا   وأصبح باقى وصلها قد تَنَضَّبَا
وَحَلَّ بِفلج فالأَبَاتِرِ أَهْلُنَا   وشطّتْ فَحَلّتْ غَمْرَةَ فَمُثقَبَا(٢)

فالتفت فى البيتين -

والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها(٣) . وهذا أخص من تفسير السكاكى، لأنه أراد بالنقل أن يُعَبَّر بطريق من هذه الطرق عما عُبِّرَ عنه بغيره أو كان

---

(١) المعمود الحزين ، وابنة الحر هى سعاد من وضع المظهر موضع المضمر ، ويجوز أن يكون الخطاب فى قوله — وأخلفتك — تجريداً لا التفاتا على ما هو الحق من الفرق بينهما ، لان مبنى التجريد على المغايرة لأنه يجرد من الشخص شخصاً آخر ، ومبنى الالتفات على اتحاد المعنى ، وكذلك يقال فى كل - أشبه هذا الخطاب .

(٢) هما لربيعة بن مقروم أيضاً ، وقوله — والذكرى تهيجك — معترض الفعل ومفعوله ، وقوله — تقضب — بمعنى انقطع ، وفلج والأباتر وغمرة ومثقب مواضع ، وقوله — شطت — بمعنى بعدت ، والالتفات فى البيت الأول من التكلم إلى الخطاب ويجوز حمله على التجريد كما سبق ، والالتفات فى البيت الثانى من الخطاب إلى التكلم .

(٣) يجب فيه أيضاً أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه ظاهر السياق وإن كان موافقا لظاهر المقام ، فلا يعد منه الخطاب الثانى فى قوله تعالى : (إياك نعبد وإياك نستعين) - ى ه - س - ١ - وإنما حصل الالتفات بالأول فقط وجرى الثانى، على سياقه ، وكذلك لا يعد منه الانتقال من التكلم إلى الغيبة فى قول الشاعر : =

مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها[1] فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس[2] .

مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله[3] تعالى : (ومَا لِيَ لا أعْبُدُ الذِي فَطَرَني وإلَيْهِ تُرْجَعُون) .

= نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

لأن الموصول من الاسم الظاهر وهو يدل على الغيبة ، ومقتضى سياقه أن يعود الضمير عليه من الصلة بطريق الغيبة أيضا ، ويعد منه الانتقال من الغيبة إلى الخطاب فى قوله تعالى : (عبس وتولى ، أن جاءه الأعمى ، وما يدريك لعله يزكى) — ى — ١ ، ٢ ، ٣ — س — ٨٠ — وإن كان الخطاب ظاهر المقام ، لأنه خلاف ظاهر السياق .

(١) يعنى أو لم يعبر عنه بغيره وكان مقتضى الظاهر إلخ . وهذا الشق الثانى هو الذى ينفرد فيه الالتفات عند السكاكى عن الالتفات عند الجمهور ، كالالتفات من التكلم إلى الخطاب فى الشاهدين السابقين لربيعة بن مقروم ، والجمهور يجعلونه من التجريد لا من الالتفات ، والخطب فى هذا سهل .

(٢) أى لغوى لا منطقى لصحة العكس المنطقى هنا بخلاف اللغوى ، لأنه يؤدى إلى أن يكون كل التفات عند السكاكى التفاتا عند الجمهور وهو باطل .

(٣) — ى — س — ٣٦ — فالسياق يقتضى — وإليه أرجع — وإن كان الخطاب هو ظاهر المقام ، لأن قوله (وما لى لا أعبد) تعريض بالمخاطبين ، والمراد — وما لكم لا تعبدون. وقيل : إنه لا التفات فى قوله (وإليه ترجعون) لأنه يجوز إرادة المخاطبين فلا يكون فى معنى — وإليه أرجع ، وقيل : إن فى قوله (وما لى) التفاتا ، والحق أنه من التعريض لا من الالتفات ، ومن الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى: (قُلْ إنِّى أُمِرتُ أنْ أكُونَ أوّلَ مَنْ أسلَمَ ولا تكونَنَّ مِنَ المشْرِكينَ) — ى — ١٤ — س — ٦ — وهو أظهر من الآية السابقة .

ومن التكلم إلى الغيبة[١] قوله تعالى : (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ ، فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ[٢]) .

ومن الخطاب إلى التكلم قول علقمة بن عَبَدَة :

طَحَا بِكَ قلبٌ في الحسان طَروبُ ... بُعَيْد الشباب عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

يُكلفني لَيْلى وقد شطَّ وَلْيُها ... وعادتْ عَوَادٍ بيننا وخطوب[٣]

ومن الخطاب إلى الغيبة قوله[٤] تعالى : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم) .

ومن الغيبة إلى التكلم قوله[٥] تعالى :(واللهُ الذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاه) .

ومن الغيبة إلى الخطاب قوله[٦] تعالى :(مَالِكِ يَوْمِ الدِّين إِيَّاكَ نَعْبُدُ) وقول عبد الله بن عَنَمَة :

---

(١) المراد بالغيبة مايشمل الاسم الظاهر كما في الآية ، وكان السياق فيها أن يقال ـ فصل لنا وانحر .

(٢) ـ ى ـ ١، ٢ ـ س ـ ١٠٨ .

(٣) قوله ـ طحا ـ بمعنى ذهب وأتلف . وطروب بمعنى أن له طرباً ونشاطاً في طلبهن ، وقوله ـ يكلفني ـ ضميره يعود إلى القلب ، وروى ـ تكلفني ـ فيجوز أن يكون فاعله القلب على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ، ويجوز أن يكون فاعله ـ ليلى ـ بمعنى أنها تكلفه شدائد فراقها ، وقوله ـ شط وليها ـ بمعنى بعد قربها ، وقوله ـ عادت عواد ـ بمعنى رجعت عوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه ، ويجوز أن تكون ـ عادت ـ من المعاداة ، والشاهد في قوله ـ يكلفني ـ لأن الأصل ـ يكلفك على مقتضى السياق ، أما قوله ـ طحا بك ـ فهو التفات أو تجريد على ماسبق .

(٤) ـ ى ـ ٢٢ ـ س ـ ١٠

(٥) ـ ى ـ ٩ ـ س ـ ٣٥

(٦) ـ ى ـ ٤، ٥ ـ س ـ ١ .

ما إن ترى السّيدَ زيداً فى نفوسهمُ كما يراه بنو كُوز ومرهوب
إن تسألوا الحقَّ نعطِ الحقَّ سائله والدرع محقَبة والسيف مقروب [١]

وأما قول امرىء القيس :

تطاول ليلك بالأثمدِ ونام الخلىُّ ولم ترقدِ
وبات وباتتْ له ليلة كليلة ذى العائر الأرمد
وذلك من نبأ جاءنى وخبرته عن أبى الأسود [٢]

فقال الزمخشرىُّ : فيه ثلاث التفاتات [٣] وهذا ظاهر على تفسير السكاكى ، لأن على تفسيره فى كل بيت التفاتة ، لا يقال : الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر ، فلا يكون فى البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر ،

---

(١) السيد وزيد وكوز ومرهوب أحياء من ضبة قوم الشاعر . يريد أن السيد لا يوجبون لزيد فى نفوسهم من الحرمة والنصرة ما يوجبه كوز ومرهوب ، والضمير فى قوله — تسألوا — لزيد وفيه الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ، والمحقبة للشدودة فى الحقيبة ، والمقروب الموضوع فى قرابه ، وبعد البيتين :

وإن أبيتم فإنا معشر أنف لا نطعم الخسف إن السم مشروب

(٢) هى لامرئ القيس حندج بن حجر ، وقيل : إنها لامرىء القيس بن عابس فى رثاء ابن عمه أبى الأسود . والأثمد اسم موضع ، وقوله — وبات وباتت له ليله — بات الأولى فيه تامة ، والثانية يجوز أن تكون ناقصة وأن تكون تامة ، والعائر قذى العين ، وأبو الأسود كنية أبيه حجر ملك بنى أسد والخبر الذى خبره عنه خبر قتلهم له .

(٣) الالتفات الأول فى قوله — ليلك — من التكلم إلى الخطاب وكانها مفتوحة أو مكسورة على ما سيأتى ، وهو لذى يأتى على مذهب السكاكى ، والالتفات الثانى فى قوله — وبات — من الخطاب إلى الغيبة ، والالتفات الثالث فى قوله — جاءنى — من الغيبة إلى التكلم .

لأنا نمنع انحصار الالتفات عنـــده فى خلاف المُقتَضى(١) لِما تَقدَّم(٢) وأما على المشهور(٣) فلا التفات فى البيت الأول ، وفى الثانى التفاتة واحدة ، فيتعين أن يكون فى الثالث التِفاتتَان ، فقيل : هما فى قوله — جاءنى — إحداهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى البيت الأول ، والأخرى باعتبار الانتقال من الغيبة فى الثانى . وفيه نظر ، لأن الانتقال إنما يكون من شىء حاصل مُلتَبَس به ، وإذ قد حصل الانتقال من الخطاب فى البيت الأول إلى الغيبة فى الثانى لم يبق الخطاب حاصلا ملتبساً به ، فيكون الانتقال إلى التكلم فى الثالث من الغيبة وحدها لا منها ومن الخطاب جميعاً : فلم يكن فى البيت الثالث إلا التفاتة واحدة . وقيل : إحداهما فى قوله ـ وذلك ـ لأنه التفات من الغيبة إلى الخطاب(٤) والثانية فى قوله ـ جاءنى ـ لأنه التفات من الخطاب إلى التكلم، وهذا أقرب .

واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام ،ووجه حسنه على ما ذكر الزمخشرى

---

(١) يعنى خلاف مقتضى ظاهر المقام .

(٢) من أن الالتفات عنده ينقسم إلى ما يجرى على خلاف ظاهر المقام وإن لم يجر على خلاف السياق ، وهو يخالف فيه الجمهور ، وإلى ما يجرى على خلاف السياق وإن لم يخالف ظاهر المقام ، وهو الذى يوافق فيه الجمهور .

(٣) قد ذكروا أن مذهب السكاكى فى الالتفات هو مذهب الزمخشرى ، فلا معنى لتكلف تحقيق الالتفات الذى ذكره فى البيتين على مذهب الجمهور لأن مذهبه يخالف مذهبهم .

(٤) الالتفات فى — ذلك — متكلف ، لأنه لا دليل على أنه يعنى بالخطاب فيها نفسه ، بل الظاهر أن للعنىّ بهـــا غير المتكلم ، ولهذا لم ينظر إليها قبل هذا التكلف .

هو أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب[١] كان ذلك أحسن تَطْرِية[٢] لنشاط السامع وأكثر إيقاظاً للإصغاء من إجرائه على أسلوب واحد[٣] .

---

(١) إنما خص بيان محاسن الالتفات بما فيه نقل من أسلوب إلى أسلوب لأنه هو الغالب فيه ، أما الالتفات الذى انفرد به السكاكى فوجه حسنه أن المخاطب إذا سمع خلاف ما يترقب نشط وأصغى اليه ، وقد قيل : إن الالتفات على هذا يكون من المحسنات البديعية ، فلا يصح ذكره هنا لأن حسنه يرجع إلى ماذكره الزمخشرى ، ولا يرجع الى اقتضاء المقام ، وأجيب بتسليم أنه من المحسنات البديعية ، ولكن هذا لا يمنع من إدخاله فى علم المعانى عند اقتضاء المقام لفائدته من طلب مزيد الإصغاء لكون الكلام دعاء أو مدحا أو نحوهما ، والحق أن مثل هذا يكون شرطا لحسنه ولا يقتضى وجوبه فى البلاغة ، فلا يصح أن يعد به من علم المعانى .

(٢) أى تجديدا ، تقول — تقول طَرَّيْتُ الثوب — إذا عملت مايجعله طريا كأنه جديد .

(٣) أورد ابن الأثير على ماذكره الزمخشرى من ذلك أنه لو كان صحيحاً لما حسن الالتفات إلا فى الكلام الطويل ، مع أنه قد أتى فى القرآن حيث لا يمكن أن يقال إن الكلام قد طال ، ثم ذكر أن الالتفات لا يكون إلا لفائدة اقتضته ، وأن تلك الفائدة أمر وراء الانتقال من أسلوب الى أسلوب ، ولكنها لا تحد بحد ، ولا تضبط ضابط ، وإنما يشار الى مواضع منها ليقاس عليها ، كما سيأتى فى سورة الفاتحة ، ولكنه عاد فذكر أنه لا ينكر أن فى الانتقال من أسلوب الى أسلوب اتساعا وتفننا فى أساليب الكلام ، مع أنه قد يكون لقصد آخر معنوى هو أعلى وأبلغ ، ولا يخفى أن مثل هذا لا يخالفه فيه الزمخشرى ، لأنه فيما ذكره من ذلك لم يرد إلا بيان وجه عام لحسن الالتفات ، ولا يمنع أن تختص مواقعه بلطائف أخرى خاصة .

وقد تختص مواقعه بلطائف[١] كما فى سورة الفاتحة[٢] فإن العبد إذا افتتح حمد مولاه الحقيق بالحمد عن قلب حاضر ونفس ذاكرة لِمَا هو فيه بقوله: (الحَمْدُ لِلهِ) الدال على اختصاصه بالحمد وأنه حقيق به — وجد من نفسه لا مَحالةَ محركا للإقبال عليه ، فإذا انتقل على نحو الافتتاح إلى قوله (رَبِّ العَالَمِينَ) الدَّالّ على أنه مالك للعالمين لا يخرج منهم شىء عن ملكوته وربُوبيَّته قوى ذلك المحرك ، ثم إذا انتقل إلى قوله (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) الدّال على أنه منعم بأنواع النعم : جلائلها ودقائقها تضاعفت قوة ذلك المحرك ، ثم إذا انتقل إلى خاتمة هذه الصفات العظام وهى قوله (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) الدَّال على أنه مالك الأمر كله يوم الجزاء تناهت قوته ، وأوجب الإقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات[٣] .

وكما فى قوله[٤] تعالى: (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنفُسَهُم جَاءوكَ فَاستَغفَرُوا اللهَ وَاستَغفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ) لم يقل — واستغفرت لهم — وعدل عنه إلى طريق الالتفات تفخيما لشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتعظيما لاستغفاره ، وتنبيها على أن شفاعة مَن اسمه الرسول من الله بمكان .

وذكر السكاكى[٥] لالتفات امرىء القيس فى الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوها: أحدها أن يكون قصد تهويل الخَطْب واستفظاعه ، فنَبَّه فى التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهت وَلَهَ الثكلى ، فأقامها مقام المصاب الذى

---

(١) قيل : إنه يلزم أن يلتمس ذلك فى كل التفات ، وقيل : إنه لا يلزم أن يكون له فى كل مقام نكتة خاصة .

(٢) —ى—٢ و٢ و٤ و٥—س—١ .

(٣) يعنى خطابه بقوله : (إياكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَستَعِينُ)

(٤) —٦٤—س—٤ . (٥) — ١٠٧ — المفتاح .

لا يتسلى بعض التسلى إلا بتفجع الملوك له ، وتحزنهم عليه ، وخاطبها بتطاول لَيْلُكَ تسلية[١] أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقاً شديداً ولم تتصبر فِعلَ الملوك ، فشك فى أنها نفسه ، فأقامها مقام مكروب وخاطبها بذلك تسلية . وفى الثانى على أنه صادق التحزن خاطب أوّلا ، وفى الثالث على أنه يريد نفسه .

أو نبه[٢] فى الأول على أن النبأ لشدته تركه حائراً فما فَطَن معه لِمُقتَضَى الحال ، فجرى على لسانه ما كان ألِفَهُ من الخطاب الدائر فى مجارى أمور الكبار أمراً ونهياً ، وفى الثانى على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئاً فلم يجد النفس معه ، فبنى الكلام على الغيبة ، وفى الثالث على ماسبق .

أو نبه[٣] فى الأول على أنها حين لم تتثبت ولم تتبصر غاظه ذلك ، فأقامها مقام المستحق للعتاب ، فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعيير بذلك ، وفى الثانى على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب وسكت عنه الغضب بالعتاب وَلّى عنها الوَجْهَ وهو يُدَمْدِم قائلا — وبات وباتت له — وفى الثالث على ماسبق هذا كلامه ، ولا يخفى على المنصف مافيه من التعسف[٤] .

الأسلوب الحكيم : ومن خلاف المقتضى ما سماه السكاكى[٥] الأسلوبَ

---

(١) وكافها مكسورة ، ويصح فتحها نظراً إلى كون النفس يراد بها شخصه ،

(٢) هذا هو الوجه الثانى ، وكان المناسب لسياقه أن يقول وثانيها .

(٣) هذا هو الوجه الثالث .

(٤) لأنه يحمل امرأ القيس مالا يمكن أن يكون قد خطر بباله من ذلك ، ولا يخفى أن كثيراً من اللطائف التى تلتمس للالتفات فيها مثل هذا التعسف ، وأن ذلك يرجع إلى أنها غير مضبوطة ، لأنها لو كانت مضبوطة لأمكن الرجوع إلى أمر ظاهر مقرر منها .

(٥) ١٧٥ — المفتاح

الحكيم [١] وهو تلقى المخاطب [٢] بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنه الأولى بالقصد ، أو السائل بغير ما يتطلب [٣] بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله أو المهم له .

أما الأول فكقول القبعثرى [٤] للحجاج لما قال له متوعدا بالقيد لأحملنك على الأدهم : مثل الأمير يحمل على الأدهم [٥] والأشهب . فإنه أبرز وعيده فى معرض الوعد ، وأراه بألطف وجه أن من كان على صفته فى السلطان وبسطة اليد لجدير بأن يُصفِدَ لا أن يَصفِدَ [٦] وكذا قوله له لما قال له فى الثانية ـ إنه حديد : لأن

---

(١) أكثر العلماء يذكره فى علم البديع ، على أن الخطيب سيذكر فى علم البديع القول بالموجب ، ويقسمه إلى قسمين ، والقسم الثانى هو الأسلوب الحكيم بعينه ، ولاشك أن مراعاة ذلك مما يورث الكلام حسناً ، ولايصل تركه إلى إخلال بفصاحة أو بلاغة ، فاللائق به أن يعد فى علم البديع . وقد ذكر السعد أنه لما انجرّ الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من مباحث المسند إليه ، وهى الأسلوب الحكيم والتعبير عن المستقبل بلفظ الماضى الخ .

(٢) بكسر الطاء أى المتكلم من إضافة المصدر لمفعوله ، وهذا أولى من فتح الطاء لما فيه من التعقيد .

(٣) الفرق بينه وبين ماعطف عليه أن فيه سؤالا ، فهو أخص منه بهذا الاعتبار ، ولكنه أعم منه باعتبار آخر ، وهو أنه لايشترط فيه حمل كلام سابق على خلاف ظاهره كما يشترط فى الأول .

(٤) الصواب ابن القبعثرى كما سبق فى ص ١٣٦ .

(٥) أراد الحجاج بالأدهم القيد ، فحمله على غير مراده وهو الفرس الذى غلب سواده على بياضه ، وعطف عليه الأشهب وهو الفرس الذى غلب بياضه على سواده .

(٦) أى جدير بأن يعطى لا أن يقيد ، لأن الإصفاد الإعطاء من الصفد وهو العطاء ، ويقال — صَفَده يصفده — بمعنى قيده ، ولهذا يسمى القيد صفاداً

يكون حديداً خير من أن يكون بليداً[١] وعن سلوك هذه الطريقة فى جواب المخاطِب عَبّر من قال مفتخراً :

أَتَتْ تشتكى عندى مُزَاولةَ القِرى وقدرأتِ الضيفان يَنْحُون منزلى
فقلتُ كأنى ما سمعتُ كلامها : هُمُ الضيف جِدِّى فى قِراهم وعجّلى[٢]

وسماه الشيخ عبد القاهر مُغالطة[٣] .

وأما الثانى فكقوله[٤] تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ والحَجِّ) قالوا : ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ، ثم يتزايد قليلا قليلاً حتى يمتلىء ويستوى، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا[٥] وكقوله[٦] تعالى: (يَسْأَلُونَكَ ماذا يُنفِقُون قُلْ ما أَنفَقتُمْ مِنْ خَيرٍ فلِلوالدَيْنِ والأقربين واليتامى والمسَاكِينِ وابنِ السَّبيلِ) سألوا عن بيان ما ينفقون ، فأجيبوا ببيان المصرف[٧]

---

(١) أراد الحجاج بقوله — أنه حديد — أنه قيد حديد ، فحمله على الحدة ، وللعفى — لأن يكون العطاء حديداً .

(٢) لا يعلم قائلهما ، والقرى طعام الضيف ، وقوله - ينحون - بمعنى يقصدون والشاهد فى أنه أجابها بغير ما تتطلب من الشكوى ، ولهذا قيل : إن هذا من القسم الثانى لا الأول ، لأنه ليس فيه حمل كلام على خلاف ظاهره ، وإنما هو من تلقى السائل بغير ما يتطلب للتنبيه على أن الأولى بها الاستعداد لهم لا الشكوى منهم .

(٣) — ٩٢ — دلائل الإعجاز ، وقيل : إن الأسلوب الحكيم بقسميه يسمى مغالطة ، لا القسم الأول وحده .

(٤) — ى — ١٨٩ — س — ٢ .

(٥) فأجابهم ببيان حكمته تنبيهاً على أنه هو الأولى بحالهم لا السؤال عن سببه .

(٦) - ى — ٢١٥ - س — ٢

(٧) للتنبيه على أنه هو الأهم لهم .

ومن هذا أيضاً أجوبة موسى لفرعون فى قوله تعالى : (قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ =

التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي : ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ المضي [١] تنبيها على تحقق وقوعه وأن ما هو للواقع كالواقع ، كقوله [٣] تعالى : (ونُفِخَ في الصُّور فَصَعِقَ مَنْ في السموات ومَنْ في الأرضِ إلا مَنْ شاء اللهُ) وقوله : (ويَومَ نُسيّرُ الجِبال وتَرَى الأرضَ بارِزَةً وحشَرْناهُمْ فلَمْ نُغادِرْ مِنْهُم أحَداً) [٣] وقوله [٤] تعالى : (ونادى أصحابُ النَّارِ) وقوله [٥] تعالى: (ونَادى أصحابُ الأعْرافِ) جعل المتوقَّع الذى لا بُدَّ من وقوعه بمنزلة الواقع ، وعن حسّان أن ابنه عبد الرحمن لسعه زُنبور وهو طفل فجاء إليه يبكى ، فقال له : يا بُنىَّ ما لك ؟ قال : لسعنى طُوَيْرٌ كأنه ملتفٌّ فى بُرْدَىْ حِبَرة [٦] فضمه إلى صدره وقال : قد قلتَ الشعر .

= العالَمين ، قال رَبُّ السَّمٰوَاتِ والأرْضِ ومَا بَيْنَهُما إنْ كُنْتُمْ مُوقنينَ ، قال لِمَنْ حَوْلَهُ ألا تَسْتَمِعُونَ ، قال ربُّكُمْ وربُّ آبائِكُمُ الأوَّلِينَ ، قال إنَّ رَسولَكُمُ الَّذِي أرْسِلَ إليكُمْ لمجْنُونٌ ، قال ربُّ المَشْرِقِ والمَغْرب وما بَيْنَهُما إن كُنتُمْ تَعْقِلُون) — ى — ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ — س — ٢٦ .

(١) مثله التعبير عن الماضى بلفظ المضارع استحضاراً لصورته العجيبة كقوله تعالى : (وَاللهُ الَّذِي أرْسَلَ الرياحَ فَتُثِيرُ سَحاباً) — ى — ٩ — س — ٣٥ — أى فأثارت ، ولا يخفى أن النوعين من المجاز المرسل أو الاستعارة ، فلامعنى لذكرها فى علم المعانى ، لأنه لافرق بينهما وبين غيرهما من أنواع المجاز فيما فعلا به من خلاف مقتضى الظاهر .

(٢) — ى — ٦٨ — س — ٣٩ (٣) — ى — ٢٧ — س — ١٨

(٤) — ى — ٥٠ — س — ٧ (٥) — ى — ٤٨ — س — ٧

(٦) طوير تصغير طائر ، والحبرة ضرب من برود اليمن ، والشاهد فى قوله — قد قلت الشعر — لأنه بمعنى ستقول .

ومثله التعبير عنه باسم الفاعل[١] كقوله[٢] تعالى : (وإنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ) وكذا اسم المفعول ، كقوله[٣] تعالى : (ذلِكَ يَومٌ مَجْمُوعٌ لهُ النَّاسُ وذلكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ) .

القلب : ومنه القلب[٤] كقول العرب : عرضتُ الناقة على الحوض[٥] ورده مطلقا قوم[٦] وقبله مطلقا قوم[٧] منهم السكاكى[٨] . والحق أنه إن تضمن

---

(١) لأن كلا من اسم الفاعل واسم المفعول حقيقة فى المتلبس بالفعل فى الحال اتفاقا ، وفى الماضى على قول ضعيف ، فيكون استعماله فى المستقبل مجازاً .

(٢) — ى — ٦ — س ٥١

(٣) — ى — ١٠٣ — س — ١١ .

(٤) هو فى الاصطلاح أن يجعل جزء من الكلام مكان آخر يجعل مكانه على وجه يثبت حكم كل منهما الآخر ، فليس منه نحو — فى الدار زيد ، وضرب عمراً زيد — وهو قسمان : لفظى ومعنوى ، وسيأتى بيانهما فى أمثلته .

(٥) هذا من القلب المعنوى ، لأن المعروض عليه يجب أن يكون ذا شعور واختيار لأجل أن يميل إلى المعروض أو يحجم عنه ، ولكن لما كان المعتاد فى ذلك أن يؤتى بالمعروض إلى المعروض عليه وكانت الناقة هى التى يؤتى بها إلى الحوض نُزِّل كل منهما منزلة الآخر ، وقيل : إنه لا قلب فى ذلك وإنما القلب فى — عرضت الحوض على الناقة — لأن المعروض عليه هو المستقر .

(٦) لأنه عكس للمطلوب ونقيض المقصود ، وقيل : إنه لا يكاد أحد يمنعه مطلقاً لوروده فى القرآن وفصيح الكلام ، ولعلهم يردون القلب اللفظى دون المعنوى .

(٧) لأن قلب الكلام مما يحوج إلى التنبه للأصل ، وذلك مما يورث الكلام ملاحظة ولطفا .

(٨) ١١٣ — المفتاح

اعتباراً لطيفاً[١] قُبل وإلا رُدّ .

أما الأول[٢] فكقول رؤبة :

ومهمهٍ مُغبرةٍ أرجاؤهُ كأن لونَ أرضه سماؤه[٣]

أى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيه للمبالغة ، ونحوه قول أبى تمام يصف قلم الممدوح :

لُعابُ الأفاعى القاتلات لُعابُهُ وأرْىُ الجنى اشتارتهُ أيد عواسلُ[٤]

وأما الثانى[٥] فكقول القَطَامِى :

---

(١) أى غير تلك اللاحة التى احتج بها من قبله مطلقاً ، وذلك كالاعتبار السابق فى قولهم — عرضت الناقة على الحوض — وكالاعتبارات الآتية فى باقى الأمثلة وإنما لم يقبل القلب إلا بهذا لأنه من غيره يكون عدولا عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها . إذ لا يعتد فيه بتلك اللاحة العامة وحدها ، ولا يخفى أن القلب بتلك اللاحة يكون من المحسنات البديعية ، فالأليق ذكره فى علم البديع ، لأن تلك الاعتبارات التى يقبل بها فى علم المعانى ليست محدودة ولا مضبوطة ، وهى مع هذا شرط لحسنه ولا توجبه .

(٢) هو المقبول .

(٣) هو لرؤبة بن عبدالله بن رؤبة ، والمهمه المفازة ، والأرجاء جمع رجا وهو الناحية ، والقلب فى هذا معنوى أيضاً ، وهو من التشبيه المقلوب الآتى فى علم البيان ، والاعتبار اللطيف فيه بقصد المبالغة .

(٤) هو لحبيب بن أوس المعروف بأبى تمام ، وأرْىُ الجنى العسل من إضافة الموصوف إلى الصفة ، وقوله — اشتارته — بمعنى جنته ، والأيدى العواسل العارفة بجنيه ، والأولى صفة القلم مع الأعداء ، والثانية صفته مع الأصدقاء ، والشاهد فى شطره الأول ، وهو من القلب المعنوى أيضاً ، لأنه من التشبيه المقلوب ، والاعتبار اللطيف فيه قصد المبالغة .

(٥) هو المردود .

كما طينت بالفدن السياعا[1]

وقول حسان :

يكون مزاجها عسل وماء[2]

وقول عُرْوَةَ بن الوَرْدِ :

---

(١) هو لعُمَير بن شُيَيم المعروف بالقطامى من قوله :

فلما أن جرى سِمَنٌ عليها كما طيَّنتَ بالفَدَنِ السياعَا

أمرتُ بها الرجالَ ليأخذوها ونحن نَظُنُّ أنْ لَنْ تُستطَاعا

يصف بذلك ناقته ، والفدن القصر ، والسياع: الطين المخلوط بالتبن أو الآلة التى يطين بها ، يعنى أنها صارت ملساء من السمن كالقصر المطين بالسياع ، وفى ذلك قلب معنوى ، فإن حمل السياع على الآلة لم يتضمن اعتباراً لطيفاً ، وفيه الشاهد ، وإن حمل على الطين فيجوز أن يكون المقصود المبالغة فى سمنها ، لأنه يقصد تشبيها بالسياع الذى صار لكثرته كأنه الأصل ، والفدن هو الفرع ، فيكون هو أيضاً مثله مع أصله من المظم ونحوه ، ولكنه لا يخلو من تكلف . وروى — كما بطنت بالفدن السياعا — وهو على القلب أيضاً ، والمعنى كما بطنت الفدن بالسياع .

(٢) هو لحسان بن ثابت الأنصارى من قوله :

كأن سَبيئةً من بيت رأسٍ يكون مِزاجَها عسل وماء

على أنيابها أو طَعْمُ غضٍّ من التفاح عَصَّرَهُ اجتناء

والسبيئة الخمر المشتراة للشراب ، وبيت رأس بلد بالشام بين رملة وغزة ، والغض الطرى ، وقوله — عصره — بمعنى أساله كناية عن إدراكه وقت نضجه . شبه ريق محبوبته بخمر مزجت بعسل ، والقلب فى قوله — يكون مزاجها عسل — قلب لفظى ، لأنه لاقلب فى المعنى ، وإنما القلب فى اللفظ ، لأنه نكَّرَ ماهو فى موضع المبتدإ وعرَّف الخبر ، والأصل فيهما العكس ، ويروى برفع — مزاجها — على أن اسم يكون ضمير الشأن ، فلا يكون فيه قلب .

فديت بنفسه نفسى ومالى(١)

وقول الآخر :

ولايك موقف منك الوداعا(٢)

وقد ظهر من هذا أن قوله(٣) تعالى : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أهلكناها فجاءها بأسُنَا) ليس وارداً على القلب(٤) إذ ليس فى تقدير القلب فيه اعتبار لطيف ، وكذا قوله(٥) تعالى : (ثُمَّ دنَا فتدَلى) وكذا قوله(٦) تعالى : (اذْهَبْ بكِتَابِى

---

(١) هو من قوله :

فلو أنِّى شهدتُ أبا سعادِ غَدَاةَ غدَا لمُهجته يَفوقُ
فديت بنفسه نفسى ومالى وما آلُوكَ إلا ما أطيقُ

وقد رواه المرتضى فى أماليه وابن الأنبارى فى ـ الأضداد ـ للعباس بن مرداس : يقال ـــ فاق بمهجته ولمهجته يفوق ـــ إذا أشرفت نفسه على الخروج أو خرجت ، وقوله ـ وما آلوك ـ بمعنى لم أقصِّرْ فيك ، والقلب فيه معنوى ، والأصل ـ فديت نفسه بنفسى ومالى ـ وليس فى قلبه اعتبار لطيف لأنه يوهم خلاف المراد .

(٢) هو لعُمَير بن شييم المعروف بالقطامى من قوله :

قِفِى قبل التفرق يا ضِباعا ولا يَكُ موقفٌ منكِ الوداعا

وألف ضباعاً للإطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت له أو امرأة غيرها ، والقلب فى قوله ـــ ولايك موقف منك الوداعا ـــ لفظى كالقلب فى بيت حسان السابق .

(٣) ـــ ى ـــ ٤ ـــ س ـــ ٧ .

(٤) يردُّ بهذا على من زعم أن أصله ـــ جاءها بأسنا فأهلكناها .

(٥) ـــ ى ـــ ٨ ـــ س ـــ ٥٣ ـــ وعلى تقدير القلب فيه يكون أصله ـ ثم تدلى فدنا .

(٦) ـــ ى ـــ ٢٨ ـــ س ـــ ٢٧ ـــ وعلى تقدير القلب فيه يكون أصله ـــ فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم .

هذَا فألقهْ إليهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عنهُمْ فانظُرْ ماذا يَرجعُونَ) فأصل الأول ـ أردنا إهلا كها لجاءها بأسنا أى إهلا كنا ، وأصل الثانى ـ ثم أراد الدنو من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى فتعلق عليه فى الهواء ، ومعنى الثالث ـ تَنَحَّ عنهم إلى مكان قريب تتوارى فيه ليكون مايقولونه بمسمع منك فانظرماذا يرجعون فيقال : إنه دخل عليها من كُوَّةٍ فألقى الكتاب إليها وتوارى فى الكوة .

وأما قول خداش : وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر[1]

فقد ذكر له سوى القلب[2] وجهان : أحدهما أن يُجْعَلَ شقاء الرماح بهم استعارة عن كسرها بطعنهم بها ، والثانى أن يجعل نفس طعنهم شقاء لها تحقيراً لشأنهم وأنهم ليسوا أهلا لأن يطعنوا بها ، كما يقال ـ شقىَ الخزُّ بجسم فلان ـ إذا لم يكن أهلا للبسه .

وقيل فى قول قَطَرِىِّ بن الفُجاءةِ :

ثم انصرفتُ وقد أصَبْتُ ولم أصَبْ جذَعَ البصيرة قارحَ الإقدامِ[3]

---

(١) هو لخداش بن زهير من قوله :

وتَلْحَقُ خيلٌ لا هَوَادَةَ بينها وتشْقَى الرماحُ بالضياطِرةِ الحمرِ

والهوادة اللين والرفق أو ما يرجى به الصلاح بين القوم ، وعلى هذا يكون المراد لا هوادة بين أصحابها ، والضياطرة جمع ضيطر وهو الضخم اللئيم العظيم الاستِ ، والحمر جمع أحمر اللون ، وقيل : هو الذى لاسلاح معه ، وقد روى ـ وتُركَب خيل .

(٢) على أنه من القلب يكون أصله ـ وتشقى الضياطرة بالرماح ، وليس له اعتبار لطيف .

(٣) جذع البصيرة بمعنى غير مجرب للأمور ، وقارح الإقدام بمعنى إقدام أصحاب السن القديمة ، يقال ـ فلان جذع إذا كان حديث السن ، وقارح إذا كان قديما .

إنه من باب القلب(١) على أن ـ لم أصب ـ بمعنى لم أجْرَحْ ، أى قارح البصيرة جذع الإقدام(٢) كما يقال — إقدامُ غِرّ ورأىُ مُجرَّب — وأجيب عنه(٣) بأن — لم أصب بمعنى لم ألْف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الإقدام قارح البصيرة ، على أن قوله ـ جذع البصيرة قارح الإقدام — حال من الضمير المستتر فى — لم أصب — فيكون متعلقاً بأقرب مذكور ، ويؤيد هذا الوجه قوله قبله :

لا يَرْكَنَنْ أحد إلى الإحجام ... يوم الوَغَى مُتخوِّفاً لِحمام(٤)

فلقد أرانى للرماح دَرِيئةً ... من عن يمينى مَرّةً وأمامى(٥)

حتى خَضَبْتُ بما تحدَّرَ من دمى ... أكناف سرجى أوعنان لجامى(٦)

فإن الخضاب بما تحدر من دمه دليل على أنه جُرِحَ ، وأيضاً فحوَى كلامه أن مراده أن يدل على أنه جرح ولم يمت ، إعلاماً أن الإقدام غير علة للحمام ، وحثاً على الشجاعة وبغض الفرار .

---

(١) لأنه يقصد التمدح بذلك ، وإنما يتمدح بعكسه لا به .

(٢) على هذا يكون — جذع البصيرة قارح الإقدام — حالين من فاعل — الصرفت

(٣) هذا جواب بجعل كلامه لاقلب فيه ، لأنه قلب غير مقبول لما فيه من إيهام خلاف المراد ، وقيل أيضاً : إنه يريد تشبيه بصيرته بالجذع فى عدم الاختلاط والتزلزل من الهول ، وتشبيه إقدامه بالقارح فى الصبر والاحتمال ، وعلى هذا لا قلب أيضاً .

(٤) الإحجام التأخر ، والوغى الحرب ، والحمام للموت .

(٥) الدريئة حلقة يتعلم عليها الطعن ، شبه نفسه بها ، وهى من الدرء بمعنى الدفع أو من الدرى بمعنى الختل ، فتكون درية بالياء المشددة .

(٦) أكناف السرج جوانبه ، والعنان سير باللجام .

تمرينات على تخريج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر

تمرين — ١

بين ما يحتمل الالتفات والتجريد ومايتعين للالتفات مما يأتى :

١ — قوله تعالى : (يَاعِبادِىَ الذِين أَسْرَفُوا عَلى أنْفُسِهِمْ لاتَقْنطوا مِنْ رَحمةِ الله) — ى — ٥٣ — س — ٣٩ .

٢ — هل غادر الشعراءُ من مترَدَّمِ ... أم هل عرفت الدار بعد تَوَهُّمِ

تمرين — ٢

١ — بين الالتفات فى قوله تعالى : (أَتَى أَمْرُ الله فَلاَ تَسْتَعْجِلوهُ سُبْحَانَهُ وتَعَالى عمايُشرِكون) — ى — ١ — س — ١٦ — ومن أى قسم من أقسام الالتفات ؟

٢ — هل يُعَدمن الالتفات أولا يُعَدُّ قول الشاعر :

أأنت الهلالىُّ الذى كنتَ مَرّةً ... سمعنا به والأرحبىُّ المُغَلَّبُ ؟

تمرين — ٣

١ — من أى أنواع خلاف مقتضى الظاهر مافى قول الشاعر :

ومَيَّةَ أجمل الثقلين جيداً ... وسالفةً وأحسنُهُ قذالا

٢ — هل يقبل القلب أو لا يقبل فى قول الشاعر :

رأينَ شيخاً قد تحنّى صُلْبهُ ... يمشى فيَقْعَس أو يكبُّ فيعثرُ

تمرين — ٤

١ — من أى أنواع خلاف مقتضى الظاهر ما فى قول الشاعر :

فرجى الخير وانتظرى إيابى ... إذا ما القارظ العنزىُّ آبا

٢ — هل يُعَدُّ من القلب أولا يُعَدُّ مافى قول الشاعر :

وعذلتُ أهل العشق حتى ذقتُه ... فعجبتُ كيف يموت من لايعشقُ

تمرين — ٥

١ — من أى نوعى الأسلوب الحكيم ما فى قول الشاعر :

وقالوا : قد صَفَتْ منا قلوبٌ ... نعم .. صدقوا ولكن عن ودادى

٢ — من أى أنواع الالتفات مافى قول الشاعر :

سألتُ نسيم أرضك حين وافى ... وقلتُ : صِف القوَام ولاتُحاشِى

تمرين — ٦

١ — من أى أنواع خلاف مقتضى الظاهر مافى قول الشاعر :

كلوا فى بعض بطنكُم تعفُّوا ... فإن زمانكم زمنٌ خَميصُ

٢ — متى يكون من خلاف مقتضى الظاهر مافى قول الشاعر :

نعم امرءاً هرمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ ... إلا وكان لمرتاع بها وَزَرَا

تمرين — ٧

١ — بين مافى قوله تعالى : (قالوا أجِئْتَنَا لتلفِتَنَا عمّا وجَدْنا عليهِ آباءَنا وتَكون لكُما الكِبرياء فى الأرضِ) — ى ٧٨ — س — ١٠ — من الخروج على مقتضى الظاهر .

٢ — بين مافى قوله تعالى : (يا أيُّها النبىُّ إذا طَلَّقْتُمُ النّساء) — ى — ١ — س — ٦٥ — من الخروج على مقتضى الظاهر .

٣ — بين مافى قوله تعالى :(وَأوْحَينَا إلى مُوسَى وأخِيهِ أن تَبَوّآ لِقَومِكُمَا بِمِصْر بيوتاً وَاجْعَلوا بيوتَكُمْ قِبْلَةً) — ى — ٨٧ — س — ١٠ — من الخروج على مقتضى الظاهر .

القول فى أحوال المسند

أغراض الحذف : أما تركه فلنحو ما سبق فى باب المسند إليه[(١)] من تخييل العدول إلى أقوى الدليلين ، ومن اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة أو مقدار تنبهه ، ومن الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر[(٢)] إما مع ضيق المقام كقوله : فإنى وقيار بها لغريب[(٣)]

أىْ وقيار كذلك[(٤)] وكقوله :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأىُ مختلفُ[(٥)]

---

(١) أى فى الكلام على حذفه ، والتعبير بالترك هنا بدل الحذف هناك من التفنن فى العبارة .

(٢) كان الأحسن أن يذكر هذا الغرض فى أول الأغراض ليجعله مطرداً فى جميعها كما صنع فى حذف المسند إليه .

(٣) هو لضابىء بن الحارث البُرْجمى من قوله :

ومن يَكُ أمسى بالمدينة رحْلهُ فإنى وقيَّار بها لغريبُ

وكان عثمان رضى الله عنه حبسه فى المدينة لهجائه قوما فى شعره ، والرحل المنزل والمأوى ، وقيار اسم فرسه أو غلامه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما بعد الفاء عليه وتقديره — فقد حسنت حاله وساءت حالى .

(٤) فهو من عطف الجمل ، ولا يصح جعل — قيار — معطوفاً على محل اسم — إن — لامتناع العطف على محل اسمها قبل مضى خبرها ، ولا يصح أن يكون — غريب — خبراً عن — قيار — والمحذوف خبر — إن — لاقترانه بلام الابتداء ، وخبر المبتدإ لا يقترن بها فى الفصيح إلا إذا كان منسوخا ، وضيق المقام فى البيت بسبب الشعر والسجن .

(٥) هو لعمرو بن امرىء القيس الخزرجى ، أو لقيس بن الخطيم ، وقبله :

يا مال والسيد المعمَّم قد يبطره بعض الرأى والسرفُ =

أى نحن بما عندنا راضون ، وكقول أبى الطيب :

قالتْ وقد رأتِ اصفرارى : مَنْ به وتنهّدتْ فأجبتُها : المتنهدُ [(١)]

أى المتنهدُ هو المطالبُ به [(٢)] دون ـ المطالبُ به هو المتنهد ـ إن فُسر بمن المطالب به ، لأن مطلوب السائلة على هذا الحكمُ على شخص معين بأنه المطالب به ليتعين عندها ، لا الحكم على المطالب به بالتعيين ، وقيل : معناه من فعل به ؟ فيكون التقدير ـ فعل به المتنهد [(٣)] .

وإما بدون الضيق ، كقوله [(٤)] تعالى : (واللهُ وَرَسُولُهُ أحقُّ أن يُرْضُوه) على وَجه ، أى والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ، ويجوز أن يكون جملة واحدة ،

= يخاطب مالك بن العجلان حين رد قضاءه فى واقعة للأوس والخزرج ، وأراد — والرأى مختلف — أن يتبع كل منهما رأيه على اختلافهما ، لرضا كل منهما برأيه وعدم انقياده لصاحبه ، وضيق المقام هنا بسبب الشعر وعدم استعداد المخاطب لقبول الكلام ، وقد حذف فى هذا البيت من الأول لدلالة الثانى على عكس البيت السابق .

(١) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبي : وقد عنى اصفراره مما يلقاه من حبها ، وقوله — به — متعلق بمحذوف تقديره المطالب ، وقوله — وتنهدت — يعنى به أنها تنهدت لما رأته من اصفراره .

(٢) فيكون من حذف المسند لا المسند إليه ، وقد أجاز السكاكى كلا من التقديرين ، لأنه إذا جعلت — من — مبتدأ على مذهب سيبويه والمحذوف خبر فالأحسن أن يقدر — المتنهد هو المطالب به هو المتنهد ، ليطابق الجواب السؤال وإذا جعلت — من — خبرا مقدما فالأحسن أن يقدر — المطالب به هو المتنهد ، ليطابق الجواب السؤال أيضا .

(٣) هو من حذف المسند أيضاً ولكنه نمل على هذا التقدير .

(٤) — ى — ٦٢ — س ٩ .

وتوحيد الضمير لأنه لا تفاوُت بين رضا الله ورضا رسوله ، فكانا فى حكم مَرضيّ واحد ، كقولنا — إحسان زيد وإجماله نعشنى وجبر منى[١] وكقولك — زيد منطلق وعمرو — أى وعمرو كذلك ، وعليه قوله[٢] تعالى (واللائى يَئِسْنَ من المَحِيض من نسائكمْ إنِ ارتبتمُ فعِدَّتهن ثلاثةُ أشهُر واللائى لمْ يحِضْنَ) أى واللائى لم يحضن مثلهن ، وقولك — خرجت فإذا زيد[٣] وقولك لمن قال : هل لك أحد ؟ إن الناس إلب عليك — إن زيداً وإن عمراً — أى إن لى زيداً وإن لى عمرا[٤] وعليه قوله :

إن محلا وإن مرتحلا[٥]

---

(١) فإفراد الضمير فيه لأن إحسانه وإجماله بمعنى واحد .

(٢) — ى — ٤ — س — ٦٥

(٣) أى موجود أو حاضر أو الباب أو ما أشبه ذلك ، والحذف هنا لاتباع الاستعمال مع الاختصار والاحتراز عن العبث ، لأنه يطرد حذف المسند إليه بعد — إذا — الفجائية ، لأنها تدل على مطلق وجود ، وقد توجد معها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج فى المثال .

(٤) الحذف فيه أيضاً لاتباع الاستعمال مع الاختصار والاحتراز عن العبث ، لأنه يطرد حذف المسند مع تكرير — إن — وتعدد اسمها .

(٥) هو لميمون بن قيس المعروف بالأعشى من قوله :

إنّ محلاً وإنّ مرْتحلاً وإنّ فى السّفر إذ مضوْا مَهَلاَ

محلا ومرتحلا مصدران ميميّان بمعنى الحلول والارتحال ، والسفر اسم جمع بمعنى المسافرين وقد أراد بهم الموتى ، والمهل مصدر بمعنى الإمهال وطول الغيبة ، والمعنى إن فى غيبة الموتى طولا وبعداً ، لأنهم مضوا مضياً لا رجوع معه إلى الدنيا ، وروى — إذ مضوا مثلا — والحذف هنا لاتباع الاستعمال وضيق المقام مع الاختصار والاحتراز عن العبث .

أى إن لنا محلا فى الدنيا وإن لنا مرتحلا عنها إلى الآخرة. وقوله[1] تعالى : (قُلْ لوْ أنتُمْ تملكون خزائنَ رحمةِ ربّى) تقديره لو تملكون تملكون مكرراً لفائدة التأكيد ، فأضمر — تملك — الأول إضمارا على شريطة التفسير ، وأبدل من الضمير المتصل الذى هو الواو ضمير منفصل وهو (أنتم) لسقوط ما يتصل به من اللفظ ، فأنتم فاعل الفعل المضمر و (تملكون) تفسيره . قال الزمخشرى : هذا ما يقتضيه علم الإعراب ، فأما ما يقتضيه علم البيان[2] فهو أن (أنتم تملكون) فيه دلالة على الاختصاص وإن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ[3] ونحوه قول حاتم — لو ذات سوار لطمتنى[4] وقول المتلمس :

---

(١) — ى — ١٠٠ — س — ١٧ — وهذا من حذف المسند إلى الفاعل .

(٢) يعنى بعلم البيان ما يشمل علم المعانى .

(٣) رد هذا على الزمخشرى بأن الاختصاص إنما يكون فى الجملة الاسمية التى يقدم فيها المسند إليه على خبره الفعلى كما سبق . وما هنا ليس كذلك لأنه من الجملة الفعلية ، وبأنه على تسليم ذلك يكون معناه لو اختصصتم بملك تلك الخزائن لأمسكتم ، هذا لا يقتضى اختصاصهم بالشح ، وإنما يقتضى ذلك أن يقال — أنتم لو تملكون ذلك لأمسكتم .

(٤) رواه الأصمعى — لو غير ذات سوار لطمتنى — على أن حاتما مر ببلاد عنزة فناداه أسير لهم : يا أبا سفانة ، أكلنى الإسار والقمل . ولم يكن مع حاتم شىء فساومهم به . ثم قال : أطلقوه واجعلوا يدى فى القيد مكانه ، ففعلوا ، ثم جاءته امرأة ببعير ليفصده فنحره فلطمته ، فقال لها ذلك ، يعنى أنه لا يقتص من النساء ، وقيل : إن التى ضربته كانت أمة لهم فقال لها — لو ذات سوار لطمتنى — يعنى حرة من النساء ، وهو أظهر لتأنيث الفعل .

ولو غير إخوانى أرادوا نقيصتى [١]

وذلك لأن الفعل الأول [٢] لما سقط لأجل المفسر برز الكلام فى صورة المبتدأ والخبر .

وكقوله [٣] تعالى : (أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً) أى كمن لم يزين له سوء عمله ، والمعنى أفمن زين له سوء عمله من الفريقين اللذين تقدم ذكرهما ـ الذين كفروا والذين آمنوا ـ كمن لم يزين له سوء عمله ، ثم كأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قيل له ذلك قال : لا . فقيل (فإنَّ اللهَ يُضِلُّ من يَشاء ويهدى من يشاء فَلا تَذْهب نفسُكَ عَليهمْ حَسَراتٍ)وقيل المعنى: أفمن زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرات ؟ فحذف الجواب [٤] لدلالة (فلا تذهبْ نفسُك عليهم حسراتٍ) أو أفمن زين له سوء عمله كمن هداه الله؟ فحذف لدلالة (فإن الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء) .

وأما قوله [٥] تعالى : (بَل سوَّلت لكُم أنفسُكمُ أمراً فصبرٌ جميلٌ) وقوله [٦] تعالى : (سُورةٌ أنزَلْناها) وقوله . (وَأقْسَمُوا باللهِ جَهْدَ أيْمَانِهِمْ لئن

---

(١) هو لجرير بن عبد المسيح المعروف بالمتلمس من قوله :

ولو غيرُ إخوانى أرادوا نقيصتى جعلتُ لهم فوق العرانين ميسما

والعرانين جمع عرنين وهو الأنف كله أو ما صلب منه ، والميسم العلامة ، وهو على تقدير ـ ولو أراد غير إخوانى . الخ .

(٢) فى قوله تعالى (لو أنتم تملكون) . وهذا تعليل لإفادة الاختصاص .

(٣) ـ ى ـ ٨ ـ س ـ ٣٥

(٤) على هذا تكون ـ من شرطية .

(٥) ـ ى ـ ١٨ ـ س ـ ١٢

(٦) ـ ى ـ ١ ـ س ـ ٢٤

أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لا تُقْسِمُوا طاعةٌ مَعْرُوفَةٌ) [١] فكل منه يحتمل الأمرين : حذف المسند إليه وحذف المسند ، أى فأمرى صبر جميل ، أوفصبر جميل أجمل [٢] وهذه سورة أنزلناها أو أوحينا إليك سورة أنزلناها ، وأمركم أو الذى يطلب منكم طاعة معروفة معلومة لايشك فيها ولا يرتاب ، كطاعة الخلّص من المؤمنين الذين طابق باطنُ أمرهم ظاهرَهُ ، لا أيمان تقسمون بها بأفواهكم وقلوبكم على خلافها ، أو طاعتكم طاعة معروفة، أى بأنها بالقول دون الفعل ، أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة .

ومما يحتمل الوجهين قوله سبحانه [٣] وتعالى :(ولاتقولوا ثلاثة) قيل :التقدير ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ،وردّ بأنه تقرير لثبوت آلهة،لأن النفى إنما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ ، كما تقول ـ ليس أمراؤنا ثلاثة ـ فإنك تنفى به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكم أمراء ، وذلك [٤] إشراك ، مع أن قوله تعالى بعده: (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ) يناقضه ، والوجه أن (ثلاثة) صفةٌ مبتدأ محذوف أومبتدأ محذوفٌ مميِّزُهُ لاخبر مبتدأ ،والتقدير — ولا تقولوا لنا أو فى الوجود آلهةٌ ثلاثةٌ أو ثلاثةٌ آلهة [٥] ثم حذف الخبر كما حذف من لا إله إلا الله ، وما من إله إلا الله — ثم حذف الموصوف أوالمميز كما يحذفان فى غير هذا الموضع ، فيكون النهى عن إثبات الوجود لآلهة ، وهذا ليس فيه تقرير لثبوت إلهين ، مع أن ما بعده أعنى قوله : (إنما الله إله واحد)

---

(١) ـ ى ـ ٥٣ ـ س ـ ٢٤

(٢) أى من الصبر الذى ليس بجميل بأن يكون معه شكاية ، ولكنه مع هذا خير من عدمه ، فيصح تفضيل الصبر الجميل عليه .

(٣) ـ ى ـ ١٧١ ـ س ـ ٤

(٤) أى تقرير ثبوت آلهة .

(٥) التقدير الأول على أنها صفة مبتدإ ، والثانى على أنها مبتدأ محذوف مميزه .

ينفى ذلك ، فيحصل النهى عن الإشراك والتوحيد من غير تناقض ، ولهذا يصح أن يُتبَعَ نفىَ الاثنين فيقال ـ ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان ـ لأنه كقولنا ـ ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان ـ وهذا صحيح ، ولا يصلح أن يقال على التقدير الأول ـ ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا اثنان ـ لأنه كقولنا ـ ليست آلهتنا ثلاثة ولا اثنين ـ وهذا فاسد ، ويجوز أن يقدر ـ ولا تقولوا الله والمسيح وأمه ثلاثة[١] أى لا تعبدوهما كاتعبدونه ، لقوله[٢] تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الذِينَ قالُوا إنَّ اللهَ ثالِثُ ثَلاثَةٍ) فيكون المعنى ثلاثة مستوون فى الصفة والرتبة ، فإنه قد استقر فى العرف أنه إذا أريد إلحاق اثنين بواحد فى وصف وأنهما شبيهان له أن يقال ـ هم ثلاثة ـ كما يقال إذا أريد إلحاقُ واحد بآخر وجعله فى معناه هما اثنان .

واعلم أن الحذف لابد له من قرينة ، كوقوع الكلام جوابا عن سؤال : إما محقق[٣] كقوله[٤] تعالى : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّموات والأرْضَ ليقولُنَّ اللهُ) وقوله : (وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنْ السَّماء ماء فَأَحْيَا بِهِ الأرْضَ بَعْدَ مَوْتِها لِيَقُولُنَّ اللهُ)[٥] وإمّا مُقدَّر ، نحو :

ليبكِ يزيد ضارع لخصومه[٦] .

---

(١) فيكون من حذف المسند إليه والمعنى صحيح بخلاف التقدير الذى أبطله ، وقد أجيب عنه بأن السالبة تحتمل نفى موضوعها كما تحتمل نفى محمولها وحده، فيكون المعنى عليه محتملا لنفى الثلاثة والاثنين أيضاً ، ولكن الحمل على هذا نادر .

(٢) ـ ى ـ ٧٣ ـ س ٥

(٣) السؤال المحقق هو المذكور فى الكلام ، والمقدر بخلافه .

(٤) ـ ى ـ ٢٥ ـ س ـ ٣١

(٥) ـ ى ـ ٦٣ ـ س ـ ٢٩

(٦) هو للحارث بن ضرار النهشلىّ أو الحارث بن نهيك من قوله فى رثاء يزيد بن نهشل :

=

وقراءة من قرأ (يُسَبَّح لَهُ فِيهَا بالْغُدُوِّ والآصَالِ ، رِجَالٌ) (١) وقوله : (كَذَلِكَ يُوحى إلَيْكَ وإلى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ الْعَزِيزُ الحكيم (٢)) ببناء الفعل للمفعول (٣) وفضل هذا التركيب على خلافه أعنى نحو ـ ليبك يزيدَ ضارع ـ ببناء الفعل للفاعل ونصب يزيد من وجوه : أحدها أن هذا التركيب يفيد إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين إجمالا ثم تفصيلا ، والثانى أن نحو ـ يزيد ـ فيه ركن الجملة لا فضلة (٤) الثالث أن أوله غير مطمع للسامع فى ذكر الفاعل فيكون ورود ذكره كمن تيسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب وخلافه بخلاف ذلك .

ومن هذا الباب ـ أعنى الذى قرينته وقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر ـ قوله (٥) تعالى : (وجَعَلُوا للهِ شُرَكَاءَ الجنّ) على وجه (٦) فإن (لله شركاء) إن

= ليبك يزيد ضارعٌ لخصومةٍ ومختَبِطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ

وقبله :

سقى جدثا أمسى بدوحة ثاوياً من الدلو والجوزاء غاد ورائح

قوله ـ ليبك ـ بالبناء للمفعول ، والضارع الذليل ، والمختبط الذى يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة ، وقوله ـ تطيح بمعنى تذهب وتهلك ، والطوائح جمع مطيحة على غير القياس وقياسه مطاوحُ أو مطيحات ، والشاهد فى حذف فعل ـ ضارع ـ إذ التقدير ـ يبكيه ضارع ، يصفه بأنه كان ملجأ الذليل وعون المحتاج .

(١) ـ ى ـ ٣٦ ش ـ ٢٤ (٢) ـ ى ـ ٣ ـ س ـ ٤٢

(٣) فيكون كل من لفظ الجلالة ورجال فى الآيتين فاعلا لفعل محذوف تقديره يوحى ويسبّح .

(٤) كونه ركن الجملة يفيد الاعتناء بشأنه ، ويناسب مقام رثائه .

(٥) ـ ى ـ ١٠٠ ـ س ـ ٦

(٦) هو الوجه الذى سينقله عن عبد القاهر لا الوجهان المذكوران بعده .

جُعلاَ مفعولين لجعلوا فالجن يحتمل وجهين: أحدهما ماذكره الشيخ عبدالقاهر[١] من أن يكون منصوبا بمحذوف دل عليه سؤال مقدر، كأنه قيل : من جعلوالله شركاء ؟ فقيل : الجن فيفيد الكلام إنكار الشرك مطلقاً ، فيدخل اتخاذ الشريك غيرالجن فى الإنكاردخول اتخاذه من الجن،والثانى ماذكره الزمخشرى، وهو أن ينتصب (الجن) بدلا من شركاء ، فيفيد إنكار الشريك مطلقاً أيضاً كما مر[٢] وإن جعل (لله) لغوا[٣] كان (شركاء الجن) مفعولين قُدِّمَ ثانيهما على الأول ، وفائدة التقديم استعظام أن يُتَّخَذَ لله شريك مَلَكا كان أو جنياً أوغيرهما ،ولذلك قدم اسم الله على الشركاء ،ولولم يبن الكلام على التقديم .وقيل: ـ وجعلوا الجن شركاء لله ـ لم يفد إلا إنكار جعل الجن شركاء ، والله أعلم .

ومنه ارتفاع المخصوص فى باب ـ نعم وبئس ـ على أحد القولين[٤] .

أغراض الذكر : وأما ذكره فإما لنحو مامر فى باب المسند إليه من زيادة التقرير وللتعريض بغباوة السامع والاستلذاذ والتعظيم والإهانة وبسط الكلام[٥]

---

(١) ١٨٧ ، ١٨٨ ـ دلائل الإعجاز .

(٢) لأنه يكون بدل بعض من كل ، والتقدير الجن منهم .

(٣) أى جارا ومجروراً متعلقا بشركاء مقدما عليه .

(٤) هو قول من يجعله مبتدأ محذوف الخبر ، فيكون التقدير فى قولك ـ نعم الرجل زيد ـ زيد الممدوح ، وهو واقع من جواب سؤال مقدر أيضا ، كأنه قيل : من الممدوح ؟ وقيل : إنه خبر مبتدإ محذوف . وقيل : إنه بدل من الفاعل قبله . فالأقوال أربعة لا اثنان .

(٥) زيادة التقرير كما فى قوله تعالى : « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ العَزِيزُ العَلِيمُ » ـ ى ـ ٩ ـ س ـ ٤٣ ـ والتعريض بغباوة السامع كما فى قولك ـ محمد نبينا ـ فى جواب سؤال =

وإما ليتعين كونه اسماً فيستفاد منه الثبوت(١) أو كونه فعلا فيستفاد منه التجدد(٢) أو كونه ظرفا(٣) فيورث احتمال الثبوت والتجدد(٤) وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي(٥) وإما للتعجيب من المسند إليه بذكره ، كما إذا قلت ـ زيد يقاوم الأسد ـ مع دلالة قرائن الأحوال(٦) وفيه نظر ، لحصول التعجيب بدون الذكر إذا قامت القرينة(٧) .

= من نبيكم ؟ والاستلذاذ كما في قولك ـ هي سعاد ـ في جواب : هل هذه سعاد ؟ وهكذا ، ولا بد في الذكر من قرينة كما سبق في ذكر المسند إليه .

(١) أي الدلالة على النسبة من غير تقييد بزمان .

(٢) أي الدلالة على الحدوث بعد العدم .

(٣) أو جاراً أو مجروراً .

(٤) لأن نحو ـ زيد في الدار ـ تقديره زيد مستقر أو استقر في الدار . وهذا وما قبله معان أصلية للاسم والفعل والظرف ، فليست في شيء من البلاغة .

(٥) ١١١ - المفتاح .

(٦) بأن يكون جواب سائل ـ من يقاوم الأسد ـ ؟

(٧) أجيب عنه بأن القرينة على المسند لا على التعجيب ، وإنما يحصل التعجيب بذكره مع الاستغناء عنه .

تمرينات على الذكر والحذف

تمرين — ١

١ — لم حذف المسند فى قول الشاعر :

لولا المشقةُ ساد الناس كلُّهمُ الجود يُفقرُ والإقدام قتّالُ

٢ — لم ذكر المسند بعد — بل — فى قوله تعالى : (قَالوا أأنتَ فعَلْتَ هذا بآلهتنا يا إبْرَاهيمُ ، قالَ بلْ فَعَلهُ كبيرُهمْ هذَا فاسألوهمْ إنْ كانوا يَنطِقُون) - ى - ٦٢ ، ٦٣ - س - ٢١ .

تمرين — ٢

١ — لم حذف المسند الأول وأعيد ذكر الثانى فى قول الشاعر :

لولا التُّقَى لجعلتُ قبركَ كعبتى وجعلتُ قولكَ سُنّتى وكتابى

٢ — لم حذف المسند فى قوله تعالى : (ولما ضُربَ ابنُ مَريم مَثَلاً إذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصدُّونَ) - ى - ٥٧ - س - ٤٣ .

تمرين — ٣

١ — لم حذف المسند أولا ثم المسند إليه ثانياً فى قول الشاعر :

والناسُ هذا حَظّهُ مالٌ وذَا علمٌ وذاكَ مكارم الأخلاق

٢ — بين المحذوف والداعى إلى حذفه فى قول الشاعر :

والطيرُ أقعدها الكَرَى والناسُ نامتْ والوُجُودْ

تمرين — ٤

١ — لماذا حذف المسند فى قولهم — أحَشَفاً وسُوء كِيلة .

٢ — لماذا أعيدَ ذكر المسند فى قول الخنساء :

أعينىّ جُودَا ولا تجْمُدا ألاَ تبكيانِ لصَخرِ النَدَى

ألا تبكيان الجوادَ الجميلَ ألا تبكيان الفتى السيِّدَا

أغراض الأفراد : وأما إفراده فلكونه غير سَبَبِي مع عدم إفادة تقوِّى الحكم[١] كقولك ـ زيد منطلق ، وقام عمرو ـ والمراد بالسببى نحو ـ زيد أبوه منطلق[٢] .

قال السكاكى[٣] وأما الحالة المقتضية لإفراده فهى إذا كان فعلياً ولم يكن المقصود من نفس التركيب تَقَوِّى الحكم ، وأعنى بالمسند الفعلى ما يكون مفهومه محكوماً به بالثبوت للمسند إليه أو بالانتفاء عنه ، كقولك ـ أبو زيد منطلق ، والكُرُّ[٤] من البُرّ بستينَ ، وضرب أخو عمرو ، ويشكرك بكر إن تعطه ، وفى الدار خالد ـ إذ تقديره ـ استقل أو حصل فى الدار ـ على أقوى الاحتمالين[٥] لتمام الصلة بالظرف ، كقولك ـ الذى فى الدار أخوك[٦] وفيه نظر من وجهين :

---

(١) نحو ـ زيد قائم ـ وإنما يكون ذلك عند اقتضاء المقام له بأن يكون المخاطب خالى الذهن من الحكم ؛ فلا يؤتى له بصورة تفيد تقويته ، وهى صورة تقديم الاسم على الخبر الفعلى كما سبق فى المسند إليه ، وإنما اختص إفراده بذلك لأنه إذا كان سببياً أو مفيداً للتقوى كان جملة لامفرداً .

(٢) فالسببى كل جملة علقت على مبتدإ بعائد لا يكون مسنداً إليه فى تلك الجملة ، لأنه إذا كان مسنداً إليه فيها كان من صورة تقوية الحكم نحو ـ زيد ينطلق ـ والسببى نسبة إلى السبب وهو ضمير الربط .

(٣) ١١١ ـ المفتاح .

(٤) هو مكيال مقداره أربعون أردبا ، وقيل : غير ذلك .

(٥) الاحتمال الثانى تقديره اسما أى مستقر أو حاصل .

(٦) فإن تقديره ـ الذى استقر أو حصل فى الدار أخوك ، ولا يصح تقدير حاصل أو مستقر فيه ، لأن الصلة لا تتم به ، ولكن تعين هذا فى الصلة لا يوجب أرجحيته فى غيرها .

أحدهما أن ما ذكره فى تفسير المسند الفعلى يجب أن يكون تفسيراً للمسند مطلقا(١) والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن المسند السببى ، إذ فسر المسند السببى بعد هذا بما يقابل تفسير المسند الفعلى ، ومثّله بقولنا — زيد أبوه منطلق أو انطلق ، والبُرُّ الكر منه بستين — فجعل كما ترى أمثلة السببى مقابلة لأمثلة الفعلى مع الاشتراك فى أصل المعنى(٢) والثانى أن الظرف الواقع خبراً إذا كان مقدراً بجملة كما اختاره كان قولنا — الكر من البر بستين — تقديره — الكر من البر استقر بستين ، فيكون المسند جملة ويحصل تقوى الحكم كما مر ، وكذا إذا كان — فى الدار خالد — تقديره — استقر فى الدار خالد — كان المسند جملة أيضاً ، لكون — استقر — مسندا إلى ضمير خالد لا إلى خالد على الأصح لعدم اعتماد الظرف على شىء(٣) .

أغراض كون المسند فعلا أو اسماً : وأما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر ما يمكن(٤) مع إفادة التجدد(٥) .

---

(١) لأنه يشمل المسند إذا كان فعلا أو غيره ، نحو انطلق زيد ، وزيد منطلق ، وزيد أبوه منطلق (٢) يعنى به المعنى الذى ذكره للفعلى ، لأنه يشمل كل مسند كما سبق فيدخل فيه السببى ، وإذا كان داخلا فى معنى الفعلى لم تصح المقابلة بين أمثلتهما .

(٣) مقابل الأصح يجعل خالداً فاعلا لمتعلق الظرف ، فلا تكون جملة مركبة من مبتدإ وخبر ، وهذا إنما يأتى فى الأصح إذا اعتمد الظرف على نفى أو شبهه ، نحو — أو فى الدار خالد ؟

(٤) نكتة الاختصار هى فى الحقيقة مرجع البلاغة فى هذا الغرض ، لأن دلالة الفعل على الأزمنة الثلاثة بأصل وضعه ، ووجه الاختصار بأن قولك — قام زيد أو زيد قام — يفيد مع الاختصار معنى قولك — زيد حصل منه القيام فى الزمن الماضى — ولكن هذا الاختصار لا يكاد يمتاز به بليغ عن غيره ، والذى يدخل منه فى معنى البلاغة دلالته على الاستمرار التجددى كما سيأتى

(٥) المراد بالتجدد حصول الشىء بعد عدمه ، والفعل يدل عليه بأصل وضعه أيضاً ؛ =

وأما كونه اسمآ فلإفادة عدم التقييد[١] والتجدد، ومن البين فيهما قول الشاعر:

لا يألف الدرهمَ المضروبَ صُرتُنا   لكن يَمرُّ عليها وهْوَ منطلق[٢]

وقوله:

أوَ كلَّما وردتْ عُكاظَ قبيلةٌ   بعثوا إلىَّ عريفهم يتوسَّم[٣]

إذ معنى الأول على انطلاق ثابت للدرهم مطلقا من غير اعتبار تجدده وحدوثه، ومعنى الثانى على توسُّم وتأمُّل ونظر يتجدد[٤] من العريف هناك.

= وإنما تعرض لإفادته ذلك لأن من الأسماء ما يشارك الفعل فى الدلالة على أحد الأزمنة، كاسم الفاعل، فإنه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال.

(١) أى بأحد الأزمنة لأنه يدل على الثبوت فقط، وهى دلالة وضعية لا يصح عدها من وجوه البلاغة، وإنما الذى يصح عده دلالته على الدوام بمعونة القرائن إذا كان المقام يقتضى كمال المدح أو الذم ونحوهما، وكما سيأتى فى البيت الآتى.

(٢) هو للنضر بن جُؤيَّة، والمشهور نصب — صرتنا — على أنه مفعول، ولكن الأحسن نصب الدرهم ليكون عدم الإلف من جانب الصرة، فيدل على غناهم وإنفاقهم، أما الأول فيحتمل أن عدم إلف الدرهم صرتهم لفقرهم، مع أنه يقصد التمدح بغناهم وجودهم، ولهذا حمل بعضهم الجملة الاسمية — وهو منطلق — على إفادة الدوام ليكون المدح أكمل.

(٣) هو لطريف بن تميم العنبرى، وعكاظ سوق بين نخلة والطائف، والعريف القيم الذى يقوم بأمر القوم، يريد أنهم يبعثون إليه عريفهم من أجل شهرته وعظمته.

(٤) يريد به الدوام التجددى، والفعل إنما يدل عليه بمعونة القرائن لأن التجدد الذى يدل الفعل عليه بأصل وضعه هو حصول الشىء بعد عدمه، والبلاغة فى الفعل إنما تكون بدلالته على الدوام التجددى، ومما يتبين لنفرق فيه بين المسند الفعلى والمسند الاسمى قوله تعالى: « الله يستهزىءُ بهم » بعد قوله: « إنما نحن مُستهزئونَ » — ى — ١٤، ١٥ — س — ٢ — لأن دلالة الأولى على الاستمرار التجددى وهو أبلغ

أغراض تقييد الفعل بمفعول ونحوه وترك تقييد الفعل : وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه فلتربية الفائدة[1] كقولك — ضربت ضربا شديداً ، وضربت زيداً ، وضربت يوم الجمعة، وضربت أمامك، وضربت تأديباً، وضربت بالسوط ، وجلست والسارية ، وجاء زيد راكبا ، وطاب زيد نفسا ، وما ضرب إلا زيد، وما ضربت إلا زيداً[2] .

والمقيد فى نحو — كان زيد قائما — هو — قائما — لا — كان[3]

وأما ترك تقييده فلمانع من تربية الفائدة[4] .

---

(١) أى تكثيرها ، ولا يخفى أن تقييد الفعل بذلك من أحوال متعلقات الفعل فلا معنى لذكرها هنا ، ولا يخفى أيضاً أن هذا التقييد يرجع إلى أصل معانى تلك المتعلقات ، فيجب أن يكون اعتبار ذلك هنا عند وجود القرينة التى تغنى عن ذكرها ، كما اعتبر وجود القرينة فى ذكر المسند إليه والمسند ، ومثال ذلك هنا أن يقال لك : هل تحب هندا ؟ فتقول : أحب هندا .

(٢) الاستثناء فى الأول من الفاعل وفى الثانى من المفعول ، وقيد الفعل فيهما هو المستثنى لأنه فى الحقيقة منسوب إلى المستثنى منه المحذوف ، فيكون المستثنى قيدا فيهما وإن كان فى الأول هو الفاعل فى الظاهر .

(٣) لأن — قائما — هو المسند ، فهو الذى يدل على الحدث المراد إسناده — وكان تدل على زمانه ، فكأنك قلت — زيد قائم فى الزمان الماضى .

(٤) كخوف انقضاء فرصة أو ضيق مقام أو نحو ذلك من أغراض الحذف ، وبهذا يرجع اعتبار التقييد وتركه إلى اعتبارى الحذف والذكر ، ومن ترك التقييد لخوف انقضاء فرصة قول الصائد لمن معه — حبس الصيد — فلا يقول فى الشرك ليبادر إليه قبل فواته بالفرار أو موته قبل ذبحه .

أغراض تقييد الفعل بالشرط : إن وإذا ولو : وأما تقييده [١] بالشرط فلاعتبارات لاتعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل ، وقد بُيِّنَ ذلك فى علم النحو [٢] ولكن لابد من النظر ههنا فى — إن ، وإذا ، ولو .

أما — إن وإذا — فهما للشرط فى الاستقبال [٣] لكنهما يفترقان فى شىء وهو أن الأصل فى — إن — ألا يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه [٤] كما تقول لصاحبك — إن تكرمنى أكرمك — وأنت لاتقطع بأنه يكرمك .

والأصل فى — إذا — أن يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه [٥] كما تقول : إذا زالت الشمس آتيك . ولذلك كان الحكم النادر مَوْقِعاً لإنْ ، لأن النادر غير مقطوع

---

(١) أى الفعل مسندا فى الجزاء ، فالشرط قيد لحكم الجزاء كالمفعول ونحوه ، لأن قولك — إن جئتنى أكرمك — بمنزلة أكرمك وقت مجيئك .

(٢) لايخفى أن تلك الاعتبارات اعتبارات نحوية ، وليست فى شىء من اعتبارات البلاغة إلا أن ينظر إلى دلالة أدوات الشرط على تعليق الجزاء بالشرط فى أخصر عبارة ، فتكون نظير حروف العطف فيما سبق ، وذلك وجه ضعيف من وجوه البلاغة .

(٣) أى لتعليق حصول الجزاء بحصول الشرط فى الاستقبال .

(٤) بأن يتردد فى وقوعه أو يظن عدم وقوعه ، أما القطع بعدم وقوعه لاستحالته فلاتستعمل فيه — إن — إلا لنكتة كما سيأتى فى قوله تعالى : (قل إنْ كان للرحمن ولد) — ى — ٨١ — س — ٤٣ — ومثل — إن — فى دلالتها على ذلك باقى أدوات الشرط كما ذكره الدسوقى فى حاشيته على المختصر .

(٥) مثل القطع فى ذلك ظن وقوعه ، ولايخفى أن الأداتين يدلان على ذلك بأصل الوضع ، ولكن إيثار إحداهما على الأخرى فى موضع يصلح لهما قد يكون لاعتبارات دقيقة كما سيأتى فى أمثلتهما .

به فى غالب الأمر ، وغلب لفظ الماضى مع ـ إذا ـ لكونه أقرب إلى القطع بالوقوع نظراً إلى اللفظ (١) قال تعالى (٢) : (فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه) أتى (٣) فى جانب الحسنة بلفظ ـ إذا ـ لأن المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التى حصولها مقطوع به . ولذلك عُرِّفت تعريف الجنس (٤) وجوز السكاكى (٥) أن يكون تعريفها للعهد ، وقال : وهذا أقضى لحق البلاغة . وفيه نظر (٦) وأتى فى جانب السيئة بلفظ ـ إن ـ لأن السيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ولذلك نكرت (٧) .

ومنه قوله (٨) تعالى : (وإذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) أتى بإذا فى جانب الرحمة،

---

(١) إنما كان هذا بالنظر إلى اللفظ لأن الماضى معها ينقل إلى الاستقبال .

(٢) ـــ ى ـــ ١٣١ ـــ ص ـــ ٧

(٣) هذه الاعتبارات تأتى فى كلام الله تعالى لأنه وارد على أساليب كلام البشر ، وإن لم يتصور فيه جزم ولا عدمه ، فيراعى فيه ذلك على فرض أنه لمخلوق يجوز عليه الجزم والتردد .

(٤) يعنى الحقيقة فى ضمن فرد مبهم بدليل إسناد المجىء إليها .

(٥) ١٣٠ ـــ المفتاح .

(٦) وجهه أنه ذكر أن المراد الحسنة المطلقة والإطلاق ينافى العهد ، وأجيب عنه بأنه يريد العهد على مذهبه من تنزيل الحقيقة منزلة المعهود لاعتبار من الاعتبارات ، والذى ينافى الإطلاق العهد الحقيقى الذى يرادفيه فرد معين ، وإنما كان ذلك أقضى لحق البلاغة لأن المعهود أقرب إلى التحقق من الجنس الذى لا عهد فيه ولكن هذا لا يخلو من تكلف .

(٧) لأن التنكير فى أصله يفيد التقليل لدلالته على الوحدة ، بخلاف ـــ أل ـــ الجنسية

(٨) ـــ ى ـــ ٣٦ ـــ ص ٣٠

وأما تنكيرها فجعله السكاكي [١] للنوعية نظراً إلى لفظ الإذاقة . وجعله للتقليل نظراً إلى لفظ الإذاقة كما قال أقرب [٢] . وأما قوله [٣] تعالى :(وإذا مسَّ النَّاسَ ضُرٌّ) بلفظ ـ إذا ـ مع الضُّر فللنظر إلى لفظ المس ، وإلى تنكير الضر المفيد فى المقام التوبيخى القصدَ فى اليسير من الضر ، وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر وللتنبيه على أن مساس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون فى حكم المقطوع به ، وأما قوله [٤] تعالى : (وإذا مسَّهُ الشَّرُّ فذُو دُعاءٍ عَرِيضٍ) بعد قوله عزوجل : (وإذا أنْعَمنَا عَلَى الإنسَانِ أعْرَضَ وَنَأى بِجَانِبِهِ) أى أعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبَّرَ وتعظم، فالذى تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير فى (مسه) للمعرض المتكبر ، ويكون لفظ ـ إذا ـ للتنبيه على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به .

قال الزمخشريُّ : وللجهل بموقع ـ إن وإذا ـ يزيغ كثير من الخاصة عن الصواب فيغلطون، ألا ترى إلى عبدالرحمن بن حسان [٥] كيف أخطأ بهما الموقع فى قوله يخاطب بعض الولاة وقد سأله حاجة فلم يقضها ثم شُفِعَ له فيها فقضاها:

ذُممْتَ ولم تُحْمَدْ وأدْرَكْتُ حاجَتى   تَوَلَّى سواكم أجرَهَا واصْطِناعَهَا

أبى لكَ كسبَ الحمد رأىٌ مقصِّرٌ   ونفسٌ أضَاقَ الله بالخير بَاعَهَا

إذا هى حَثَّتْهُ على الخير مرة   عصاها وإن هَمَّتَ بشر أطَاعَهَا

---

(١) ١٣٦ ـ المفتاح

(٢) لأن الإذاقة أثرها أضعف من غيرها ، وقد اعترض على هذا بأنه ينافى ماذكره فى الآية السابقة من أن إطلاق الحسنة المفيد للتكثير هو الذى يناسب ـ إذا ـ فلا يكون التقليل هنا فى الرحمة مناسبا لها .

(٣) ـ ى ـ ٣٣ ـ س ـ ٣٠   (٤) ـ ى ـ ٥١ ـ س ـ ٤٤

(٥) قيل إن هذه القصة ومافيها من الشعر لسعيد بن عبد الرحمن بن حسان

فلو عكس لأصاب[١] .

وقد تستعمل — إن — فى مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة :

كالتجاهل لاستدعاء المقام إياه[٢] .

وكعدم جزم المخاطب ، كقولك لمن يكذبك[٣] فيما تخبر - إن صدقتُ فقل لى ماذا تفعل ؟

وكتنزيله منزلة الجاهل[٤] لعدم جريه على مُوجَب العلم ، كما تقول لمن يؤذى أباه — إن كان أباك فلاتؤذه .

وكالتوبيخ على الشرط وتصوير أن المقام لاشتماله على مايقلعه عن أصله لايصلح إلا لفرضه كما يُفرضُ المحال لفرض[٥] كقوله[٦] تعالى :(أَفَنَضْرِبُ عَنكُم الذِّكْرَ صَفْحاً أنْ كنتُمْ قوماً مُسْرِفينَ) فيمن قرأ - إن - بالكسر

---

(١) يعنى بالعكس أن يقول — إن هى حتته ، وإذا همت — ووجه الصواب فيه أنه هو المناسب لما يقصده من الهجاء ، وأجيب عنه بأنه يقصد فى — إذا — إثبات حث نفس الوالى له على الخير وأنه مع ذلك يعصيها ، وهو أبلغ فى الذم ، وبأنه يقصد فى — إن — أنه يبادر إلى الشر بمجرد توهم نفسه له ، وهو أبلغ فى الذم أيضاً .

(٢) كأن يسأل خادم عن سيده : هل هو فى الدار ؟ وهو يعلم أنه فيها ، فيقول — إن كان فيها أخبرك — فيتجاهل خوفاً من سيده .

(٣) أى لمن يجوز كذبك ، لأن للمقام فى عدم جزم المخاطب .

(٤) يعنى به الشاك لأنه هو الأصل فى استعمال - إن - والفرق بين هذا وما قبله أن الشك غير حقيقى هنا ، وفيما قبله حقيقى .

(٥) كإرخاء العنان لإلزام الخصم .

(٦) - ى - ٥ - س - ٤٣

لقصد التوبيخ والتجهيل فى ارتكاب الإسراف ، وتصوير أن الإسراف من العاقل فى هذا المقام واجب الانتفاء ، حقيق ألاَّ يكونَ ثبوته إلا على مجرد الفرض.

وكتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به[١] ومجيء قوله[٢] تعالى: (وإنْ كُنْتُمْ فى رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا) بإن ، يحتمل أن يكون للتوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن أصلها ، ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم[٣] فإنه كان فيهم من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا[٤]

---

(١) يعنى تغليب المشكوك فى اتصافه بالشرط على المجـزوم باتصافه به ، ولا يعنى تغليب المجزوم بعدم اتصافه به على المجزوم فيه بذلك ، لأن كلا منهما ليس هو المقام الأصلى لها ، والمراد تغليب مقامها الأصلى على غيره

(٢) — ى — ١٣ — ص — ٢

(٣) اعترض على هذا بأن ما هنا جمع بين مرتاب يقينا وغير مرتاب يقينا ، وكل منهما لا تستعمل فيه — إن — فالوجه أن يحمل من تغليب من يشك فى ارتيابه كالمنافقين على غيرهم . ويمكن أن يحمل من تغليب غير المرتابين على المرتابين على أنه بعد التغليب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين ، فصار الشرط قطعى الانتفاء فاستعمل — إن — فيه على سبيل الفرض للتبكيت وإلا لزم ، ولا يخفى ما فى هذا من التكلف .

(٤) هؤلاء هم غير المرتابين .

هذا وكما تستعمل — إن — فى مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة ، تستعمل فى مقام القطع بعدم وقوعه لنكتة أيضاً ، وذلك كالتبكيت وإلزام الخصم والمبالغة ونحو ذلك، ومن هذا الاستعمال قوله تعالى : « قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ » — ى — ٨١ — س — ٤٣

وقد تستعمل — إذا — فى مقام الشك لنكتة ، كالإشعار بأن الشك فى الشرط لا ينبغى أن يكون، كقولك لمن قال : لا أدرى هل يتفضل علىَّ الأمير ؟ — إذا تفضل عليك =

وكذلك قوله[١] تعالى : (إِنْ كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ) .

استطراد إلى التغليب : والتغليب باب واسع[٢] يجرى فى فنون كثيرة[٣] كقوله[٤] تعالى : (لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أو لَتَعُودُنَّ فى مِلَّتِنَا) أدخل شعيب عليه السلام فى : (لتعودن فى ملتنا) بحكم التغليب إذ لم يكن شعيب فى ملتهم أصلا ، ومثله قوله[٥] تعالى:(إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُمْ) وكقوله[٦] تعالى : (وكانَتْ مِنَ القَانِتِينَ) عُدَّت الأنثى من

= فكيف يكون شكرك؟ للإشعار بأن الأمير لا ينبغى الشك فى تفضله ، وقد تستعمل فى ذلك أيضاً لتغليب المتصف بالشرط على غير المتصف به ، ولكن استعمال — إذا فى مقام الشك نادر ، بخلاف استعمال — إن — فى مقام الجزم .

(١) — ى — ٥ — س — ٢٢

(٢) لا يخفى أن التغليب معدود فى المحسنات البديعية ، فلا معنى لذكره هنا ،وهو إعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بجعله موافقا له فى الهيئة أو المادة . فالأول كقوله تعالى : « وكانتْ منَ القانتين » والثانى كالأبوين للأب والأم ، وكالقمرين للقمر والشمس ، وقيل إن التغليب من المجاز المرسل لعلاقة المجاورة ، أو من باب عموم المجاز ، بأن يراد من (القانتين) مثلا الذوات المتصفة بالقنوت ، ويصح بهذا أن يلحق التغليب بعلم البيان ، والحق أنه ليس من المجاز ، لأن المجاز نقل اللفظ من معنى إلى آخر .أما التغليب فهو كالمشاكلة الآتية فى البديع ، فإنما ينقل فيه المعنى من لباس إلى لباس لا اللفظ ، وهذا إلى أنه لا علاقة فيه من مجاورة أو غيرها ، لأن علاقة المجاورة تكون بين مدلولى اللفظين لا بين اللفظين .

(٣) أى يجرى فى أساليب من الكلام لاعتبارات مختلفة غير محدودة ولا مضبوطة، وشأنه فى ذلك شأن غيره من المحسنات البديعية .

(٤) — ى — ٨٨ — س — ٧

(٥) — ى — ٨٩ — س — ٧

(٦) — ى — ١٢ — س — ٦٦

الذكور بحكم التغليب[١] وكقوله[٢] تعالى: (فَسَجَدُوا إلاَّ إبْلِيسَ) عُدَّ إبليس من الملائكة بحكم التغليب، وكقوله[٣] تعالى: (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) بتاء الخطاب)، غلبَ (أنتم) على جانب (قوم)[٤] ومثله (وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)[٥] فيمن قرأ بالتاء[٦] وكذلك قوله[٧] تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الذي خَلَقَكُمْ والَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) غلب المخاطبون فى قوله (لعلكم تتقون) على الغائبين[٨] فى اللفظ، والمعنى على إرادتهما جميعاً، لأن (لعل) متعلقة بخلقكم لا باعبدوا[٩] وهذا من غوامض

---

(١) هذا على أن - من - تبعيضية، ويجوز جعلها ابتدائية على أن المراد بالقانتين آباؤها الأولون كإبراهيم وإسحاق، والأول أبلغ لما فى التغليب من الإشعار بأنها بلغت فى طاعتها مبلغ أولئك الرجال القانتين حتى عُدَّتْ منهم.

(٢) - ى - ٣٤ - س - ٢

(٣) - ى - ٥٥ - س - ٢٧

(٤) قيل: إن ذلك التفات من الغيبة إلى الخطاب، وَرُدَّ بأن الخطاب فيه مسبوق بخطاب مثله، فلم يجر على خلاف السياق حتى يكون التفاتا.

(٥) - ى - ١٢٣ - س ١١

(٦) غلب فيها خطاب النبى فى قوله تعالى قبل ذلك: « فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ » على من ورد ذكرهم قبله فى قوله: « وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُم إنَّا عَامِلُون ».

(٧) - ى - ٢١ - س - ٢

(٨) فى قوله: « والذين من قبلكم » والمخاطبون هم الناس فى قوله: « يأيها الناس » وهم أمة دعوة النبى صلى الله عليه وسلم.

(٩) فلو تعلقت به لم يكن ذلك من التغليب، لأنه يراد به المخاطبون وحدهم

التغليب ، وكقوله[١] تعالى : (جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَمِنْ الأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذْرَؤُكُمْ فيه) فإن الخطاب فيه[٢] شامل للعقلاء والأنعام ، فغلب فيه المخاطبون[٣] على الغُيَّب[٤] والعقلاء[٥] على الأنعام[٦] وقوله تعالى: (يذرؤُكم فيه) أى يَبثُّكم ويكثركم فى هذا التدبير ، وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجاً حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل ، فجعل هذا التدبير كالمنبع وللمعدن للبث والتكثير ، ولذلك قيل (يذرؤكم فيه) ولم يُقَلْ — به — كما فى قوله تعالى : (ولكم فى القصاصِ حَيَاة)[٧] .

واعلم أنه لَمَّا كانت هاتان الكلمتان لتعليق أمر بغيره — أعنى الجزاء بالشرط — فى الاستقبال[٨] امتنع فى كل واحدة من جملتيهما الثبوت وفى أفعالها المضى — أعنى أن يكون كِلتا الجملتين أو إحداهما اسمية أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضيا — ولا يخالَفُ ذلك لفظا[٩] نحو — إن أكرمتنى أكرمتك، وإن أكرمتنى

---

(١) — ى — ١١ — س — ٤٢ . (٢) أى فى قوله (يذرؤكم) .

(٣) أى فى قوله (وجعل لكم) .

(٤) هم الأنعام . (٥) هم المخاطبون .

(٦) لأنه جمع مالا يعقل ، فالأفصح فيه إفراد الضمير العائد عليه ، لكنه غلب عليه العقلاء فجمع الضمير .

(٧) — ى — ١٧٩ — س — ٢ — فقد جعل القصاص كالمنبع للحياة .

(٨) متعلق بمحذوف تقديره كائنين فى الاستقبال ، ولا يتعلق بالمصدر وهو — تعليق — لأنه حاصل فى الحال لا فى الاستقبال .

(٩) أما فى المعنى فالاستقبال باق على حاله ولو قلت — إن أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس — لأن معناه إن تعتد بإكرامى الآن أعتد بإكرامك أمس ، وكذلك قوله تعالى : (وَإِنْ يُكَذِّبوكَ فقدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ) — ى — ٤ — س — ٣٥ — لأن جواب الشرط فيه محذوف تقديره فاصبر . =

أكرمك ، وإن تكرمنى أكرمتك ، وإن تكرمنى فأنت مكرم ، وإن أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس — إلا لنكتةٍ مَا[١] مثل إبراز غير الحاصل فى صورة الحاصل : إما لقوة الأسباب المتآخذة فى وقوعه ، كقولك — إن اشترينا كذا — حال انعقاد الأسباب فى ذلك . وإما لأن ماهو للوقوع كالواقع ، كقولك — إن مت كان كذا وكذا — كما سبق ، وإما للتفاؤل ، وإما لإظهار الرغبة فى وقوعه[٢] نحو — إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام — فإن الطالب إذا تبالغت رغبته فى حصول أمر يكثر تصوره إياه ، فربما يُخَيَّل إليه حاصلا ، وعليه قوله[٣] تعالى : (وَلاَ تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى البغاء إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا) وقد تقوى هذا التخيل عند الطالب حتى إذا وجد حكم الحس بخلاف حكمه غلّطه تارةً ، واستخرج له محملا أخرى ، وعليه قول أبى العلاء المعرِّى :

= وقد تستعمل — إن — فى الماضى لفظاً ومعنى باطراد مع — كان — كقوله تعالى : (إن كنتُ قلتهُ فقدْ علمتهُ) ى — ١٦ — س — ٥ — وعلى قلة مع غيرها ، كقول أبى العلاء :

فيا وَطَنِى إن فاتنى بك سَابقٌ من الدهر فَلْيَنْعَمْ لسا كنك البالُ

وقد يستعمل — إذا — فى الماضى كذلك ، كما فى قوله تعالى : (حتى إذا ساوَى بينَ الصدفَين قال انفخوا) — ى — ٩٦ — س — ١٨ — وهذا استعمال لغوى لهما لا يحتاج إلى نكتة كاستعمالها فى الماضى لفظا فقط .

(١) المثال الأخير على تقدير — إن تعتد بإكرامى الآن أعتد بإكرامك أمس كما سبق .

(٢) التفاؤل للسامع وهو ذكر ما يسره ، والرغبة من المتكلم ، والمثال المذكور صالح لهما .

(٣) — ى — ٢٣ — س — ٢٤ — ومعنى إظهار الرغبة فى حقه تعالى إظهار كمال رضاه ، لتنزهه تعالى عن الرغبة .

ماسرتُ إلا وطيف منك يصحبنى   سُرى أمامى وتأويبا على أثرى[1]

يقول : لكثرة ماناجيت نفسى بك انتقشت فى خيالى ، فأعدُّك بين يدىَّ مغالطا للبصر بعلة الظلام إذا لم يدركك ليلا أمامى، وأعدك خلفى إذا لم يتيسر لى تغليطه حين لا يدركك بين يدىَّ نهاراً .

وإما لنحو ذلك .

قال السكاكى[2] : أو للتعريض[3] كما فى قوله[4] تعالى : (لئن أشركتَ ليَحْبطَنَّ عملكَ) وقوله[5] تعالى :(ولئنْ اتبعتَ أهْواءهم مِنْ بعْدِ مَا جاءكَ مِنَ العِلمِ إنكَ إذاً لمِنَ الظالمينَ) وقوله : (فإن زَللْتم مِنْ بعد مَا جاءتكم البَيِّنَاتُ[6]) .

ونظيره فى التعريض قوله تعالى: (وَمَا لىَ لا أعْبُدُ الذِى فطَرَنى وإليْهِ تُرْجَعُونَ)[7]

---

(١) هو لأحمد بن عبد الله المعروف بأبى العلا المعرى، والطيف : الخيال ، السرى السير ليلا ، والتأويب السير نهارا مشتق من الأوب ، لأن الغالب أنهم يسيرون ليلا ويؤوبون إلى منازلهم نهاراً ، وفى البيت تعقيد ظاهر .   (٢) ١٣٢ — للمفتاح .

(٣) معطوف على ماذكره السكاكى من الأسباب السابقة لإبراز غير الحاصل فى صورة الحاصل ، وإنما صرح الخطيب باسم السكاكى فى هذا السبب مع أن ما سبق منقول عنه، لأن التعريض يحصل فى ذلك ولو عُبِّرَ بالمضارع بدل الماضى ، فلا يصلح نكتة للتعبير بالماضى دونه كالأسباب السابقة، وأجيب عن السكاكى بأن ذكر المضارع فى ذلك لا يفيد التعريض لكونه على أصله ، والحق أنه يفيده لأن مبنى التعريض فيه على نسبة الفعل إلى من لا يصح وقوعه منه ، وهى حاصلة فى المضارع كالماضى .

(٤) — ى — ٦٥ — س — ٣٩   (٥) — ى — ١٤٥ — س — ٢

(٦) — ى — ٢٠٩ — س — ٢   (٧) — ى — ٢٢ — س — ٣٦ — وإنما كان نظيره ولم يكن منه لخلوه عن أداة الشرط .

المراد وما لكم لاتعبدون الذى فطركم ، وَالمنبه [١] عليه(ترجعون) وقوله [٢] تعالى: (أأتخِذُ مِنْ دُونِه آلهةً إنْ يُرِدْنِ الرحمنُ بِضُرٍ لا تُغْنِ عنى شَفاعتهم شيئاً ولا يُنْقِذُون ، إنى إذاً انى ضَلاَل مُبين) إذ المراد — أأتتخذون من دونه آلهة إن يردكم الرحمن بضر لاتغن عنكم شفاعتهم شيئاً ولا ينقذونكم إنكم إذاً لفى ضلال مبين ، ولذلك قيل [٣] (آمَنت بربكم) دون ربى وأتبعه(فَاسْمَعُونِ).

ووجه حسنه [٤] تَطَلّبُ إسماع المخاطبين الذين هم أعداء المُسْمع الحقّ على وجه لا يورثهم مزيد غضب،وهو ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ومواجهتهم بذلك،ويعين على قبوله [٥] لكونه أدخل فى إمحاض النصح لهم، حيث لايريد لهم إلا مايريد لنفسه ، ومن هذا القبيل قوله [٦] : (قُلْ لاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا ولا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلونَ) ـ فإن من حق النسق من حيث الظاهر ـ قل لاتسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون .وكذا ما قبله [٧] : (وإنَّا أو إيا كُم لَعَلى هُدى أَوْ فى ضَلَال مُبين) قال السكاكى رحمه الله [٨]: وهذا النوع من الكلام يسمى المُنْصِفَ.

ومما يتصل بما ذكرناه أن الزمخشرى قدر قوله [٩] تعالى : (إن يَثْقَفُوكُمْ

---

(١) لأنه لولا التعريض لكان للناسب للسياق وإليه أرجع ، وقد سبق التمثيل بالآية للالتفات ، ولا منافاة بينه وبين التعريض .

(٢) — ى — ٢٣ ، ٢٤ — س — ٣٦

(٣) فى قوله تعالى بعد الآيتين السابقتين : (إنى آمنت بربكم فاسمعون)

(٤) أى حسن هذا التعريض فى قوله تعالى : (ومالى لا أعبد الذى فطرنى) ومابعده . أما التعريض فى قوله: (لئن أشركت ليحبطن عملك) فيفيد نسبة إليهم على وجه أبلغ من التصريح بنسبته إليهم .

(٥) أى قبول الحق . (٦) — ى ٢٥ — س — ٣٤

(٧) الضمير فى قوله ـ قبله — يعود إلى قوله (قل لاتسألون) الآية .

(٨) ١٣٣ — للفتاح . (٩) — ى — ٢ — س — ٦٠

يكونُوا لَكُم أعداء ويَبْسُطُوا إليكم أيْدِيَهم وألسِنَتَهُم بالسُّوء ووَدُّوا لو تَكْفُرُونَ) وقال : الماضي وإن كان يجرى فى باب الشرط مجرى المضارع فى علم الإعراب[1] فإن فيه نكتة ، كأنه قيل : وودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم ، يعنى أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً من قتل الأنفس وتمزيق الأعراض وَرَدِّكُم كفاراً . وردّكم كفاراً أسبقُ المضار عندهم وأولها لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحهم ، لأنكم بذّالونَ لها دونه ، والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه . هذا كلامه ، وهو حسن دقيق لكن فى جعل (وودوا لو تكفرون) عطفاً على جواب الشرط نظر ، لأن ودادتهم أن يرتدوا كفاراً حاصلة وإن لم يظفروا بهم ، فلا يكون فى تقييدها بالشرط فائدة ، فالأولى أن يُجعَلَ قوله (ودّوا لو تكفرُون) عطفاً على الجملة الشرطية كقوله[2] تعالى : (وإنْ يُقَاتِلوكُمْ يُوَلّوكُمُ الأدْبَار ثُمّ لا يُنصرُون) .

لو : وأما ــ لو ــ فهى للشرط فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء[3] كانتفاء الإكرام فى قولك ــ لو جئتنى لأكرمتك ــ ولذلك قيل : هى

---

(١) لأنه ينقلب فيه من المضى إلى المستقبل .

(٢) ــ ى ــ ١١١ ــ س ــ ٣ فإن قوله (لا ينصرون) معطوف على الجملة الشرطية .

(٣) يعنى أن ــ لو ــ موضوعة للدلالة على امتناع الجزاء وعلى أن امتناعه ناشيء عن امتناع الشرط ، ولا يريد أن دلالتها على امتناع الشرط بالوضع وعلى امتناع الجزاء باللزوم ، فلا يعترض عليه بأن الشرط سبب فى الجزاء ، ولا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب ، لأنه يجوز أن يكون له سبب آخر غيره ، وإذا كان هذا معنى ــ لو ــ بالوضع فانه يلزمه أن العلم بامتناع الشرط لأجل العلم بامتناع الجزاء ، وبهذا يكون لها معنيان : أحدهما وضعى ، وهو الشائع فى القرآن والحديث وأشعار العرب ، كقول الحماسي :

ولو طار ذو حافرٍ قبلها لطارتْ ولكنه لم يَطِرْ =

لامتناع الشيء لامتناع غيره[١] ويلزم كونُ جملتيها فعليتين وكونُ الفعل ماضياً[٢] فدخولها على المضارع[٣] فى نحو قوله[٤] تعالى : (لَوْ يُطِيعُكُمْ فى كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ) لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً[٥] كما فى قول الله[٦] تعالى : (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) بعد[٧] قوله : (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ)

= وقول أبى العلاء :

ولودامتِ الدُّولاتُ كانوا كغيرهم   رعايا ولَكِنْ مالهُن دوام

وثانيهما عقلى . وهو المعتمد فى علم المنطق والشائع فى مقام الاستدلال العقلى ، وعليه قوله تعالى:(لوْ كان فيهما آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا)ـ ى ـ ٢٢ ـ س ـ ٢١ . لأن الغرض منه الاستدلال بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس .

(١) أى لامتناع الجزاء لامتناع الشرط ، لأن ـ لو ـ فى كلامهم إنما تستعمل فى الشرط الذى لاسبب سواه لجزائه ، فإذا حصل حصل ، وإذا انتفى انتفى .

(٢) ذهب المبرد إلى أنها قد تستعمل وضعاً فى المستقبل ، فلايلتمس لها فيه نكتة ، كقول الشاعر :

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا   ومن دون رمْسَيْنا من الأرض سَبْسَبُ

لظَلَّ صَدَى صوتى وإن كنتُ رِمَّةً   لِصَوتِ صَدَى لَيْلى يَهَشُّ و يَطْرَبُ

(٣) هذا هو الذى يدخل فى معنى البلاغة من استعمال ـــ لو ـــ وغيره استعمال وضعى لابلاغى .

(٤) ـــ ى ـــ ٧ ـــ س ـــ ٤٩

(٥) فيكون المعنى فى الآية أن امتناع عنتهم بسبب امتناع استمراره على إطاعتهم .

(٦) ـــ ى ـــ ١٥ ـــ س ـــ ٢

(٧) فلم يقل ـــ الله مستهزىء بهم ـــ كما قالوا (نحن مستهزئون) لأن المضارع يفيد استمرار الاستهزاء على سبيل التجدد ، وهو أبلغ من الاستمرار والثبوت الذى تفيده الجملة الاسمية .

وفى قوله[١] تعالى : (فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمّا يَكْسِبُونَ) .

ودخولها عليه فى نحو قوله[٢] : (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ) وقوله[٣] تعالى : (وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ) لتنزيله منزلة الماضى لصدوره عمّنْ لا خلاف فى إخباره، كما نزّلَ (يودُّ) ـ منزلة ـ ودّ ـ فى قوله[٤] تعالى : (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) ويجوز أن يُرَدَّ الغرض من لفظ — ترى ويود — إلى استحضار صُورَةِ[٥] رؤية المجرمين ناكسى الرؤوس قائلين لِمَا يقولون ، وصورةِ رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين بتلك المقالات ، وصورةِ ودادة الكافرين لو أسلموا كما فى قوله[٦] تعالى : (وَاللَّهُ الَّذِى أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا) إذ قال (فتثير سحاباً) استحضاراً[٧] لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة ، من إثارة السحاب مسخراً بين السماء والأرض،

---

(١) — ى — ٧٩ — س — ٢ — إذ لم يقل — مما كسبوا — كما قال (مما كتبت أيديهم) لأن كسبهم يتجدد بخلاف ما كتبوه.

(٢) — ى — ١٢ — س — ٣٢ (٣) — ى — ٣١ — س — ٣٤

(٤) — ى — ٢ — س — ١٥ — لأن الفعل الواقع بعد — رب — المكفوفة يجب أن يكون ماضياً عند ابن السراج وأبى على ، والجمهور لا يوجبون ذلك .

(٥) الحق أن هذا إنما يكون فى حكاية الحال الماضية ، كما فى قوله تعالى : وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ) — ى — ١٨ — س — ١٨ — ولم يثبت فى كلامهم حكاية الحال المستقبلة كما هنا ، وقيل : إن ما هنا من حكاية الحال الماضية بعد تنزيل المضارع منزلة الماضى ، وهو تكلف ظاهر .

(٦) — ى — ٩ — س — ٣٥ .

(٧) هذا من استحضار الحال الماضية ، فلا يصح قياس ما سبق عليه .

تبدو فى الأول كأنها قطع قطن مندوف، ثم تتضام متقابلة بين أطوار حتى يعدن رُكاماً. وكقول تأبط شراً[1] :

ألاَ مَنْ مبلغٌ فِتيانَ فَهْم	بما لاقيتُ عندَ رحا بِطان[2]
بأنى قد لقيتُ الغولَ تهوى	بسَهب كالصحيفة صَحْصحان[3]
فقلتُ لها كِلانا نِضو أرض	أخو سفر فَخَلى لى مكانى[4]
فَشَدت شدة نحوى فأهوتْ	لها كفى بمصقول يمانى
فأضربها بلا دَهَش فَخرّتْ	صريعاً لليدين وللجِران[5]

إذ قال — فأضربها — ليصور لقومه الحالة التى تشجع فيها على ضرب الغول كأنه يبصرهم إياها ، ويتطلب منهم مشاهدتها ، تعجيباً من جراءته على كل هول ، وثباته عند كل شدة، ومنه قوله[6] تعالى:(إنّ مَثَل عيسى عند الله كمَثَلِ آدمَ خَلَقَهُ منْ تُراب ثمّ قالَ لهُ كُنْ فيكونُ) إذ قال (كنْ فيكونُ) دون — كن فكان — وكذا قوله[7] تعالى : (ومن يُشرِكْ بالله فكأنما خرّ من السّماء فتخطفهُ الطيرُ أو تهوى به الريحُ فى مكان سحيق) .

---

(١) هذا لقب غلب عليه ، واسمه ثابت بن جابر بن سفيان ، وقيل : إن الأبيات لأبى الغول الطهوى .

(٢) فهم : قبيلة تأبط شراً ، ورحا بطان موضع .

(٣) قوله — تهوى — بمعنى تسرع ، والسهب الفلاة ، والصحصحان ما استوى من الأرض .

(٤) النضو : المهزول من كل شىء ، فعل بمعنى مفعول ، كأنه نفى وأخرج عن لحمه من جدبها .

(٥) صريعاً فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والجران فى الأصل مقدم عنق البعير من مذبحه إلى منحره .

(٦) — ى — ٥٩ — س ٣ (٧) — ى — ٣١ — س ٢٢

تمرينــات

على إفراد المسند واسميته وفعليته وتقييده وترك تقييده .

تمرين — ١

١ ـــ بين الداعي إلى فعلية المسند وظرفيته في قوله تعالى : (يَمْحُو اللهُ مايَشَاءُ ويُثْبِتُ وعِندَهُ أُمُّ الكِتَابِ) ـ ى ٣٩ ـ س ـ ١٣

٢ ـــ لم أتى المتنبي بالمسند فعلا ثم ظرفاً في قوله :

تدَبّرَ شَرْقَ الأرض والغرب كفُّهُ   وليس لها يوماً عن الجود شاغلُ

تمرين — ٢

سلامٌ على القبر الذي لايجيبنا   ونحن نحيِّي تُرْبَهُ ونخاطبهُ

٢ ـــ بين مايستفاد من اسمية المسند وفعليته في قول الشاعر :

يهوَى الثناء مُبَرِّزٌ ومُقَصِّرٌ   حُبُّ الثناء طبيعة الإنسانِ

تمرين — ٣

١ ـــ افرق بين الدوام الذي تفيده اسمية المسند بمعونة القرائن والدوام الذي تفيده فعليته بمعونة القرائن .

٢ ـــ أيهما أحسن في تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور ؟ وهل يدخل هذا في البلاغة أولا يدخل ؟

تمرين — ٤

١ ـــ لم عُبِّرَ بإن في قوله تعالى : (وَإِنْ يَروا آيَةً يُعرِضُوا ويَقُولُوا سِحرٌ مُستَمِرٌ) ـ ى ـ ٢ ـ س ٥٤

٢ ـــ لم عُبِّرَ بإذا في قوله تعالى : (إذا جاءَ نَصرُ اللهِ والفتحُ ، ورأيْتَ النّاسَ يَدخُلونَ في دينِ اللهِ أفواجاً ، فَسَبِّحْ بِحمْدِ رَبِّكَ وَاستَغفِرْهُ) ـ ى ـ ١ ، ٢ ، ٣ ـ س ـ ١١٠ .

أغراض التنكير: وأما تنكيره فإما لإرادة عدم الحصر والعهد[١] كقولك — زيد كاتب، وعمر شاعر — وإما للتنبيه على ارتفاع شأنه أو انخفاضه على ما مر فى المسند إليه، كقوله[٢] تعالى: (هُدًى لِلْمُتَّقِينَ) أى هدى لا يُكْتَنَهُ كُنْهُهُ[٣].

أغراض التخصيص بالإضافة والوصف وتركه: وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف فلتكون الفائدة أتم كامر[٤]، وأما ترك تخصيصه بهما فظاهر مما سبق[٥].

---

(١) لأن تعريف المسند إذا كان بأداة عهدية أو بمضمر أو اسم إشارة أفاد العهد، وإذا كان بأداة جنسية أو بموصول أفاد الاستغراق المستلزم للحصر، وقد يفيد فى هذا غير الحصر كما سيأتى.

(٢) — ى — ٢ — س — ٢.

(٣) فالتنكير فى ذلك للتعظيم، ومن التنكير للتحقير قول قيس بن جروة يخاطب عمرو بن هند:

غدرتَ بأمر كُنْتَ أنت دعوتنا ... إليه وبئس الشِّيمةُ الغَدْرُ بالعهد

وقد يترك الغدرَ الفتى، وطعامهُ ... إذا هو أمسى، حَلْبَةٌ من دَمِ الفَصْدِ

(٤) من أن زيادة الخصوص توجب تمام الفائدة، وإنما ذكر الإضافة هنا مع الوصف لاتحادها معه فى ذلك الغرض، وقد ذكر السعد أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من التقييد وجعل الإضافة والوصف من التخصيص إنما هو مجرد اصطلاح، لأنه لا فرق بينهما فى ذلك، ولا يخفى أن أغراض الإضافة والوصف فى المسند إليه تأتى هنا أيضاً، ومن التخصيص بالإضافة قول الشاعر:

حَمِىَ الحَديدِ عليهمُ فكأنَّهُ ... ومضانُ برقٍ أو شعاع شموس

ومن التخصيص بالوصف قول الشاعر:

وكنتُ امرأً لاأسمعُ الدهرَ سُبَّةً ... أسب بها إلا كشفت غطاءها

(٥) أى فى ترك تقييد المسند من أنه يكون لمانع من تربية الفائدة، وذلك =

غرض التعريف : وأما تعريفه[1] فلإفادة السامع إمَّا حكماً على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم له كذلك[2] وإمَّا لازمَ حكمٍ بين أمرين كذلك[3]. تفسير هذا أنه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالما باتصافه بإحداهما دون الأخرى[4] فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعمد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ ، وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبراً ، فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية كما إذا كان للسامع أخ يسمى زيدوهو يعرفه بعينه واسمه ، ولكن لا يعرف أنه أخوه ، وأردت أن تعرفه أنه أخوه ، فتقول له ـ زيد أخوك ـ سواء عرف أن له أخاً ولم يعرف ـ أن زيداً أخوه أولم يعرف أن له أخاً أصلا[5] وإن عرف أن له أخاً فى

ـــ كتقصد الإخفاء عن السامعين ونحو ذلك .

(١) أخره هنا عن الكلام على التنكير وذكر بينهما التخصيص بالإضافة والوصف ، ولا يخفى أن أغراض الإضافة من أغراض التعريف ، وأن أغراض الوصف من أغراض التوابع ، وما كان أحسن لو رتب الكلام هنا كما رتبه فى باب المسند إليه .

(٢) لا يقال : إنه يلزم من علم السامع بكل منهما أن يكون هنا إخبار بمعلوم له ، لأن المراد أنه يعلم كلا منهما ويجهل إسناد أحدهما إلى الآخر ، وإنما جعل الحكم فى ذلك على أمر معلوم لوجوب تعريف المسند إليه عند تعريف المسند ، ولهذا حكم بالقلب فى قول القطامى السابق — ولا يكُ موقف منك الوداعا .

(٣) لازم الحكم هو ماسماه فى باب الإسناد الخبرى لازم فائدة الخبر ، كأن تقول لمن مدحك أمس فى غيبتك ـ أنت المادح لى أمس .

(٤) هذا لا يمنع علمه بالأخرى فى ذاتها كما سبق .

(٥) هذا ينافى ماسبق له من وجوب أن يعرف السامع كلا من المسند إليه والمسند بإحدى طرق التعريف ، لأن هذا يلزمه أن يعرف أن له أخاً فى الجملة ، فإذا لم يعرف ذلك قيل له ـ زيد أخ منك ـ بالتنكير .

الجملة[1] وأن تُعَيِّنَهُ عنده قلت — أخوك زيد — أما إذا لم يعرف أن له أخاً أصلا فلا يقال ذلك ، لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلا ، فظهر الفرق بين قولنا — زيد أخوك — وقولنا أخوك زيد .

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمى زيداً بعينه واسمه ، وعرف أنه كان من إنسان انطلاق ، ولم يعرف أنه كان من زيد أوغيره ، فأردت أن تُعَرِّفَهُ أن زيداً هو ذلك المنطلق[2] فتقول — زيد المنطلق — وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد قلت — المنطلق زيد[3] .

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمى زيداً بعينه واسمه ، وهو يعرف معنى جنس المنطلق ، وأردت أن تعرِّفهُ أن زيداً متصف به ، فتقول — زيد المنطلق — وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت — المنطلق زيد .

لا يقال : زيد دالّ على الذات فهو متعين للابتداء ، تقدم أم تأخر ، والمنطلق دال على أمر نسبي فهو متعين للخبرية ، تقدم أو تأخر ، لأنا نقول : المنطلق لا يُجعَلُ مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق ، وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبرا وزيد لا يجعل خبراً إلا بمعنى صاحب اسم زيد ، وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ

---

(١) أى وكان يعرف زيداً بعينه واسمه .

(٢) على هذا تكون — أل — فى المنطلق للعهد الذهنى ، أما فيما بعده فهى فيه للجنس كما صرح به .

(٣) ضابط هذا أن ما يعرف السامع اتصاف الذات به منهما يجب تقديمه وجعله مسنداً إليه ، وقد اختلف النحويون فى إعراب ذلك على أربعة مذاهب : فقيل وهو المشهور : إن الأول هو المبتدأ . وقيل : إن المبتدأ أعرفهما . وقيل : إن المبتدأ هو المعلوم عند السامع منهما . وقيل : إن كلا منهما يجوز أن يكون مبتدأ وخبراً .

ثم التعريف بلام الجنس(١) قد لا يفيد قصر المعرَّف على ما حكم عليه به كقول الخنساء :

إذا قَبُحَ البكاء على قتيلٍ رأيتَ بُكاءكَ الحَسَنَ الجميلا(٢)

وقد يفيد قصره(٣) إمّا تحقيقاً ، كقولك — زيد الأمير — إذا لم يكن أمير سواه ، وإما مبالغة لكمال معناه فى المحكوم عليه(٤) كقولك — عمرو الشجاع ، أى الكامل فى الشجاعة ، فتخرج الكلام فى صورة توهم أن الشجاعة لم توجد إلا فيه ، لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال .

---

(١) أى فى المسند ، لأن الكلام فيه ، وإن كان التعريف بلام الجنس فى المسند إليه يفيد القصر أيضاً كما سيأتى .

(٢) هو لتماضر بنت عمرو المعروفة بالخنساء ، وتريد بقولها — على قتيل — كل قتيل بقرينة المقام ، لأن النكرة فى سياق الإثبات لا تعم فى أصل الوضع ، وإنى أرى أنه لا حاجة إلى هذا العموم ، ويكفى أن يراد — إذا قبح البكاء على أى قتيل ، وإنما لم يفد تعريف — الحسن — القصر لأن كلامها للرد على من يتوهم قبح البكاء على قتيلها كغيره ، والرد عليه يكفى فيه إخراج البكاء على قتيلها من القبح إلى الحسن ، وإنما يصح القصر إذا كان الكلام للرد على من يسلم حسن البكاء على قتيلها ، ولكنه يدعى أن بكاء غيره حسن أيضاً ، وهذا لا يلائمه أول البيت ، وفائدة تعريف — الحسن — ادعاء أنه معلوم لا ينكره أحد ، لأن — ال — الجنسية تفيد هذا كما سبق .

(٣) أى قصره على المسند إليه .

(٤) فالأول قصر تحقيقى والثانى ادعائى ، وتعريف المسند إليه بلام الجنس يفيد القصر كما سبق ، ولكنه يفيد قصر المسند إليه على المسند ، كقولك — الأمير زيد ، والشجاع عمرو — وتعريف المسند بالعكس كما سبق ، ولهذا لا يتفاوت المعنى فيهما من جهة القصر .

ثم المقصور قد يكون نفس الجنس مطلقاً ، أى من غير اعتبار تقييده بشىء كما مر ، وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره ، كقولك — هو الوفىُّ حين لا تظن نفس بنفس خيراً — فإن المقصور هو الوفاء فى هذا الوقت لا الوفاء مطلقا ، وكقول الأعشى :

هو الواهبُ المائة المُصْطَفَا ةَ إمَّا مخَاضاً وإما عِشاراً[1]

فإنه قصر هبة المائة من الإبل فى إحدى الحالتين ، لا هبتّها مطلقاً ولا الهبة مطلقا . وهذه الوجوه الثلاثة — أعنى العهد والجنس للقصر تحقيقاً والجنس للقصر مبالغة — تمنع جواز العطف بالفاء ونحوها[2] على ما حكم عليه بالمُعرَّف بخلاف المُنَكَّر ، فلا يقال — زيد المنطلق وعمرو — ولا — زيد الأمير وعمرو — ولا زيد الشجاع وعمرو .

أغراض كون المسند جملة : وأما كونه جملة[3] فإما لإرادة تقوِّى الحكم بنفس التركيب كما سبق[4] وإما لكونه سببياً ، وقد تقدم بيان ذلك[5] وفعليّتها لإفادة

---

(١) هو ميمون بن قيس المعروف بالأعشى فى مدح قيس بن معد يكرب أبى الأشعث الكندى ، والمخاض الحوامل من النوق اسم جمع ، والعشار جمع عشراء وهى من النوق كالنفساء من النساء ، أو التى مضى لحملها عشرة أشهر .

(٢) أى مما يفيد الجمع من حروف العطف كالواو وثم ، وإنما امتنع العطف بذلك لأنه ينافى القصر .

(٣) هذا يقابل قوله فيما سبق — وأما إفراده — وقد وسط بينهما الأحوال السابقة لدخولها فى حال الإفراد .

(٤) أى فى الكلام على الخبر الفعلى فى تقديم المسند إليه ، نحو — هو يعطى الجزيل

(٥) أى بيان كونه سببياً عند قوله — وأما إفراده — وقيل : إن كل ما خبره جملة يفيد التقوى ولو كانت اسمية ، وعلى هذا تكون الجملة السببية مفيدة للتقوى أيضاً ، فيفيد قولك — زيد أبوه منطلق — تقوى الحكم بخلاف — أبو زيد منطلق — ولا يرد =

للتجدد [١] واسميتها لإفادة الثبوت، فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت ،وعليها قول [٢] رب العزة:(وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وإِذَا خَلَوْا إِلى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ)وقوله [٣] تعالى : (قَالُوا سَلاماً ،قَالَ سَلامٌ)إذ أصل الأول ـ نُسَلِّمُ عليكَ سلاما ، وتقدير الثانى ـ سلام عليكم، كأن إبراهيم عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به [٤] أخذا بأدب الله تعالى فى قوله [٥] تعالى: (وإذا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فحيُّوا بِأَحْسَنَ منها) وقد ذُكِرَ له وجه آخر فيه دقة غير أنه بأصول الفلاسفة أشبه ،وهو أن التسليم دعاء للمسلم عليه بالسلامة من كل نقص ، ولهذا أطلق ، وكمال الملائكة لا يتصور فيه التجدد لأن حصوله بالفعل مقارن لوجودهم ،فناسب أن يُحَيُّوا بما يدل على الثبوت دون التجدد ، وكمال الإنسان متجدد لأنه بالقوة وخروجه إلى الفعل بالتدرج ،

= على الحصر فى الغرضين أن خبر ضمير الشأن جملة وليس للتقوى ولا للسببية ، لأن جملة الخبر عن ضمير الشأن فى حكم المفرد لتفسيرها له ، وقيل : إنها تفيد التقوى لما فيها من البيان بعد الإبهام .

(١) الضمير فى قوله ـ وفعليتها ـ يعود إلى الجملة الواقعة مسندا ، فليس فى هذا تكرار مع ما سبق ، لأنه كان فى الفعل الواقع مسنداً، وهو مفرد لا جملة، وفى هذا إشارة إلى أن الجملة الاسمية إذا كان خبرها فعلياً تفيد التجدد .

(٢) ـ ى ـ ١٤ ـ س ـ ٢ ـ ويريد بهذا وما بعده الاستشهاد على إفادة الفعلية التجدد والاسمية الثبوت بقطع النظر عن أصل الوضوع ، لأن أصله فيهما إذا كانا مسندين ، وهما فيما ذكره من الشواهد ليسا كذلك، والشاهد فى قوله (آمنا) وقوله (إنا معكم) .

(٣) ـ ى ـ ٦٩ ـ س ـ ١١

(٤) لأن الجملة الاسمية فى ذلك تفيد الثبوت والدوام بخلاف الفعلية .

(٥) ـ ى ـ ٨٦ ـ س ـ ٤

فناسب أن يُحيّا بما يدل على التجدد دون الثبوت ، وفيه نظر[١] وقوله[٢] تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) أى أحدثتم دعاءهم أم استمر صمتكم عنه؟ فإنه كانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم ، فقيل : لم يفترق الحال بين إحداثكم دعاءهم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم ، وقوله[٣] تعالى : (قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ) أى أحدثت عندنا تعاطىَ الحق فيما نسمعه منك أم اللعب أى أحوال الصبا بعدُ مستمرة عليك؟ وأما قوله (وما هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) فى جواب (آمَنَّا بِاللهِ وبِالْيَومِ الآخِرِ)[٤] فلإخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة فى تكذيبهم ، ولهذا أطلق قوله : (مؤمنين) وأكد نفيه بالباء[٥] ونحوه (يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا)[٦] .

وشرطيتها لما مر[٧] وظرفيتها الاحتصار الفعلية ، إذ هى مقدرة بالفعل على الأصح[٨]

---

(١) وجهه أن إبراهيم لم يكن يعلم وقت السلام أنهم ملائكة ، بدليل قوله : « قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ » على أن ذلك يقتضى أن يكون رفع — سلام — فى تحية البشر بعضهم لبعض غير بليغ ، ولا يقول بهذا أحد .

(٢) — ى — ١٩٣ — س — ٧

(٣) — ى — ٥٥ — س ٢١ .   (٤) — ى — ٨ — س — ٢

(٥) فكل هذا كان له أثره فى أنه لم يقل — ولم يؤمنوا — مع أنه هو المطابق لقولهم (آمنا) .   (٦) — ى — ٣٧ — س — ٥

(٧) أى فى الكلام على تقييد المسند إذا كان فعلا بالشرط ، ولا تكرار فى هذا أيضاً مع ما سبق ، لأن الكلام هنا فى شرطية الجملة الواقعة مسنداً ، وفيما سبق فى تقييد الفعل إذا كان مسنداً بالشرط .

(٨) كان الأحسن إذ الظرف ، لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل فى غير الأصح ، ولا يخفى فساده ، وقد سبق توجيه الأصح فى الكلام على إفراد المسند .

تمرينات على تعريف المسند وتنكيره وكونه جملة

تمرين — ١

١) لم نكر المسند فى قول الشاعر :

آراؤه وعطاياه ونعمته   وعفوه رحمةٌ للناس كلهم

٢) لم عُرّف المسند بالإضافة أولا ونكر ثانيا فى قوله تعالى : (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ والّذين معَهُ أشدّاء عَلَى الْكُفار رُحماء بيْنهمْ) — ى — ٢٩ — س ٤٨ .

تمرين — ٢

١) لم كان المسند جملة اسمية فى قوله تعالى : (اللهُ لا إلهَ إلاّ هُوَ الحَىُّ القيُّومُ) — ى — ٢ — س — ٣ .

٢) لم كان المسند جملة فعلية فى قوله تعالى : (الرحْمَنُ على العرش استوَى) — ى — ٥ — س — ٢٠ .

تمرين — ٣

١) لم نكر المسند فى قول الشاعر :

لئن صدقتْ عنّا فَرُبَّتَ أنفُس   صوادٍ إلى تلك النفوس الصوادف

ولم جاءت الجملة الأولى فيه فعلية والجملة الثانية اسمية ؟

٢) بين الغرض من تعريف المسند بأل فى قول الشاعر :

وإنّ سنَام المجد من آل هاشم   بنو أمّ مخزوم ، ووالدُكَ العبْدُ

تمرين — ٤

١ — لم نكر المسند وأضيف فى قوله تعالى : (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أبَا أحدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ولكِنْ رسولَ الله وَخَاتَمَ النَّبيين) ـ ى ـ ٤٠ ـ س ـ ٣٣ — ولم عرف بالإضافة فى المعطوف بعد تنكيره فى المعطوف عليه ؟

٢ — بين المسند والمسند إليه فى قول الشاعر :

أبوكَ حُبابٌ سارِقُ الضَّيفِ بُردَهُ ‍ ‍ ‍ ‍ وجدِّيَ يا حَجّاجُ فارِسُ شَمَّرا

تمرين — ٥

١ — ماهو الضابط الذى يميز بين المسند والمسند إليه فى حال تعريفهما ؟ وما الفرق بين نظر علم المعانى وعلم النحو فى هذه الحالة ؟

٢ — لم عرف المسند فى قول الشاعر :

كُلثُمُ ، أنت الهمُّ يا كلثمُ ‍ ‍ ‍ ‍ وأنت دائى الذى أكتم

ولم نكر فى قول الآخر :

خير الصنائع فى الأنام صنيعة ‍ ‍ ‍ ‍ تنبو بحاملها عن الإذلالِ

وقول الآخر : —

وكنتُ فتى من جند إبليس فارتمى ‍ ‍ ‍ ‍ بى الحال حتى صار إبليس من جندى

أغراض التأخير : وأما تأخيره فلأن ذكر المسند إليه أهم كما سبق [١] :

أغراض التقديم : وأما تقديمه فإما لتخصيصه بالمسند إليه [٢] كقوله [٣] تعالى : (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) وقولك — قائم هو — لمن يقول — زيد إما قائم أو قاعد — فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما ، ومنه قولهم — تميمى أنا — وعليه قوله [٤] تعالى : (لاَ فِيهاَ غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهاَ يُنْزَفُونَ) أى بخلاف خمور الدنيا فإنها تغتال العقول [٥] ولهذا يُقَدَّم الظرف فى قوله [٦] تعالى: (لاَ رَيْبَ فِيهِ) لئلا يفيد ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى [٧]

وإما للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت [٨] كقوله :

---

(١) أى فى الكلام على تقديم المسند إليه ، فأغراض تأخير المسند هى ما سبق من أغراض تقديم المسند إليه .

(٢) الباء داخلة على المقصور ، فيكون المسند إليه فى ذلك مقصوراً والمسند مقصوراً عليه

(٣) — ى — ٦ — س ١٠٩

(٤) — ى — ٤٧ — س — ٣٧

(٥) فالمعنى أن عدم الغول مقصور على السكون فى خمور الجنة ، أو أن الغول مقصور على عدم الحصول فيها ، وهذا على ما قيل من اعتبار النفى فى جانب المسند أو المسند إليه

(٦) ى — ٢ - س - ٢

(٧) لأنها المعتبرة فى مقابلة القرآن ، والقصر إنما يكون باعتبار النظير الذى يتوهم فيه المشاركة ، والمراد أن التقديم يوهم ذلك باعتبار الغالب ، لأنه قد يكون للاهتمام لا للتخصيص ، ومن تقديم المسند للتخصيص قول الشاعر :

رَضِينَا قسمةَ الجبار فِينَا لَنَا عِلْمٌ وللأعداء مَالٌ

وقول الآخر :

لك القَلَمُ الأعلى الذى بِشَبَاتِهِ يُصَابُ من الأمر الكُلَى والمفاصِل

(٨) لأن النعت لا يتقدم على المنعوت بخلاف الخبر المبتدا .

لهُ هِمَمٌ لا مُنْتَهى لـكبارها وَهِمَّتُهُ الصغرى أجلُّ من الدهرِ [١]

وقوله [٢] تعالى : (ولـكُمْ فى الأرضِ مُسْتقرٌ وَمَتاعٌ إلى حين) .

وإما التفاؤل [٣] .

وإما للتشويق إلى ذكر المسند إليه ، كقوله :

ثلاثةٌ تُشْرِق الدنيا ببهجتها شمسُ الضحى وأبو إسحاق والقمر [٤]

وقوله :

وكالنار الحيــاةُ فمن رمادٍ أواخرها وأولهــا دخان [٥]

---

(١) هو لبكر بن النطاح فى مدح أبى دلف العجلى وقيل : إنه لحسان بن ثابت فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم ، والشاهد فى قوله — له همم — لأنه لو عكس لأوهم أن الجار والمجرور صفة والجملة بعد هى الخبر ، مع أن الكلام مسوق لمدحه لا لمدح هممه ، ويصح أن يكون التقديم لإفادة التخصيص ، وهو أبلغ .

(٢) — ى — ٢٤ — س — ٧ .

(٣) كقول ابن الرومى :

تَمْنَ الله طلعة المهرجانِ كلُّ يمنٍ على الأمير الهجانِ

وقول الآخر :

سعدت بغرةِ وجهك الأيام وتزينت ببقائك الأعوام

(٤) هو لمحمد بن وهيب فى مدح أبى إسحاق المعتصم ، وإنما لم يجعل ثلاثة — مبتدأ وشمس الضحى وما عطف عليه خبر ، لأنه لا يخبر بمعرفة عن نكرة

(٥) هو لأحمد بن عبد الله المعروف بأبى العلاء المعرى ، يعنى أن أول الحياة وآخرها ، وهو الصبا والشيب ، ليسا بشىء ، وأن وسطها وهو الشباب هو المعتد به ، وقد شبهها فى ذلك بالنار فى أحوالها الثلاث .

قال السكاكى رحمه الله[1] : وحقُّ هذا الاعتبار تطويل الكلام فى المسند[2] وإلا لم يحسن ذلك الحسن .

تنبيـــــــه

كثير[3] مما فى هذا الباب والذى قبله غير مختص بالمسند إليه والمسند ، كالذكر والحذف وغيرهما مما تقدمت أمثلته ، والفطِن إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه فى غيرهما[4] .

---

(١) ١١٩ — المفتاح .

(٢) كما فى بيت ابن وهيب ، وكما فى قوله تعالى : (إنّ فى خلقِ السمٰوات والأرضِ واختلافِ الليل والنهارِ لآياتٍ لأولى الألبابِ) - ى - ١٩٠ - س - ٣ - وقد يكون تقديم المسند لمجرد الاهتمام ، كقول الشاعر :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

وقد يكون لإظهار التألم ، كقول المتنبى :

ومِنْ نكد الدنيا على الحر أن يرى عدواً له ما من صداقته بُدُّ

(٣) أما القليل منه فيختص بالبابين ، كضمير الفصل وكون المسند فعلا ، والذى لا يختص بهما لا يلزم أن يجرى فى كل ما عداهما ، كالتعريف ، فإنه لا يجرى فى الحال والتمييز .

(٤) أى من المفعولات ونحوها ، وسيأتى بيان شىء من هذا فى أحوال متعلقات الفعل

تمرينات على التقديم والتأخير وغيرهما

تمرين — ١

١ — لماذا قدم المسند فى قولهم : ثلاثة يذهبن الغمّ والحزَن ، الماء والخضرة والوجه الحسَن .

٢ — لماذا عبر بإن دون - إذا - فى قول الشاعر :

إن دام هذا ولم تحدث له غِيَرٌ　　لم يُبْكَ مَيتٌ ولم يفرح بمولودِ

تمرين — ٢

١ — هل تأخير المسند للتخصيص أو لتقوية الحكم فى قول الشاعر :

ريمٌ على القاع بين البَان والعَلَمِ　　أحلَّ سَفْكَ دمى فى الأشهُر الحُرُمِ

٢ — لماذا قدم المسند فى قول الشاعر :

ثلاثةٌ ليس لها إيابُ　　الوقتُ والجمالُ والشبابُ

تمرين — ٣

١ — هل تقديم المسند للتخصيص أو لمجرد الاهتمام فى قول الشاعر :

وليس بمُغْنٍ فى المودة شافعٌ　　إذا لم يكن بين الضلوع شفيعُ

٢ — لماذا قدم المسند فى قوله تعالى: (ولَمْ يكُنْ لَهُ كُفواً أحَدٌ)ى-٤-س-١١٢

تمرين — ٤

١ — هل تقديم المسند للتخصيص أو لمجرد الاهتمام فى قوله تعالى : (وإن كَذَّبُوكَ فقُلْ لِى عَمَلى ولَكُمْ عَمَلُكُمْ) - ى - ٤١ - س - ١٠

٢ — لماذا قدم المسند فى قول الشاعر :

إذا نطق السَّفيهُ فلا تُجِبْه　　فَخَيْرٌ من إجابته السكوتُ

تمرين — ٥

١ — لماذا عبر بإذا دون - إن - فى قوله تعالى : (وإذا الموؤدَةُ سُئِلَتْ ، بأىِّ ذَنْب قتِلَتْ) - ى ٨ ، ٩ - س - ٨١

— كيف صحت التثنية فى قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم أعِزَّ الإسلام بأحبِّ العُمَرين إليك » مع أنها تثنية عمر وعمرو؟ ولماذا أوثرت تثنية الأول على الثانى؟

القول فى أحوال متعلقات الفعل (١)

حال الفعل مع المفعول والفاعل : حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل (٢) فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه ، لا أن تفيد وجوده فى نفسه فقط ، كذلك إذا عَدَّيته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه، لا أن تفيد وجوده فى نفسه فقط ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول فى أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما ، فعمل الرفع فى الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه ، والنصب فى المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه . أما إذا أريد الإخبار بوقوعه فى نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع فى نفسه (٣) أو على من وقع، فالعبارة عنه أن يقال : كان ضربٌ أو وقعَ أو وُجِدَ ، أو نحو ذلك ، من ألفاظ تفيد الوجود المجرَّد .

أغراض حذف المفعول به : وإذا تقرر هذا فنقول :

الفعل المتعدى إذا أسند إلى فاعله ولم يُذْكَرْ له مفعول فهو على ضربين :

الأول أن يكون الغرض إثبات المعنى فى نفسه الفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك ، وقولنا — على الإطلاق — أى من غير اعتبار عمومه وخصوصه

---

(١) يلحق بالفعل ما فى معناه كاسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما .

(٢) يريد بهذا أن يمهد الكلام على المفعول به . وقد ذكر فى هذا الباب ثلاثة أحوال لمتعلقات الفعل : أولها حذف المفعول به . ومثله فى ذلك باقى المتعلقات من المفعولات والحال والتمييز وغيرها . وثانيها تقديم المفعول ونحوه من المتعلقات على الفعل . وثالثها تقديم بعض معمولات الفعل على بعض . وقد ترك الكلام على غير هذه الأحوال الثلاثة اكتفاء بما ذكره فى التنبيه الواقع فى آخر القول فى أحوال المسند ، فقد ذكر فيه أن أمرها يجرى فى غير المسند إليه والمسند كما يجرى فيهما .

(٣) لا داعى إلى لفظ — فى نفسه — هنا ، ولهذا حذفها السعد فى شرحه على التلخيص .

ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، فيكون المتعدى حينئذ بمنزلة اللازم ، فلا يذكر له مفعول ، لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول[١] ولا يقدر أيضاً لأن المقدر فى حكم المذكور[٢] .

وهذا الضرب قسمان[٣] لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقاً كناية[٤] عن الفعل متعلقاً بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة ، أولا[٥] .

الثانى[٦] كقوله تعالى[٧] : (قُلْ هل يَستوى الذينَ يعلمونَ والذينَ لا يعلمونَ) أى من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث .

قال السكاكى[٨] : ثم إذا كان المقام خطابياً لا استدلالياً[٩] أفاد العموم فى

---

(١) مع أنه فى هذا الضرب يقصد إثباته فى نفسه من غير اعتبار تعلقه بمفعول ، ولكل منهما مقام خاص به ، فإذا قيل : فلان يعطى : كان هذا لمن يجهل إعطاءه ، وإذا قيل : فلان يعطى الدنانير ، كان هذا لمن يعلم إعطاءه ويجهل أنه يعطى الدنانير .

(٢) قيل : إنه فى هذه الحالة لا يسمى المفعول محذوفاً ، ولكن هذه نظرة نحوية ، أما هنا فيعد محذوفاً ويبحث عن نكتته ، بدليل أنه لا يبحث عن مثل هذا فى اللازم .

(٣) جرى عبد القاهر على حصر هذا الضرب فى القسم الثانى ، وجعل القسم الأول من الضرب الثانى الآتى ، لأن له عنده مفعولا مقصوداً محذوفاً لدلالة الحال ونحوه عليه ، ولا يؤثر فى ذلك محاولة المتكلم أن ينسيه نفسه لغرض من الأغراض الآتية ، فلا يرى عبد القاهر فيه من الكناية ما يراه الخطيب ، كما يأتى .

(٤) الكناية فى هذا من باب إطلاق الملزوم وإرادة اللازم على سبيل الادعاء لأن المقيد لا يكون لازماً لمطلق إلا على هذا التقدير . (٥) يعنى أولا يجعل كذلك .

(٦) أى من الضرب الأول ، وهو الذى لا يجعل الفعل فيه مطلقاً ، كناية عن الفعل ، متعلقاً بمفعول مخصوص . (٧) — ى — ٩ — ص — ٣٩ .

(٨) ١١٦ و١٢٣ — المفتاح . (٩) المقام الخطابى هو الذى يكتفى بالظن كالمدح والفخر ونحوهما ، والاستدلالى هو الذى يطلب فيه اليقين .

أفراد الفعل بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما تحكّمٌ ، ثم جعل قولهم في المبالغة ـ فلان يعطي ويمنع ، ويصل ويقطع ـ محتملا لذلك [١] ولتعميم المفعول كما سيأتي [٢] .

وعده الشيخ عبد القاهر [٣] مما يفيد أصل المعنى على الإطلاق من غير إشعار بشيء من ذلك [٤] .

والأول [٥] كقول البحتري يمدح المعتز ويعرّض بالمستعين بالله :

شَجوُ حسادِهِ وغيظُ عداهُ أن يَرَى مبصرٌ ويسمعَ واعي [٦]

أي أن يكون ذا رؤية وذا سمع ، يقول : محاسن الممدوح وآثاره لم تخف على من له بصر لكثرتها واشتهارها ، ويكفي في معرفة أنها سبب لاستحقاقه الإمامة دون غيره أن يقع عليها بصر ويعيها سمع ، لظهور دلالتها على ذلك لكل أحد ، فحساده وأعداؤه يتمنون ألاّ يكون في الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يسمع بها كي يخفى استحقاقه للإمامة فيجدوا بذلك سبيلا إلى منازعته إياها فجعل كما ترى مطلق الرؤية كناية عن رؤية محاسنه وآثاره ، ومطلق السماع كناية عن سماع أخباره [٧]

---

(١) أي لتعميم أفراد الفعل ، فيكون المعنى يفعل كل إعطاء وكل منع وكل صلة وكل قطع . (٢) في قوله تعالى : (والله يدعو إلى دار السلام) — ى — ٢٥ — س — ١٠ — من الضرب الثاني أي كل أحد . فيكون المعنى عليه في ذلك يعطي كل أحد ... إلخ . (٣) ١٠١ و ١٠٢ — دلائل الإعجاز .

(٤) أي من شمول أفراد الفعل أو المفعول ، وهذا هو المختار ، لأنه المفهوم فيما بين الناس ، وما ذكره السكاكي تكلف لا وجه له . (٥) أي من الضرب الأول وهو الذي يجعل الفعل فيه مطلقا ، كناية عن الفعل ، متعلقا بمفعول مخصوص .

(٦) هو الوليد بن عبيد المعروف بالبحتري ، والشجو الحزن ، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل ليصح حمل الخبر عليه .

(٧) هذا بادعاء الملازمة بينهما كما سبق ، وفائدة ذلك الإشارة إلى شهرة ==

وكقول عمرو بن مَعْدِ يكرب :

فلو أنّ قومى أنطقتنى رِماحُهم نطقتُ ولكنّ الرماح أجرتِ[1]

لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبس الألسن عن النطق بمدحهم والافتخار بهم حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه وهو أنها أجرته[2]

وكقول طُفيل الغنوى لبنى جعفر بن كِلاب :

جزى الله عنا جعفراً حين أزلقتْ بنا نعلُنا فى الواطئين فزلّتِ
أبَوْا أن يملّونا ولو أن أُمَّنا تُلاقى الذى لاقوهُ منا لملّتِ
هُمُ خلطونا بالنفوس وألجؤوا إلى حُجرات أدفـأتْ وأظلّتِ

فإن الأصل ـ لملتنـــا وأدفأتنا ـ إلا أنه حذف المفعول من هذه المواضع ليدل على مطلوبه بطريق الكناية[4] فإن قلت لاشك أن قوله ـ ألجئوا

= محاسنه مبالغة فى مدحه ، ومثل هذا يفوت بالتصريح بالمفعول وترك الكناية بذلك عنه ، وعلى مذهب عبد القاهر فى هذا القسم لايكون فى البيت كناية ، وإنما يكون قصده من أول الأمر أن يرى مبصر محاسنه ، ولكنه حذفها ادعاء لشهرتها وأن رؤية البصر لاتقع إلا عليها ، وهو معنى حسن أيضاً .

(١) قوله — أجرت — من الإجرار ، وهو فى الأصل شق لسان الفصيل لئلا يرضع ، والمراد أنها حبست لسانه عن مدحهم ، على سبيل الاستعارة ، وإنما حبست لسانه عن مدحهم لأنها لم تبل فى الحرب بلاء حسنا .

(٢) قال عبد القاهر فى بيان معناه على مذهبه : إنه يقصد أجرتنى ، ولكنه حذف المفعول لتتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل ، ويوهم أن إجرارها كان عامًّا له ولغيره .

(٣) هى لطفيل بن عوف الغنوى يمدح بنى جعفر ، وقوله — أزلقت — بمعنى زلت ولم تثبت ، وعلى هذا يتحد معناه ومعنى قوله : فزلت . ويجوز أن يكون المراد زلق ما تحتها ، فيتغايران ، وكلاهما كناية عن سوء حالهم .

(٤) جعل عبد القاهر حذف المفعول فى ذلك لتتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل

— أصله أجئونا فلأى معنى حذف المفعول منه ؟ قلت : الظاهر أن حذفه لمجرد الاختصار ، لأن حكمه حكم ما عطف عليه ، وهو قوله — خلطونا[1] .

الضرب الثانى[2] أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول ، فيجب تقديره بحسب القرائن[3] .

ثم حذفه من اللفظ : إما للبيان بعد الإبهام ، كما فى فعل المشيئة إذا لم يكن فى تعلقه بمفعوله غرابة[4] كقولك : لو شئتُ جئتُ ، أو لم أجىء . أى لو شئت المجىء أو عدم المجىء ، فإنك متى قلت — لو شئت — علم السامع أنك علقت المشيئة بشىء ، فيقع فى نفسه أن هنا شيئاً تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون ، فإذا قلت — جئت أو لم أجىء — عرف ذلك الشىء ، ومنه قوله تعالى[5] : (فَلَوْ شاء لهداكُمْ أجمعِينَ) وقوله[6] تعالى :(فإنْ يشأالله يختمْ على قلبك) وقوله[7] تعالى : (من يشأ يضلله) وقول طرفة :

فإن شئتُ لم ترقلْ ، وإن شئتُ أرقلتْ مخافة ملوىٍّ من القدِّ محصد[8]

وقول البحترى :

---

(١) جعله عبدالقاهر مثل الحذف فى — وأدفأت وأظلت — وماذهب إليه الخطيب أقوى وأدق . (٢) أى من الفعل المتعدى الذى لم يذكر له مفعول .

(٣) يشير بهذا إلى أن حذف المفعول لابد فيه من قرينة تدل عليه .

(٤) مثله فعل الإرادة والمحبة ونحوها ، نحو — لو أحب لأعطاكم — ولا يلزم أن يكون شرطاً كما ذكر فى هذه الأمثلة ، ومن مجيئه غير شرط قوله تعالى : (ولا يحيطونَ بشىء منْ علمه إلا بما شاء) — ى ٢٥٥ — س — ٢ — ولكن الظاهر أن الحذف فى الآية ليس للبيان بعد الإبهام .

(٥) — ى — ١٤٩ — س — ٦ (٦) — ى — ٢٤ — س — ٤٢ (٧) — ى — ٢٩ — س — ٦

(٨) هو لعمرو بن العبد المعروف بطرفة ، وقوله : لم ترقل . بمعنى لم تسرع ، والضمير لناقته ، والملوى : السوط المفتول ، والقد : الجلد المشقوق ، والمحصد : المفتول المحكم

لو شئتَ عدتَ بلاد نجد عودةً   فحللتَ بين عقيقــــــه وزَرُودِهِ (١)

وقوله :

لو شئتَ لم تفسد سماحةَ حاتم   كرماً ولم تهــدم مآثر خالد (٢)

فإن كان فى تعلق الفعل به غرابة ذكرت المفعول لتقرره فى نفس السامع وتؤنسه به ، يقول الرجل يخبر عن عزه : لو شئت أن أرد على الأمير رددت ، وإن شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيته . وعليه قول الشاعر :

ولو شئتُ أن أبكى دما لبكيْتهُ   عليه ولـكن ساحةُ الصبر أوْسعُ (٣)

فأما قول أبى الحسين على بن أحمد الجوهرى أحد شعراء الصاحب ابن عَبّادٍ :

فلم يبق منى الشوقُ غير تفــكرِى   فلو شئت أن أبكى بكيتُ تفــكرا

فليس منه ، لأنه لم يرد أن يقول : فلو شئت أن أبكى تفــكرا بكيت تفـكراً ، ولـكنه أراد أن يقول : أفنانى النحول فلم يبق منى وفىّ غير خواطر تجول ، حتى لو شئت البكاء فريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم أجده ، ولخرج منها بدل الدمع التفــكر ، فالمراد بالبكاء فى الأول الحقيقى ، وفى الثانى

(١) هو للوليد بن عبيد المعروف بالبحترى ، وقوله : عدت بلاد نجد ــ بمعنى عدت إليها ، وعقيق نجد وزروده موضعان به ، وخطابه للسحاب الوارد فى قوله قبل هذا البيت فى مطلع القصيدة :

يا عارضا متلفعـاً ببروده   يختـــال بين بروقه ورعوده

(٢) هو للبحترى أيضاً ، والمراد بحاتم : حاتم الطائى ، وبخالد : خالد بن إصبع النبهانى الذى نزل عليه امرؤ القيس الشاعر .

(٣) هو لأبى يعقوب إسحاق بن حسان الخريمى ــ بالراء ــ فى رثاء أبى الهيذام عامر ابن عمارة الخريمى كما فى ــ البيان والتبيين ونهاية الأرب ــ وهو من قصيدة له مطلعها :

قضى وطراً منك الحبيب المودع   وحــلّ الذى لا يستطاع فيدفع

والشاهد فى قوله ــ ولو شئت أن أبكى دماً ــ لأن بكاء الدم غريب .

غير الحقيقى ، فالثانى لا يصلح لأن يكون تفسيراً للأول[١] .

وإما لدفع أن يتوهم السامع فى أول الأمر إرادة شىء غير المراد كقول البحترى :

وكم ذدتَ عنى من تحامل حادث وسَوْرة أيام حززن إلى العظم[٢]

إذ لو قال — حززن اللحم — لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحز كان فى بعض اللحم ولم ينته إلى العظم ، فترك ذكر اللحم ليبرئ السامع من هذا الوهم ، ويصور فى نفسه من أول الأمر أن الحز مضى فى اللحم حتى لم يرده إلا العظم[٣] .

وإما لأنه أريد ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه[٤] كقول البحترى أيضاً :

قد طلبنا فلم نجد لك فى السُّو دَدِ والمجد والمكارم مِثلا[٥]

أى قد طلبنا لك مثلا فى السؤدد والمجد والمكارم ، فحذف المثل إذ كان غرضه أن يوقع نفى الوجود على صريح لفظ المثل[٦] ولأجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرُّمَّة فى قوله :

---

(١) لهذا ذكر الأول ولم يحذف . (٢) هو الوليد بن عبيد المعروف بالبحترى يمدح أبا الصقر الشيبانى ، وقوله ذدت : بمعنى دفعت ، وكم خبرية فى موضع نصب مفعول به مقدم ، ومميزها — من تحامل حادث — وقيل : إن التقدير كم مرة ، فتكون — من — زائدة فى الإثبات على قول بعض النحاة ، والسورة : الشدة والصولة . (٣) لاشك أنه يمكن تأدية هذا الغرض بتأخير المفعول ، بأن يقول : حززن إلى العظم اللحم ، ولكن تأخير المفعول لا يجعل لذكره فائدة .

(٤) هذه نكتة الإتيان بصريح اسم المفعول ثانياً ، وأما نكتة حذفه أولا فهى لزوم التكرار مع ذكره ثانيا . (٥) المثل : الشبيه والنظير ، والبيت من قصيدة له فى مدح المعتز . (٦) إنما كان هذا غرضه لأنه آكد فى كمال المدح ، ولو عكس فصرح أولا وأضمر ثانياً لفات هذا الغرض ؛ لأنه قد يتوهم عود الضمير على غيره .

ولم أمدحْ لأرْضيَهُ بشعرى لئيما أن يكونَ أصاب مالاَ[١]

فإنه أعمل الفعل الأول الذى هو ـ أمدح ـ فى لفظ اللئيم ، والثانى الذى هو ـ أرضى ـ فى ضميره ، إذ كان غرضه إيقاع نفى المدح على اللئيم صريحاً دون الإرضاء ، ويجوز أن يكون سبب الحذف فى بيت البحترى قصد المبالغة فى التأدب مع الممدوح بترك مواجهته بالتصريح بما يدل على تجويز أن يكون له مثل ، فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده[٢] .

وإما للقصد إلى التعميم[٣] فى المفعول والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار ، كما تقول ـ قد كان منك ما يؤلم ـ أى ما الشرط فى مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان[٤]، وعليه قوله[٥] تعالى : (واللهُ يدعُو إلى دارِ السلام) أى يدعو كل أحد[٦] .

وإما للرعاية على الفاصلة[٧] كقوله[٨] سبحانه وتعالى:(والضُّحى، والليل إذا سجَى ، ما ودَّعكَ ربُّك وما قَلَى) أى وما قلاك[٩] .

---

(١) هو غيلان بن عقبة المعروف بذى الرمة يمدح بلال بن أبى بردة ، وبعده :

ولكن الكرام لهم ثنائى فلا أجزى إلى ماقيل قالا

والضمير فى قوله ــ لأرضيه ــ يعود إلى لئيما ، وقوله ــ أن يكون ــ فى تأويل مصدر ، مجرور بلام التعليل المحذوفة . (٢) يجوز أيضاً أن يكون الحذف فيه لقصد البيان بعد الإبهام . (٣) التعميم يؤخذ فى الحقيقة من قرينة المقام ، ولا يؤخذ من الحذف لوجوده مع الذكر ، ولكن الحذف له فيه تأثير فى الجملة ، لأن تقدير مفعول خاص فيه دون آخر ترجيح بلا مرجح ، وبهذا يحمل على العموم ، وهذا إلى مافيه من الاختصار كما ذكره بعد . (٤) بقرينة أن المقام مقام مبالغة .

(٥) ـ ى ـ ٢٥ ـ س ـ ١٠ (٦) الآية تفيد العموم تحقيقاً ، والمثال يفيده مبالغة . (٧) لا يخفى أن هذا يقصد لحسن بديعى فيكون مطلوباً من أجله ، ويقدر فى البلاغة بقدره . (٨) ــ ى ــ ١ ، ٢ ــ س ٩٣

(٩) سيأتى أنه حذف أيضاً لصونه عن نسبة (قلى) إليه ، وهذا إلى أن ذكره ==

وإما لاستهجان ذكره ، كما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت :
« ما رأيت منه ولا رأى منى »[1] تعنى العورة .

وإما لمجرد الاختصار ، كقولك — أصغيت إليه .. أى أذنى ، وأغضيت عليه : أى بصرى ومنه قوله[2] تعالى: (أرنى أنظر إليك) أى ذاتك. وقوله تعالى[3]: (أهذا الذى بعث الله رسولا) أى بعثه . وقوله[4] تعالى : (فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمونَ) أى أنه لا يماثل أو ما بينه وبينها من التفاوت أو أنها لا تفعل كفعله ، كقوله[5] : (هَلْ مِنْ شركائكم من يفعلُ من ذلِكُمْ من شىء) ويحتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم ، أى وأنتم من أهل العلم والمعرفة[6] ثم ما أنتم عليه فى أمر ديانتكم من جعل الأصنام لله أنداداً غاية الجهل .

ومما عد السكاكى[7] الحذف فيه لمجرد الاختصار قوله[8] تعالى : (ولمّا ورد ماء مدينَ وجدَ عليهِ أمةً من الناسِ يسقونَ ، ووجد مِنْ دُونهم امرأتينِ تذودانِ ، قال ما خطبكما ؟ .. قالتَا لا نسقى حتى يُصْدرَ الرعاء ، وأبونَا شَيْخٌ كبيرٌ . فَسقى لهما) والأولى أن يجعل لإثبات المعنى فى نفسه للشىء على الإطلاق كما مر[9] وهو ظاهر قول الزمخشرى ، فإنه قال: ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول، ألا ترى أنه رحمها لأنهما كانتا على الذياد وهم على السقى ، ولم يرحمهما لأن مذودهما

= فى (ودعك) يغنى عن ذكره فى (قلى) فلا يكون حذفه لمجرد ذلك الحسن البديعى .

(١) هو من قولها : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ، فما رأيت منه ولا رأى منى » . (٢) — ى — ١٤٣ — س — ٧

(٣) — ى — ٤١ — س — ٢٥ (٤) — ى — ٢٤ — س — ٢

(٥) — ى — ٤٠ — س — ٣٠ والكاف للتنظير للوجه الأخير وهو أنها لا تفعل كفعله (٦) فيكون من القسم الثانى من الضرب الأول (٧) ١٣٣ — المفتاح .

(٨) — ى — ٢٣ — س ٢٨ ومحل الشاهد فيه (يسقون — تذودان — نسقى) .

(٩) فيكون من القسم الثانى من الضرب الأول ، وجعله عبد القاهر مما قصد فيه إلى مفعول خاص ثم حذف لتتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل .

غنم ومسقيّهم إبل مثلا ، وكذلك قولها (لانسقى حتى يُصدر الرعاء) المقصود منه السقى لا المسقىُّ .

واعلم أنه قد يشتبه الحال فى أمر الحذف وعدمه لعدم تحصل معنى الفعل، كما فى قوله[1] تعالى : (قل ادعُوا اللهَ أوِ ادعُو الرَّحمن أيًا مَا تدعُوا فلَهُ الأسماء الحسنَى) فإنه يُظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء فلايقدر فى الكلام محذوف. وليس بمعناه ، لأنه لو كان بمعناه لزم إماالإشراك أو عطف الشيء على نفسه ، لأنه إن كان مسمى أحدهما غير مسمى الآخر لزم الأول ، وإن كان مسماهما واحداً لزم الثانى، وكلاهما باطل ، تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك ، فالدعاء فى الآية بمعنى التسمية التى تتعدى إلى مفعولين ، أى سموه الله أو الرحمن أياما تسموه فله الأسماء الحسنى[2] كما يقال — فلان يدعى الأمير — أى يسمى الأمير ، وكما فى قراءة[3] من قرأ:(وقالتِ اليهودُ عزير ابنُ اللهِ) بغير تنوين على القول بأن سقوط التنوين لسكون الابن صفة واقعة بين علمين ، كما فى قولنا — زيد بن عمرو قائم — فإنه قد يظنُّ أن فعل القول فيه لحكاية الجملة كما هو أصله[4] فقيل : تقدير الكلام — عزير بن الله معبودنا وهذا باطل ، لأن التصديق والتكذيب إنما ينصرفان إلى الإسناد لا إلى وصف مايقع فى الكلام موصوفاً بصفة ، كما إذا حكيت عن إنسان أنه قال — زيد ابن عمرو سيد — ثم كذبته فيه ، ولم يكن تكذيبك أن يكون زيد بنَ عمرو ، ولكن أن يكون زيد سيداً ، فلو كان التقدير ماذكر لكان الإنكار راجعاً إلى أنه معبودهم ، وفيه تقرير أن عزيراً ابن الله ، تعالى عن ذلك ، فالقول فى الآية بمعنى الذكر[5] لأن الغرض الدلالة على أن اليهود قد بلغوا فى الرسوخ فى الجهل

---

(١) — ى — ١١٠ — س — ١٧ (٢) الحذف فيه لمجرد الاختصار .

(٣) — ى — ٣٠ — س — ٩ — وهذا من باب التنظير فى اشتباه الحال فى أمر الحذف وعدمه ، لأن ماهنا ليس من حذف المفعول به .

(٤) أى كما هو الأصل فى القول ، لأن الأصل فيه أن يكون لحكاية الجملة .

(٥) أى على قراءة (ابن) بغير تنوين ، وعلى هذا لايحتاج إلى تقدير محذوف =

والشرك إلى أنهم كانوا يذكرون عزيراً هذا الذكر ، كما تقول فى قوم تريد أن تصفهم بالغلو فى أمر صاحبهم وتعظيمه : إنى أراهم قد اعتقدوا أمراً عظيما . فهم يقولون أبداً - زيد الأمير - تريد أنه كذلك يكون ذكرهم له إذا ذكروه .

واعلم أن لحذف التنوين من عزير فى الآية وجهين[1] :

أحدهما أن يكون لمنعه من الصرف لعجمته وتعريفه كعازَرَ[2] .

والثانى أن يكون لالتقاء الساكنين كقراءة[3] من قرأ:(قلْ هو الله أحدُ اللهُ الصمدُ) بحذف التنوين من (أحد) وكما حكى عن عمارة بن عقيل أنه قرأ:[4] (ولا الليل سابق النهار) بحذف التنوين من (سابق) ونصب (النهار) فقيل له : وما تريد ؟... فقال: (سابقٌ النهار) . فالمعنى على هذين الوجهين كالمعنى على إثبات التنوين ، فعزير مبتدأ وابن الله خبره ، و (وقال) على أصله[5] والله أعلم .

= فى ذلك ليكون جملة . (١) أى غير الوجه السابق وهو أن حذف تنوينه لكون الابن صفة واقعة بين علمين فيحذف تنوين العلم قبله . فتكون الوجوه فى ذلك ثلاثة .

(٢) من يصرف عزيراً مع عجمته وتعريفه يرى أن خفته عارضت ذلك فصرفته .

(٣) — ى — ١ ، ٢ — س ١١٢ (٤) — ى — ٤٠ — س ٣٦

(٥) من الدخول على الجملة ، ولا حاجة إلى تأويله بمعنى الذكر ، كما أول به فى الوجه السابق الذى جعل فيه الابن صفة لا خبراً .

هذا ، وقد يكون حذف المفعول لأغراض أخرى : منها إخفاؤه خوفا عليه ، ومنها تعينه حقيقة أو ادعاء ، ومنها صونه عن اللسان أو صون اللسان عنه . وقد قيل فى قوله تعالى — ى ٣ — س — ٩٣ — (ماودعك ربك وما قلى) إنه يجوز أن يكون حذف مفعول (قلى) لصونه صلى الله عليه وسلم عن التصريح بتعلقه به وإن كان على جهة النفى ، وهذا بخلاف (ودعك) لأنه يدل على الترك فقط ولا يدل على البغض كما يدل عليه (قلى) وقد تقول — نحمد ونشكر — أى الله فتحذفه لتعينه ، وتقول — لعن الله وأخزى — أى الشيطان فتحذفه لصون لسانك عنه .

تمرينات على الذكر والحذف

تمرين — ١

١ — لماذا حذف المفعول فى قوله تعالى : (لينذر بأساً شديداً من لدنه ويبشر المؤمنينَ الذينَ يعملونَ الصالحاتِ أن لهم أجراً حسنا) .
- ى - ٢ - س - ١٨ -

٢ — من أى ضربى حذف المفعول قول الشاعر :

بَرِّدْ حَشايَ إن استطعتَ بلفظة   فلقد تضرُّ إذا تشاء وتنفعَ

تمرين — ٢

١ — لماذا ذكر الحال فى قوله تعالى : (فتبسَّمَ ضَاحكا مِنْ قولها)
- ى - ١٩ - س ٢٧ -

٢ — من أى ضربى حذف المفعول حذفه أولا وثانياً فى قوله تعالى : (إنك لا تهدى من أحببت ، ولكن الله يهدى من يشاء) -ى-٥٦-س-٢٨-

تمرين — ٣

١ — لماذا ذكر المفعول المطلق فى قوله تعالى : (لقد استكبرُوا فى أنفسهمْ وعتَو عتُوا كبيراً) - ى - ٢١ - س - ٢٥

٢ — لماذا حذف وصف المضاف إلى المفعول فى قوله تعالى : (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً) - ى - ٧٩ - س - ١٨ -

٣ — لماذا حذف المفعول فى قول الشاعر :

إذا بعدت أبلَتْ وإن قربتْ شفت   فهجرانها يبلى ولقيانها يشفى

تمرين — ٤

١ — من أى ضربى حذف المفعول حذفه فى قول الشاعر :

وإذا المنية أنشبتْ أظفارها   ألفَيت كل تميمة لا تنفعُ

٢ — لماذا حذف المفعول فى قول الشاعر :

لولا المشقةُ ساد الناس كلهمُ   الجود يفقر والإقدام قتّالُ

أغراض تقديم المتعلقات على الفعل: وأما تقديم مفعوله ونحوه[١] عليه فلرد الخطأ في التعيين[٢] كقولك — زيداً عرفت — لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً وأنه غير زيد وأصاب في الأول دون الثاني، وتقول لتأكيده وتقريره — زيداً عرفت لا غيره — ولذلك لا يصح أن يقال — ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس — لتناقض دلالتي الأول والثاني[٣] ولا أن تعقب الفعل النفي بإثبات ضده، كقولك — ما زيداً ضربت ولكن أكرمته — لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ في الضرب فترده إلى الصواب في الإكرام، وإنما هو على أن الخطأ في المضروب حين اعتقد أنه زيد، فرده إلى الصواب أن تقول: ولكن عمراً[٤].

وأما نحو قولك: زيداً عرفته[٥] فإن قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب أي عرفت زيداً عرفته. فهو من باب التوكيد، أعني تكرير اللفظ، وإن قدر بعده أي زيداً عرفت عرفته، أفاد التخصيص، وأما نحو[٦] قوله[٧] تعالى: (وأما ثمود فهديناهم)

---

(١) من كل متعلقات الفعل التي يجوز تقديمها عليه، وذلك كالظرف والجار والمجرور والحال ونحوها. (٢) أو في اعتقاد الشركة، وذلك كقولك — زيداً عرفت وحده — كما سبق في تقديم المسند إليه. (٣) يريد بالأول — ما زيداً ضربت — وبالثاني — ولا أحداً من الناس — لأن الثاني يناقض ما يفيده الأول من ضرب غير زيد من الناس، وإنما لا يصح أن يقال إذا كان التقديم للتخصيص لا لمجرد الاهتمام. (٤) هذا أيضاً على أن التقديم للتخصيص لا لمجرد الاهتمام.

(٥) نحوه كل ما يكون التقدم فيه من باب الاشتغال، وقد ذهب الزمخشري إلى أن التقديم فيه للتخصيص مطلقاً، وإني أرى أنه لا يفيد إلا التوكيد لأنه يفيد التخصيص من غير الاشتغال، فالعدول إليه لا يكون إلا لغرض غير التخصيص. ولأنه يجب تقدير الفعل قبل الاسم الظاهر ليوافق مفسره في تقدمه على الضمير.

(٦) يريد بهذا تقييد ما ذكره من حكم التقديم في الاشتغال.

(٧) — ى — ١٧ — س — ٤١

فيمن قرأ بالنصب[١] فلا يفيد إلا التخصيص ،لامتناع تقدير : أما فهدينا ثمود[٢]

وكذلك إذا قلت — بزيد مررت — أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد ، فأزلت عنه الخطأ مخصصاً مرورك بزيد دون غيره[٣] .

والتخصيص فى غالب الأمر لازم للتقديم ، ولذلك يقال فى قوله تعالى[٤] : (إياكَ نعبدُ وإيّاكَ نستَعين) معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك، ونخصك بالاستعانة لا نستعين غيرك . وفى قوله[٥] تعالى: (إنْ كُنْتُمْ إيّاه تَعْبدُونَ) معناه إن كنتم تخصونه بالعبادة وفى قوله[٦] تعالى (لتكونوا شهداء على النّاس ويكونَ الرسولُ عليكم شهيداً) أخرت صلة الشهادة فى الأول وقدمت فى الثانى ، لأن الغرض فى الأول إثبات شهادتهم على الأمم، وفى الثانى اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم، وفى قوله[٧] تعالى : (لإلى الله تحشرون) معناه إليه لا إلى غيره، وفى قوله[٨] تعالى: (وأرسلناكَ للناسِ رسولاً) معناه لجميع الناس من العرب والعجم؛ على أن التعريف للاستغراق، لا لبعضهم المعين على أنه للعهد ، أى للعرب ، ولا لمسمى الناس على أنه للجنس ، لئلا يلزم من الأول[٩] اختصاصه بالعرب دون العجم لانحصار الناس فى الصنفين ، ومن

---

(١) يعنى نصب (ثمود) .

(٢) لوجوب الفصل بين أما والفاء ، وإنما التقدير : أما ثمود فهدينا هديناهم وقد يقال : إن هذا إنما يقتضى امتناع ذكره لامتناع تقديره ، لأن كثيراً مما يقدر يمتنع ذكره ولا يمنع تقديره ، كالضمير المستتر وجوبا ونحوه ، والحق أن التقدم فى ذلك لإصلاح اللفظ لا للتخصيص ، لأن غير ثمود مثلها فى ذلك الحكم .

(٣) مثل تقدير الجار والمجرور فى ذلك : تقديم غيره ، كقولك : يوم الجمعة سرت وتأديباً ضربت ، وماشيا حججت . ومن تقديم الجار والمجرور للتخصيص قوله تعالى : (إلى ربك يومئذ المساقُ) — ى — ٣٠ — س ٧٥ .

(٤) — ى — ٤ — س — ١ (٥) — ى — ١٧٢ — س — ٢ (٦) — ى — ١٤٣ — س — ٢

(٧) — ى — ١٥٨ — س — ٣ (٨) — ى — ٧٩ — س — ٤ (٩) هو أنه للعهد .

الثانى[1] اختصاصه بالإنس دون الجن لانحصار من يتصور الإرسال إليهم من أهل الأرض فيهما ، وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شيء من ذلك ، لأن التقديم لما كان مفيداً لثبوت الحكم للمقدم ونفيه عما يقابله كان تقديم (للناس) على (رسولا) مفيداً لنفى كونه رسولا لبعضهم خاصة[2] ، لأنه هو المقابل لجميع الناس ، لا لبعضهم مطلقاً ولا لغير جنس الناس[3] .

وكذلك يُذهب فى معنى قوله[4] تعالى: (وبالآخرةِ هم يوقنونَ) إلى أنه تعريض بأن الآخرة التى عليها أهل الكتاب فيما يقولون ـ إنه لا يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى ، وإنه لا تمسهم النار إلا أياماً معدودات ، وإن أهل الجنة لا يتلذذون فى الجنة إلا بالنسيم والأرواح العَبِقة والسماع اللذيذ[5] ـ ليست الآخرة[6] وإيقانهم بمثلها ليس من الإيقان بالتى هى الآخرة عند الله فى شيء ، أى بالآخرة يوقنون لا بغيرها كأهل الكتاب .

ويفيد التقديم فى جميع ذلك وراء التخصيص اهتماماً بشأن المقدم ، ولهذا قدر المحذوف فى قوله (بِسم الله) مؤخراً ، وأورد قوله[7] تعالى (اقرأ باسم ربك) فإن الفعل فيه مقدم ، وأجيب بأن تقديم الفعل هناك[8] أهم لأنها أول سورة نزلت ، وأجاب السكاكى[9] بأن (باسم ربك) متعلق باقرأ

(١) هو أنه للجنس .

(٢) يعنى قومه من العرب ، لأنهم هم الذين يتوهم أنه أرسل إليهم دون غيرهم .

(٣) لأن كلا منهما لا يقابل جميع الناس ، وإنما يقابل الأول تعريف العهد ، ويقابل الثانى تعريف الجنس . هـذا ويجوز أن يكون (للناس) متعلقاً بقوله (وأرسلناك) فلا يكون فيه تقديم ولا تتعين اللام فيه للاستغراق وإن كان هو الظاهر .

(٤) — ى — ٤ — س — ٢ (٥) لأنهم ينكرون أن تكون فيها لذائذ جثمانية . (٦) جملة ليس واسمها وخبرها خبر أن فى قوله — بأن الآخرة الخ

(٧) — ى — ١ — س — ٩٦ (٨) أى فى قوله (اقرأ باسم ربك)

(٩) ١٢٧ — للمفتاح .

الثانى[١] ومعنى الأول : افعل القراءة وأوجدها على نحو ما تقدم فى قولهم — فلان يعطى ويمنع — يعنى إذا لم يحمل على العموم[٢] وهو بعيد[٣] .

أغراض تقديم بعض المعمولات على بعض :

وأما تقديم بعض معمولاته على بعض فهو :

إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه[٤] كتقديم الفاعل على المفعول[٥] نحو — ضرب زيد عمراً — وتقديم المفعول الأول على الثانى ، نحو : أعطيت زيداً درهماً .

وإما لأن ذكره أهمُّ والعناية به أتمُّ[٦] .

---

(١) فى قوله بعده (اقرأ وربُّك الأكرمُ) .

(٢) أى العموم فى المفعول ، فإن السكاكى يجعله محتملا للعموم فى المفعول والعموم فى أفراد الفعل ، وعلى هذا يكون (اقرأ) الأول منزلا منزلة اللازم .

(٣) لأنه خلاف ظاهر نظم الآيتين ، لبعد مابين (اقرأ) الثانى والجار والمجرور الذى يراد تعليقه به .

هذا ، وقد يأتى التقديم لأغراض أخرى : منها مجرد الاهتمام ، وقصد التبرك ، والالتذاذ، وموافقة كلام السامع ونحو ذلك ، كقولك — العلم طلبت ، ومحمداً اتبعت ، وليلى أحببت — ومن ذلك قوله تعالى : (ووهبنا له إسحاقَ ويعقوبَ ، كلا هدينا ، ونوحاً هدينا من قبل) . — ى — ٨٤ — ش — ٦ —

(٤) قد سبق أن مثل هذا لايصح أن يعد فى وجوه البلاغة ، لأن الكلام معه لايفيد معنى ثانوياً يعتد به .

(٥) تقديم الفاعل على المفعول لا يدخل فى تقديم المعمولات ، فذكره هنا استطراداً ، ولبيان اختلاف الغرض عند تقديم كل منهما على الآخر .

(٦) لابد أن يكون هذا لغرض من الأغراض كما سيأتى فى الأمثلة ، لأنه لايكفى كما ذكر عبد القاهر أن يقال قدم للعناية من غير معرفة وجهها .

فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه ، كما إذا خرج رجل على السلطان وعاث فى البلاد وكثر منه الأذى فَقُتِل وأردت أن تخبر بقتله ، فتقول — قتل الخارجىَّ فلان — إذ ليس للناس فائدة فى أن يعرفوا قاتله ، وإنما الذى يريدون علمه هو وقوع القتل به ليخلصوا من شره .

ويقدَّم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه ، لا وقوعه على من وقع عليه ، كما إذا كان رجل ليس له بأس ولا يقدَّر فيه أن يقتل ، فقتل رجلا وأردت أن تخبر بذلك ، فتقول — قتل فلان رجلا — بتقديم القاتل ، لأن الذى يعنى الناس من شأن هذا القتل ندوره وبعده من الظن ، ومعلوم أنه لم يكن نادراً ولا بعيداً من حيث كان واقعاً على من وقع عليه ، بل من حيث كان واقعاً ممن وقع منه .

وعليه قوله[1] تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم من إملاقٍ نحنُ نرزقُكمْ وإيَّاهم) وقوله[2] تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم خشيةَ إملاقٍ نحنُ نرزقهم وإيَّاكم) قدم المخاطبين[3] فى الأولى دون الثانية ، لأن الخطاب فى الأولى للفقراء بدليل قوله تعالى (من إملاق) فكان رزقهم أهمَّ عندهم من رزق أولادهم ، فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم ، والخطاب فى الثانية للأغنياء بدليل قوله (خشية إملاق) فإن الخشية إنما تكون مما لم يقع ، فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم لأنه حاصل ، فكان[4] أهمَّ ، فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم .

وإما لأن فى التأخير إخلالا ببيان المعنى ، كقوله[5] تعالى : (وقال رجل

---

(١) — ى — ١٥١ — س — ٦ (٢) — ى — ٣١ — س — ١٧

(٣) يعنى غيرهم فى قوله : «نرزقكم» فى الأولى ، وقوله «وإياكم» فى الثانية

(٤) أى رزق أولادهم . (٥) — ى — ٢٨ — س — ٤٠

مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه) فإنه لو أخر (من آل فرعون) عن (يكتم إيمانه) لتوهم أن (من) متعلقة بيكتم ، فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون[١] أو التناسب كرعاية الفاصلة ، نحو : (فأوجس في نفسه خيفة موسى)[٢] .

وإما لاعتبار آخر مناسب[٣] .

وقسم السكاكي[٤] التقديم للعناية مطلقاً[٥] قسمين :

أحدهما أن يكون أصل ما قدم في الكلام هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه ، كالمبتدإ المعرف[٦] فإن أصله التقديم على الخبر ، نحو — زيد عارف — وكذا الحال المعرف فإن أصله التقديم على الحال ؛ نحو — جاء زيد راكبا — وكالعامل فإن أصله التقديم على معموله ، نحو — عرف زيد عمرا ، وكان زيد عارفاً ، وإن زيداً عارف — وكالفاعل ، فإن أصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز ، نحو — ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضرباً شديداً تأديباً له ممتلئاً من الغضب ، وامتلأ الإناء ماء — وكالذي يكون في حكم المبتدإ من مفعولي باب علمت[٧] نحو — علمت زيداً منطلقاً — أو في حكم الفاعل من مفعولي باب أعطيت وكسوت[٨] . نحو — أعطيت زيداً

---

(١) فالتقديم في ذلك لدفع اللبس ، لأن الأصل عند اختلاف النعوت تقديم النعت المفرد ثم الظرف ثم الجملة . (٢) — ى — ٦٧ — س — ٢٠ وقد سبق أن مثل هذا إنما يفوت به محسن بديعي ، فتكون منزلته في البلاغة بقدر الغرض منه ، ويمكن أن يكون تقديم (في نفسه) على (خيفة) لأنه لو أخر عنه لتوهم تعلقه به لا بقوله (فأوجس) وهو المقصود (٣) كإفادة التخصيص في نحو — جاء راكبا زيد — كما ذهب إليه ابن الأثير ، وهو خلاف مذهب الجمهور . (٤) ١٢٧ — للمفتاح . (٥) أي في المعمولات وغيرها . (٦) أما المنكر فإنه يتقدم عليه الخبر لمسوغ الابتداء به ، وكذلك صاحب الحال المنكر . (٧) بابه كل مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر . (٨) بابه كل مفعولين أولهما فاعل في المعنى .

درهماً وكسوت عمرا جبة [١] وكالمفعول المتعدّى إليه بغير واسطة فإن التقديم على المتعدّى إليه بواسطة ، نحو — ضربت الجانى بالسوط — وكالتوابع فإن أصلها أن تذكر بعد المتبوعات [٢] .

ثانيهما أن تكون العناية بتقديمه والاعتناء بشأنه لكونه فى نفسه نُصْبَ عينك ، والتفات خاطرك إليه فى التزايد ، كما تجدك قدْ مُنيتَ بهجر حبيبك وقيل لك : ماتتمنى؟ ... تقول — وجه الحبيب أتمنى — وعليه قوله [٣] تعالى : (وجعلُوا للهِ شركاء) أى على القول [٤] بأن (لله شركاء) مفعولا (جعلوا) .

أو لعارض يورثه ذلك [٥] ، كما إذا توهمت أن مخاطبك ملتفت الخاطر إليه ينتظر أن تذكره ، فيبرز فى معرض أمر يتجدد فى شأنه التقاضى ساعة فساعة ، فمتى تجد له مجالا للذكر صالحاً أوردته ، نحو قوله [٦] تعالى : (وجاء من أقصى المدينة رجلٌ يسعَى) قُدم فيه المجرور لاشتمال ماقبله على سوء معاملة أهل القرية الرسل من إصرارهم على تكذيبهم ، فكان مظنةَ أن يامن السامع على مجرى العادة تلك القرية ، ويبقى مجيلا فى فكره : أكانت كلها كذلك أم

---

(١) فكل من زيد وعمرو فى حكم الفاعل ، لأن زيداً هو الآخذ ، والدرهم مأخوذ ، وعمرو هو اللابس والجبة ملبوسة .

(٢) فلا تتقدم عليها ولايتقدم عليها غيرها بعدها ، كالحال فى نحو — جاء زيد الطويل راكبا .

(٣) — ى — ١٠٠ — س — ٦ .

(٤) هناك قول هذه الآية : « وجعلوا لله شركاء الجن » بأن « شركاء الجن » هما المفعولان ، والجار والمجرور متعلق بشركاء ، ولا يخفى أن الاستشهاد جار عليه أيضاً ، لأن الشاهد فى تقديم « لله » لكونه فى نفسه مما يلتفت إليه .

(٥) معطوف على قوله : لكونه فى نفسه . والمقابلة ظاهرة .

(٦) — ى — ٢٠ — س — ٣٦ .

كان فيها قطر دان أم قاص منبت خير ؟ منتظراً لإلمام الحديث به، بخلاف مافى سورة القصص[1] .

أوكما إذا وُعدت[2] ماتستبعد وقوعه من جهتين: إحداهما أدخل فى تبعيده من الأخرى ، فإنك حال التفات خاطرك إلى وقوعه باعتبارهما تجد تفاوتا فى إنكارك إياه قوة وضعفا بالنسبة ، ولامتناع إنكاره بطون القصد إليه يستتبع تفاوته ذلك تفاوتا فى القصد إليه والاعتناء بذكره ، فالبلاغة توجب أنك إذا أنكرت تقول فى الأول[3] : شىء حاله فى البعد عن الوقوع هذه أنّى يكون ؟ . . . لقد وعدت هذا أنا وأبى وجدى : فتقدِّم المنكَّرَ على المرفوع[4] وفى الثانى : لقد وعدت أنا وأبى وجدى هذا : فتؤخر ، وعليه قوله تعالى[5] فى سورة النمل : (لقدْ وُعِدنا هـــذا نحن وآباؤنا) وقوله تعالى[6] فى سورة المؤمنون : (لقد وُعدنا نحنُ وآباؤنا هذا) فإن ما قبل الأولى:(أإذا كنّا تراباً وآباؤنا أئنا لمخرَجونَ) وما قبل الثانية:(أإذا مِتنا وكنّا تراباً وعظاماً أئنّا لمبعوثونَ) فالجهـة المنظور فيهـا هنـاك كونهم أنفسهم وآباؤهم تراباً ،

---

(١) هو قوله تعالى فى قصة موسى: « وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى » — ى — ٢٠ — س — ٢٨ — وقد جاء الكلام فيها على أصله من تأخير الجار والمجرور ، لأنه ليس فيها من ذلك ما يقتضى تقديمهما فى الآية الأولى لتبكيت أولئك القوم بكون البعيد عما شاهدوا ينصح لهم ما لم ينصحوه لأنفسهم .

(٢) معطوف على قوله : كما إذا توهمت . (٣) أى فى الحال الأول وهو ما كانت جهته أدخل فى تبعيد ذلك ، فتجعل العناية بذكره أهم ، والثانى هو ما كانت جهته أضعف فى تبعيد ذلك ، فلا تكون هناك عناية بذكره قبل غيره .

(٤) المنكر هو اسم الإشارة — هذا — لأنه هو المستبعد ، والمرفوع هو مؤكد نائب الفاعل — أنا — وماعطف إليه .

(٥) — ى — ٦٨ — س ٢٧ . (٦) — ى — ٨٣ — س ٢٣ .

والجهة المنظور فيها هنا كونهم تراباً وعظاماً ، ولا شبهة أن الأولى أدخل عندهم في تبعيد البعث[١] .

أو كما إذا عرفت في التأخير مانعاً[٢] كما في قوله تعالى[٣] في سورة المؤمنون : (وقالَ الملأُ من قومه الَّذين كفرُوا وكذَّبوا بلقاءِ الآخرةِ وأترفناهُمْ) بتقديم المجرور على الوصف[٤] لأنه لو أخر عنه — وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل في صلة الموصول ، وتمامه (وأترفناهُمْ في الحياةِ الدُّنيا) لاحتمل أن يكون من صلة الدنيا ، واشتبه الأمر في القائلين ، أنهم من قومه أم لا . بخلاف قوله تعالى[٥] في موضع آخر منها : (فقالَ الملأُ الَّذين كفروا مِنْ قومه) فإنه جاء على الأصل[٦] لعدم المانع ، وكان في قوله تعالى[٧] في سورة طه : (آمنَّا بربِّ هارُونَ وموسَى) للمحافظة على الفاصلة بخلاف قوله تعالى[٨] في سورة الشعراء : (ربِّ موسَى وهارونَ) .

وفيما ذكره نظر من وجوه :

أحدها أنه جعل تقديم (لله) على (شركاء) للعناية والاهتمام ، وليس كذلك ، فإن الآية مسوقة للإنكار التوبيخي فيمتنع أن يكون تعلق (جعلوا) بالله منكراً اعتبار تعلقه بشركاء ، إذ لا ينكر أن يكون جعل مَا متعلقاً به ، فيتعين أن يكون إنكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء ، وتعلقه بشركاء كذلك منكر باعتبار تعلقه

---

(١) لأنهم صاروا فيها إلى تراب ولم يبق لهم فيها عظام ، وقد قيل في سر التقديم والتأخير في الآيتين إن قوله : « لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا » جاء على أسلوب ما قبله « أ إذا كنا ترابا وآباؤنا » فقدم المفعول الثاني لوعدكما قدم خبر كان على المعطوف على اسمها ، ولا شك أن الخبر كمفعول لها . (٢) معطوف على قوله — كما إذا وعدت .

(٣) — ى — ٣٣ — س — ٢٣ (٤) المجرور « قومه » والوصف « الذين »

(٥) — ى — ٢٤ — س — ٢٣ .

(٦) من تقديم الصفة على الحال وهو الجار والمجرور لأنه متأخر الرتبة على التابع .

(٧) — ى — ٧٠ — س — ٢٠ (٨) — ى — ٤٨ — س — ٢٦

بالله ، فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها[1] وقد علم بهذا أن كل فعل متعد إلى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر إذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية .

وثانيها أنه جعل التقديم للاحتراز على الإخلال ببيان المعنى والتقديم لرعاية على الفاصلة من القسم الثانى ، وليسا منه[2] .

وثالثها أن تعلق (من قومه) بالدنيا على تقدير تأخر غير معقول المعنى إلا على وجه بعيد[3] .

---

(١) يعنى من هذه الجهة ، فلا ينافى هذا ماسبق له فى الكلام على حذف المسند وهو أن تقديم « لله » على «شركاء» لإفادة استعظام أن يتخذ له شريك ملكا كان أوجنا أوغيرهما. ويمكن الجواب عن السكاكى بأنه جعل تقديم « لله » لكونه نصب العين ، وهذا يوجب تقديمه عنده ، وإن كان ماسيقت له الآية من الإنكار التوبيخى يحصل عند تأخيره .

(٢) لأن المراد به تقديم ماحقه التأخير ، والجار والمجرور فى قوله : « وقال الملأ من قومه الذين كفروا . . . الآية » حال من الملأ ، واسم الموصول صفة لقومه لا للملأ كماذهب إليه السكاكى . فلا يكون الحال حقه فى التأخير عنها ، لأنها ليست صفة لصاحبه ، وكذلك تقديم هارون على موسى فى قوله : « آمنا برب هارون وموسى » لأن المتعاطفين بالواو ليس من حق أحدهما التأخر عن الآخر ، وقد أجيب عن السكاكى بأن تقسيمه التقديم للعناية مبنى على أن العناية فى القسم الأول ترجع إلى مجرد أن التقديم فيه هو الأصل ، وفى القسم الثانى ترجع إلى الأمور التى ذكرها ، وليس مبنياً على أن التقديم فى القسم الأول تقديم ما أصله التقديم ، وفى القسم الثانى تقديم ماحقه التأخير حتى يصح الاعتراض عليه بذلك .

(٣) أجيب عن هذا بأن احتمال ذلك فيه — ولو كان بعيداً — يكفى فى إثبات ماذكره السكاكى فى نكتة تقديمه ، ولكن الأوجه من هذا أن يجعل المانع من تأخيره طول الصفة بالصلة وما عطف عليها ، فلو أخر عنها لطال الفصل بين ضمير «قومه» ومرجعه .

تمرينات على التقديم والتأخير

تمرين — ١

(١) لماذا قدم الظرف على الفعل فى قول الشاعر :

بعدَ المشيب المنقضى فى الذوائبِ تحاول وصل الغانيات الكواعب

(٢) هل تقديم الجار والمجرور للتخصيص أو لمجرد الاهتمام فى قول الشاعر :

على الأخلاق خُطُّوا الملك وابنُوا فليس وراءها للعز ركن

تمرين — ٢

(١) لماذا قدم المفعول الثانى على نائب الفاعل فى قول الشاعر :

أفى الحق أن يعطى ثلاثون شاعراً ويُحرَم ما دون الرضى شاعر مثلى

(٢) لماذا قدم الجار والمجرور على متعلقه وعلى الفاعل فى قوله تعالى: (قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) — ى — ٩١ — س — ٢٠ —

تمرين — ٣

(١) ما الغرض من تقديم المفعول على الفعل فى قول الشاعر :

صهوةَ الجوِّ اعتلوا تحسبهم جمع أفلاك على الخيل تسامَى

(٢) ما الغرض من تقديم الجار والمجرور على الفعل فى قول الشاعر :

إذا شئتَ يوماً أن تسود عشيرة فبالحلم سُدْ لا بالتسرع والشتم

تمرين — ٤

(١) لماذا قدم المفعول على الفعل فى قوله تعالى : (وربَّك فكبرْ ، وثيابَك فطهرْ) . — ى — ٣ ، ٤ — س — ٧٤ .

(٢) ما الغرض من تقديم بعض المعمولات على بعض فى قول الشاعر :

ألقتْ مقاليدَها الدنيا إلى رجل مازال وقفاً عليه الجود والكرمُ

(٣) هل تقديم الجار والمجرور للاهتمام أو التخصيص فى قول الشاعر :

بك اقتدتِ الأيامُ فى حسناتها وشيمتها لولاك هم وتكريب

مباحث الجزء الأول